

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر - الوادي -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

الوضع الأمني بدول الساحل الإفريقي وتأثيره على الجزائر
(مرحلة ما بعد الحرب الباردة)

إشراف الأستاذ:

هشام لويشي

إعداد الطالب:

يونس غالمي

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الأستاذ
عضوا مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د. الصادق جرابية
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أ. هشام لويشي
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أ. عبد الحميد فرج

السنة الجامعية 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ
الْحَكِيمُ}

"البقرة، الآية 32."

يقول العماد الأصفهاني

"إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ أَحَدًا كِتَابًا فِي يَوْمِهِ إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ
لَوْ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زَيْدَ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ،
وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ بِأَفْضَلِ، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ، وَهَذَا
مِنَ أَعْظَمِ الْعِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيْلَاءِ النُّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ
الْبَشَرِ."

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بطن خفيات الأمور، وكلت عليه أعلام الظهور أن وفقنا لنَعْلَم من علمه ما ينفَعنا بإذنه وهدايتِه، فما كان مِنَّا من حَسَنٍ فهو منه سبحانه، وما كان مِنَّا من رَدٍ فهو من أنفسنا الأثارة، فنسأله بعظمته الهدي والتوفيق، الشكر له والحمد له.

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء أجمعين، وسيد المرسلين إمام المتقين الهادي إلى كلمة الحق والنور المبين، قائدنا وسيدنا وحبیبنا وقرّة أعیننا محمد بن عبد الله عليه أفضل السلام وأزكى التسليم وعلى آله وصحبه أجمعين.

فإذا كنت شاكرًا، فكيف لي أن أبدأ بغير أستاذي الفاضل هشام لويشي وذلك لما قدمه لي من توجيه وإرشاد طيلة إعداد البحث، فله خالص آيات الشكر والعرفان.

كما أتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان للجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بقبول مناقشة المذكرة، ودورهم في إثراءها من علمهم وخبرتهم.

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاح هذه الدراسة

إلى كل هؤلاء مني خالص الشكر والتقدير.

وأخيراً دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إهداء

إلى مصدر الأمان ونبع العطاء والحرية

إلى التراب الذي أحيا به ومنه

أرض المليون ونصف المليون شهيد

وطنني الحبيب الجزائر

إلى من هي بمثابة الروح من الجسد

إلى بحر العنان والعطاء الذي لا ينضب أبدا

إلى النور الذي يضيء سرايب اللحظة، والوجه الذائب في الأعماق

إلى من كان رضاها غايتنا .. أفديك بروحي

أمي الغالية أطال الله بعمرها

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال

أبي حفظه الله

إلى رفيقة دربي والغالية على قلبي زوجتي سماح أدامها الله بقربي

إلى ولدي الحبيب أمير وسيدرا حفظهما الرحمان وأسعدني بوجودهما

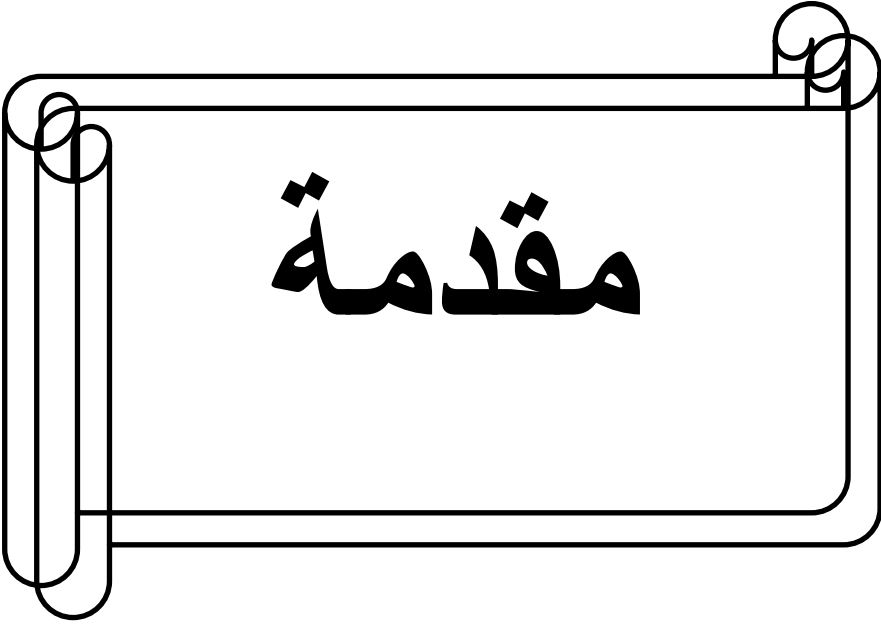
إلى من شاركوني ظلمة الرحم ونور الحياة إخوتي الأعزاء

إلى كل من ساندني من قريب أو من بعيد

إلى الذين أحبهم قلبي وتاجب عن ذكرهم قلبي

إليهم أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

الطالِب: يونس عالمي



مقدمة:

تعد مرحلة ما بعد الحرب الباردة في غاية الأهمية بالنظر إلى التغيرات البنوية والهيكلية التي عرفها النظام الدولي، ولعل مما أفرزته من مخرجات نظرية منظومة فكرية جديدة ارتبطت وظيفيا بهذه التحولات.

لقد برز مفهوم الأمن كضرورة تُعنى بها الأفراد والمجتمعات كما الدول والمنظمات، فالأمن أصبح مقصد الجميع إلا أنه تغير من مرحلة لأخرى، حيث ارتبط سابقا بمفهوم ضيق محدد في اطار عسكري مادي، لكنه تغير بتغير مخرجات كل مرحلة في تاريخ العلاقات الدولية، وبالنظر إلى اطار الدراسة الزمني الذي ينطلق تحديدا من مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد انتقل وفق منظور باري بوزان إلى أمن موسع بأبعاد ومستويات مست قطاعات غير القطاع العسكري كالاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي وحتى الأمن الالكتروني الذي تزامن مع الثورة التكنولوجية لوسائل الاعلام والاتصال ، ضف إلى ذلك فإن مفهوم الأمن تغير أيضا على مستوى الاهتمام بالدولة وأصبح يهتم بالفرد والإنسان كمحور للتنمية والدراسات الأمنية.

إن الأمن الانساني هو آخر التطورات التي عرفها مفهوم الأمن أين أصبح الاهتمام كل الاهتمام بالإنسان (حريته، حياته، غايته، تهديداته)، والأمن الانساني هو اهتمام عالمي لكل الفواعل في المجتمع الدولي؛ لأنه يركز على الانسان عبر الزمان والمكان وكل ما يتعلق بالكيفية التي يحيا بها في مجتمع من المجتمعات.

قد بات من الضرورة اعتبار الأمن غاية وألوية للجميع، حيث أن أي تهديد يمس الإنسان في أمنه لابد أن يحارب ويحاصر ، فما تعيشه الساحة الدولية من أزمات واضطرابات وحروب كلها تمثل تهديدات للأمن بشكل عام وللأمن الإنساني بشكل خاص.

وفي هذا السياق لعل منطقة الساحل الافريقي والتي تعتبر على قدر كبير من الاستراتيجية تمثل واحدة من المناطق الساخنة التي وصل فيها التهديد إلى مستوى غير مسبوق، حيث أن الخطر والاختلال الأمني بها أصبح يهدد حاضر القارة الانساني ومستقبلها.

إن الاهتمام بالأمن بالساحل الأفريقي يرتبط وظيفيا ويدخل ضمن متطلبات الأمن الأفريقي كلية، ولقد بات واضحا غير خاف على أحد الحضور القوي لمنطقة الساحل الأفريقي في استراتيجيات السياسة الدولية ومحل تنافس دولي بين القوى الكبرى، لما تمثله المنطقة من مقدرات اقتصادية هائلة، فصار من دون أدنى شك السيطرة على المنطقة الساحلية الأفريقية يعد بمثابة السيطرة على القارة الفريقة ككل.

إن مكنم القلق في الساحل الأفريقي هو الاختلالات البنوية التي تتعدد وتتنوع من أزمت سياسية إلى ثقافية إلى اقتصادية إلى بيئية والتي في الأخير هي أمنية تمس قطاعات مختلفة والتي تعتبر في ادبيات الدراسات الأمنية تهديدات لينة وصلبة تمس القطاع العسكري كما تمس القطاعات الأخرى

يظهر الامن كمتغير اساسي في العملية التنموية، فيما لا يدع مجالا للشك لا يمكننا تصور تنمية شاملة بدون أمن ، والأمر ذاته بالنسبة للديمقراطية التي لن تكون الا في اجواء الامن والاستقرار ، في هذا الاطار برز لنا كيف ان مؤشرات الدولة الفاشلة ومظاهرها في منطقة الساحل الأفريقي يكون لها الأثر السلبي على دول الجوار بشكل مباشر ' وقد بان ذلك من خلال التداعيات على الجزائر وأضحى فشل بناء الدولة الأفريقية بمثابة مدخلات سلبية للنظام الاقليمي الأفريقي في شكل وحداته السياسية

تدخل جيوسياسية الجزائر ضمن الفضاء الساحلي الأفريقي ، فهي تطل بحدود جد طويلة على شاطئ الساحل الأفريقي الذي يحتوي على جميع اشكال التهديدات اللاتماتلية من جريمة منظمة، هجرة غير شرعية،ارهاب ، تلوث بيئي أوبئة وأمراض.....، كل هذا يجعل الجزائر تعرف انكشاف امني استراتيجيا يؤثر على الوضع العام ، ويستهدف امنها القومي بشكل خاص

ان الانكشاف الامني للجزائر بسبب تفاقم الازمت في منطقة الساحل الأفريقي دفع بها لإعادة قراءة الواقع الجيوسياسي الأفريقي وتصميم رؤية استراتيجية امنية وطنية استباقية تراعي المتغيرات والمعطيات الجديدة فالأزمة تبدو عصية ومعقدة

❖ أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في :

أ- الأهمية العلمية :

يقتضي التعقيد والتشابك والتداخل في التهديدات التي تعرفها منطقة الساحل الأفريقي الدراسة المعمقة التي تبحث في ما وراء الاسباب الظاهرة في هذه التهديدات وكيفية التعامل معها من خلال نظرية الأمن الانساني.

ب- الأهمية العملية:

تظهر الأهمية العملية في معرفة مدى نجاعة المقاربات الدولية والإقليمية للتصدي للتهديدات الصلبة واللينية، ولعل المقاربة الجزائرية تعتبر من أهم المقاربات التي أثبتت نجاعتها في مواجهة الأخطار والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل نظرا لخبرتها الدولية في محاربة الارهاب، ولعل بعد الشمولية في المقاربة هو سرّ النجاح فيها .

❖ مبررات اختيار الموضوع:

مبررات ذاتية

- الاهتمامات الشخصية بمسائل ومساعي تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة العربية والإسلامية والإفريقية؛
- الانتماء الجغرافي والحضاري لمنطقة الشمال الإفريقي والساحل الإفريقي؛
- محاولة المساهمة بإثراء المكتبة الجامعية في هذا المجال.

مبررات موضوعية

- تسليط الضوء على طبيعة التهديدات الأمنية للجزائر القادمة من عمقها الإفريقي ممثلة في الدول المكونة للساحل الإفريقي سيما وأن هذه المنطقة ظلت منذ استقلال الجزائر تشكل مصدر للمشاكل التي لقت بظلالها على الامن القومي الجزائري وعلى الأمن الإقليمي للمنطقة الساحلية الصحراوية بصفة عامة؛
- تجدد التحدي الأمني في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا دول الجوار الجزائري: ليبيا ومالي.

❖ اشكالية الدراسة:

كيف يظهر تأثير الوضع الامني بدول الساحل الافريقي على الجزائر وما استراتيجية هذه الاخيرة للتصدي لذلك ؟

للإجابة على الاشكالية لا بد من طرح مجموعة من الاسئلة لفرعية :

1-كيف تطور مفهوم الأمن ليصل الى مفهوم الامن الانساني؟

2- ماهي مظاهر ومؤشرات الازمة الامنية لدول الساحل الافريقي؟

- 3- هل فشل الدولة في منطقة الساحل الافريقي يعود لكثرة التهديدات وتعددتها؟
- 4- كيف تؤثر التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي على الجزائر كعمق جنوبي للمنطقة؟
- 5- ماهي الاستراتيجية الشاملة التي اعتمدها الجزائر لمواجهة التهديدات اللاتمائية؟

❖ فرضيات الدراسة :

- الفرضية الرئيسية :
- كلما تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل الافريقي زاد تأزم الوضع الامني في الجزائر بسبب كثرة التهديدات الأمنية.
- الفرضيات الفرعية:
- مقارنة الامن الانساني لتحقيق التنمية والامن في منطقة الساحل الافريقي مدخلا فاعلا للقضاء على كل اشكال التهديدات.
- مصدر التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي يعود بالأساس لفشل الدول داخليا على تحقيق الاستقرار.
- المقاربة الجزائرية الشاملة لمواجهة التهديدات تعتبر انجع مقارنة لتحقيق الامن في المنطقة

مناهج الدراسة : يتطلب الموضوع منهجية مركبة تتمثل في ما يلي:

- المنهج التاريخي: وظيفته تتبع التسلسل الزمني في الدراسات التنظيرية لمفهوم الأمن ومختلف المراحل التي مر بها، بالإضافة إلى السرد التاريخي لبعض الأزمات في المنطقة.
- المنهج المقارن: لمقارنة التوجهات التنظيرية في مسألة مفهوم الأمن بين المدارس والمفكرين، إضافة إلى مفهوم الدولة الحديثة المستقرة والدول الفاشلة أو الهشة.
- منهج دراسة الحالة: وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق.

❖ النظريات والاقترابات:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من النظريات نذكرها كالآتي:

1- الواقعية والواقعية البنوية:

إن واقعية هانس مورغانو التقليدية تركز بالخصوص على المفاهيم المركزية التالية القوة، المصلحة، توازن القوى، ولعل دراستنا تُظهر هذا من خلال التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي كمنطقة حيوية وغنية بالثروات الباطنية ورأينا ذلك من خلال التنافس الأمريكي الفرنسي الصيني. أما الواقعية البنوية لكنيث والتز فهدفها النهائي هو الأمن وهذا يتوافق ودراستنا بالرغم من أن والتز لم يخرج من مفهوم الأمن الضيق.

2- الوظيفية الأصلية والجديدة:

تركز الوظيفية الأصلية على السياسات الدنيا المتمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي بدل البعد الاستراتيجي، ولعل دراستنا في هذا الاطر ركزت على أهمية التنمية السيادية والبعد التنموي والبعد الاقتصادي لمواجهة التهديدات المختلفة في منطقة الساحل.

أما الوظيفية الجديدة لأرنست هاس فتركز على أهمية التكاملات الإقليمية وأهميتها في التعاون الدولي في تحقيق السلم والأمن الدوليين، ورأينا في دراستنا ذلك من خلال مجموعة المشاريع الدولية والإقليمية.

❖ الإطار المفاهيمي للدراسة:

إيماننا منا بأن إيضاح المفاهيم والمصطلحات من قبل الباحث هو المدخل الأساسي للتواصل مع المتلقي باعتبارها تمثل المفاتيح العملية لمعالجة وتحليل الفكر المطروح للتداول والقطب النافذ في مسار البحث الموضوعي الجاد وكونها تمثل خطوة أساسية من خطوات عرض الأفكار إنطلاقاً من قول الفيلسوف الفرنسي "فولتير" "إذا أردت أن أفهمك فلا بد من توضيح مصطلحاتك فستعنى هته الدراسة بتحديد المفاهيم التالية:

- ✓ الأمن: لغويا يعني طمأنينة النفس وزوال الخوف فهو بهذا المعنى مرتبط بالإنسان.
- ✓ الأمن الإنساني: ويعني بصفة عامة التحرر من التهديد والوقاية من الحاجة والذي يحتوي على مجموعة من الأبعاد مثل البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الصحي، والبعد السياسي، والبعد الشخصي، والبعد الغذائي، والبعد الجماعي...

✓ **التهديد:** طريقة يرسمها الرعب على وجه شخص ما، مع وجود النية لجعله يخشى الأذى التي أريد إلحاقها بمعنى أن التهديد ناجم عن نية إلحاق الأذى والضرر، ويقسم إلى تهديدات موضوعية وتهديدات ذاتية كما يقسم إلى ثلاث مستويات تهديد فعلي، تهديد ممكن، تهديد محتمل.

✓ **الخطر:** تهديد محتمل الوقوع وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان وهذا يعني أن الخطر أشد غموضا والتباسا وأكثر احتمالية وان إدراكه بشكل واضح عملية صعبة.

✓ **الساحل الإفريقي:** يشكل الساحل الأفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا و أفريقيا جنوب الصحراء فهو يمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة الأفريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي وهو عبارة عن شريط طويل يضم بداخله عدة دول منها السودان تشاد جنوب ليبيا أقصى جنوب الجزائر النيجر مالي موريتانيا السنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو ونيجيريا وحتى جزر الرأس الأخضر وإثيوبيا وإريتيريا . وعلى هذا الأساس يمكن تعريف **الساحل الأفريقي** على أنه: "عبارة عن شريط يمتد خطه الأفقي من شمال عاصمة موريتانيا-نواكشوط -إلى غاية البحر الأحمر مرورا بمنطقة-أنترة-السودانية في حين يمتد الخط السفلي من عاصمة السنغال-داكار-إلى غاية البحر الأحمر ،بحيث يمتد هذا الشريط على طول يقدر ب 5500 كيلومتر مربع وعرض يتراوح ما بين 400 و 500 كيلومتر مربع.

✓ **التهديدات اللاتماثلية:** تسمى أيضا غير المتناظرة أو غير المتكافئة تكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى¹، تعني أيضا غير الانسجامية أو غير العسكرية حيث تضم كل من الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والارهاب.

❖ الدراسات السابقة:

1- دراسة سفيان بوسكين، آفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل

الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

¹ عادل جارش، التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المجال المغربي وأساليب المواجهة، لوحظ يوم 2018/02/11 انظر الموقع

<https://politics-dz.com>

2-دراسة لوهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

3-دراسة إسماعيل زروقة، الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي
❖ تقسيم الدراسة:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعية، سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي

التالي:

الفصل الأول: سنستعرض فيه مقارنة نظرية لمفهوم الأمن ومنطقة الساحل الإفريقي، حيث انطلقنا في دراستنا من مفهوم الأمن بشكل عام وصولا الى الأمن الإنساني، ومن ثم نتعرف عن الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي وأهم الاختلالات البنوية في المنطقة.

الفصل الثاني: سنتناول فيه طبيعة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، وكيف نشأ التنافس الأجنبي على المنطقة.

الفصل الثالث: من خلاله تم التعرض الى استراتيجية الدولة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل وآليات التكيف مع تحديات الأمن الإنساني.

الفصل الأول

الأمن ومنطقة الساحل الإفريقي دراسة للمضامين النظرية

تعد قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام بالغ من قبل الباحثين خلال العقود الأخيرة بفعل مختلف التحولات التي عرفتتها معظم الدول على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع بعضها البعض، وعليه فإن المشاكل التي عاشتها القارة الإفريقية ودول الساحل الصحراوي تعطينا فكرة واضحة عن الحاجة إلى نظرة جديدة للتوسع في مفهوم الأمن. فالإرهاب.. الفقر.. الأمراض والجريمة المنظمة كلها معطيات تدفع إلى توسيع وتعميق في المفاهيم والمستويات الأمنية.

ولإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالأمن والأمن القومي الجزائري ارتأينا أن نتطرق من خلال هذا الفصل

إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: المضامين المعرفية لمفهوم الأمن

المبحث الثاني: منطقة الساحل الإفريقي دراسة في الأهمية الاستراتيجية والاختلالات البنيوية

المبحث الأول: المضامين المعرفية لمفهوم الأمن

لقد أصبحت قضية الأمن القومي هي القضية الأولى الأكثر أهمية بالنسبة لكل دول العالم في الوقت الحالي، بفعل عوامل متعددة أهمها تلك المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي. فالأمن هو أحد الدوافع القوية التي تتحكم في تصرفات المجتمعات البشرية، وعليه تقوم الأمم وتتماسك وترتقي، كما يتوقف عليه جانب كبير من اعتراف المجتمع الدولي بوجود الدولة ذاتها، وتحقيق الأمن مشكلة معقدة تلقى أعباء على كامل الدول، ويزيد من صعوبتها تنوع مصادر الخطر وتعددتها سواء كانت داخلية أو خارجية، أو نتيجة لتوتر العلاقات الدولية أو انقسام العالم إلى كتل تناهض بعضها البعض.¹

المطلب الأول: مفهوم الامن بين التصور التقليدي والحديث

نتيجة لطبيعة الديناميكية لمفهوم الأمن فقد تعرض هذا المصطلح لعدة تغيرات سواء أكان تقليدياً أو معاصراً وهذا ما سنلحظه بشكل واسع من خلال مفاهيم الأمن اللغوية والاصطلاحية سواء عند المفكرين العرب أو الغربيين.

1/ الأمن لغة: نقيض الخوف، ويقال: اطمأن ولم يخف فهو آمن بمعنى سلم.²

ويوضح "الجحني" معنى الأمن في اللغة بأنه: <<طمأنينة النفس وزوال الخوف>> وأن الإنسان يكون آمناً إذا استقرّ الأمن في قلبه، أما أمن البلد فهو اطمئنان أهله فيه.³ ونجد أدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ * وَعَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ"⁴ فالأمن هو ضدّ الخوف، والخوف هو التهديد (الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي الداخلي والخارجي).

وفي قوله عز وجل: " وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ * وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ"⁵ ، حيث بين لنا عز وجل فضل الأمان في سورتي قريش والتين وأظهر مزايا انعكاساته الاجتماعية على البيئة المظلمة بالأمن، كذلك بين لنا مؤشرات فقدانه ووضح ارتباط الأمان الاجتماعي بالازدهار الاقتصادي في قوله تعالى: "وَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ .."⁶

¹ ممدوح شوقي كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1985، ص 23.
² أم هاني حبشي، حنافي فائزة، تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017، ص42.
³ علي فايز الجحني، لمحات في التخطيط الاستراتيجي: رؤية أمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 11، العدد 21، 1996، ص 11.

⁴ القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 2-5.

⁵ القرآن الكريم، سورة التين، الآية 1-3.

⁶ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 126.

فلا أمن حقيقي لأي فرد أو جماعة أو أمة مهما كانت احتياطاتها وسياساتها وبرامجها ما لم يتكفل الله بالأمن من عنده، فنجد في القرآن الكريم عشرون (20) صيغة لمادة الأمن تبين في مجموعها حقيقة الأمن من عند الله سبحانه وحده، وقد وردت هذه الصيغ في ثمانية وأربعون (48) موضعا في القرآن الكريم وذلك في أربع وعشرين (24) سورة.

وإذا عدنا لهذه لنصوص القرآنية نجد أن الأمن جاء نقيضا للخوف في عدة مواضع منها في قوله عز وجل: "الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ"¹، وكذلك في قوله سبحانه: "وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَاعَوْا بِهِ..."²، "... وَلَيَبْدَلْنَهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا..."³ فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغير، ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينجر عنها راحة للنفس.

2/ الأمن اصطلاحا: بالرغم من اختلاف و تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية لذلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد وفيما يلي نسوق العديد من التعريفات التي وضعها دارسو العلاقات الدولية للتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح.

يعتبر تعريف **أرنولد وولفرز (Arnold Wolfers)** من أوائل من قدم تعريف الأمن وذلك عام 1952م حيث يقول: "إن الأمن في السياق الموضوعي يقيس غياب التهديدات حول القيم المركزية"⁴، يشير هذا التعريف للأمن بعدم وجود تهديد للقيم المركزية ويقصد بها هنا الدولة.

كما يعرفه **باري بوزان (Barry Buzan)** أحد المنظرين البارزين ضمن هذا السياق على أنه: "العمل على التحرر من التهديد". على المستوى الدولي يعني ذلك "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانهما المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"، أما على المستوى الوطني فيعني: "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"⁵، كما يركز بوزان على خاصية التعقيد لهذا المفهوم وكذا خاصيته التركيبية، فهو مفهوم واسع و ضيق في آن واحد، واسع عندما نعني به

¹ القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 82.

² القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 83.

³ القرآن الكريم، سورة النور، الآية 55.

⁴ كرفة كلثوم، التحديات الإقليمية وأثارها على الأمن الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 14.

⁵ صالح زباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 5، ص 288.

قضايا تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي، وضيق عندما نحصره في الجوانب العسكرية فقط.¹

ويقول والتر ليبمان (Walter lippman): "أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للخطر للتضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وان تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"²، من خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة إن بقاء القيم الأساسية مهيمنة، ولكن تركز في قدرة الدولة على الرد وانتصار في المعركة إذا تعرضت للتحدي.

هنري كيسنجر (Henry Kissinger) يعرف الأمن بأنه: "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء".³

أما فرانس سكرمان (F. Schrman) : "فهو يرى أن الأمن القومي يتعلق بمصادر التهديد الخارجية التي تتعرض لها الدولة أو ترتكز عليها، ويعطي الأولوية للتهديدات الخارجية حيث يعتقد بأن الدولة إذا لم تكن معرضة للتهديد الخارجي فان اهتماماتها يجب أن تكون داخلية".⁴

فيما يحاول جون سبانير (J.Spanier) إعطاء مفهوم للأمن القومي أكثر إيضاح من سابقه حيث يرى أن الأمن لديه يعني ببساطة البقاء العضوي للدولة وحماية وحدة إقليمها واستقلالها السياسي وهذا يعني حماية النظام السياسي والاقتصادي وحماية طريقة تسيير الحياة في الدولة.⁵

ومن خلال الاطلاع على التقرير الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن هذه الدولة تنظر للأمن القومي على أنه "عبارة عن حماية الدولة من التهديدات الخارجية وضرورة استخدام القوات المسلحة لمنع تلك التهديدات، بالإضافة إلى ذلك يرى الأمريكيان بتوسيع المفهوم ليشمل بقاء الدولة موحدة ومستقلة، مع ضرورة المحافظة على قيم شعبها وأمنه ووحدة أراضيه مع توفير الرفاه الاقتصادي له والمحافظة على مصالح الدولة في المناطق المختلفة في العالم".⁶

¹ صالح زباني، المرجع السابق ، ص 288.

² علي بوحامد ، دور عامل التهديدات الأمنية في تطوير العملية التكاملية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص12.

³ Henry Alfred Kissinger, **Domestic structure and foreign policy**, In James Rosenau, **International politics and foreign policy**, 3rd Edition, New York :Free Press, 1970, P260.

⁴ F.schrman : **the logic welfare and justice** ? Macamillane publ, company, NY, 1984, p76.

⁵ F.schrman : **Games national play**, CBS, college publshing , NY, 1984, pp 57-58

⁶ <http://platform.almanhal.com> 2018/5/05 نظر اليه في

وفي إطار تقديم تعريف أبسط وأكثر وضوحاً لمفهوم الأمن تعرفه الموسوعة السياسية بأنه: "هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية أو الداخلية والتي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".¹

أما بالنسبة للدراسات التي نشرت وتناولت موضوع الأمن القومي بالدراسة والتحليل للمفكرين العرب نجد: يرى **بطرس غالي** "أن الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي"²، في هذا التعريف إشارة إلى أهمية الأبعاد الأخرى حيث لا يتوقف عند البعد العسكري فهو يشمل كذلك البعد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

أما لدى **سمير خيرى** فيعتقد أن الأمن "عبارة عن تطوير استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، حيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية ويقدم الإجابات النابعة من التطورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه أمة من الأمم.

ونظرية الأمن القومي لدى خيرى، تبلور المعنى التاريخي للوجود وتوضح حدود المجال الحيوي لحياة الشعب وتعكس عناصره قوة الشعب وإمكانات المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية في وقت السلم والحرب سواء في حالة المواجهة أو في حالة احتمالات قيام المواجهة"³. في حين يعتقد **حامد ربيع** أن مفهوم الأمن القومي لا يزال بحاجة إلى تنظيم متعدد الأبعاد، لاعتقاده أنه مفهوم يعبر عن تقاليد تاريخية معينة. أما بالنسبة لتحليل الأمن القومي فإن ربيع يرى أنه يتمركز حول ثلاث دوائر⁴:

فالدائرة الأولى: تتبّع من محاولة تحديد العناصر والمستويات المختلفة لمفهوم الأمن القومي والذي يشمل التنظير والممارسة؛

¹ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1995، ص 331.
² شعير أحمد، أثر الإرهاب الدولي على الأمن المغربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016، ص 30.
³ سمير خيرى، نظرية الأمن القومي العربي، دار القادسية للنشر، بغداد، العراق، 1983، ص 18.
⁴ حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي للنشر، مصر، 1984، ص 37.

أما الدائرة الثانية: فيها يعتقد أن الفكرة الأساسية التي يدور حولها المفهوم، تكمن في التزامات الدولة المتمثلة في توفير الحماية المادية والمعنوية للفرد أولاً ثم للمجتمع ثانياً. أي بتوفير الحماية الكاملة الشاملة لكل مواطن منفرد ثم تسعى لتوفير الحماية للجميع؛

والدائرة الثالثة: تتعلق بعالمية المفهوم ومرورته وعلاقته الداخلية مع المصالح القومية والقيم.

من خلال كل التعاريف السابقة يمكننا القول بأن الأمن القومي: "هو قدرة الدولة على تأمين استمرار أساس قوتها الداخلية والخارجية والعسكرية والاقتصادية في مختلف مناحي الحياة لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل والخارج، وفي حالة الحرب والسلام على حد سواء".

ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن مفهوم الأمن القومي يعتمد على ثلاثة أمور فرعية هي¹:

➤ مفهوم التحديات: هي متغيرات أو مشكلات أو عوائق أو صعوبات تواجه الدولة، وهي تكون من البيئة الدولية أو الإقليمية أو حتى المحلية؛

➤ مفهوم المخاطر: هي الإحباطات أو الضغوط التي تطرأ في ظروف البيئة الدولية أو الإقليمية أو الداخلية للدولة، وتعيق تنفيذ المصالح الحيوية للدولة أو التأثير في دورها على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

➤ مفهوم التهديدات: هي قضايا خارجية أو داخلية تقف في وجه تقدم الدولة في تطبيق استراتيجياتها القومية، مما يؤثر بشكل مباشر على مصالحها الحيوية، ومن المحتمل ان تقود الى خلخلة استقرار الدولة وأمنها.

المطلب الثاني: التغيرات الحديثة في مفهوم الأمن

لعل التغيرات التي حملتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة على مفهوم الامن حملت مضامين جديدة غيرت النظرة التقليدية التي كانت تقدر سيادة الدولة والأمن القومي بالشكل المغلق ، حيث ان الامن اخذ في التوسع من خلال مستوياته التي انتقلت الى اعلى للنظام الدولي والى اسفل للفرد الذي يعتبر الهدف النهائي لعملية الامن ، كما أخذ الامن عدة ابعاد طالت قطاعات مختلفة ولعلنا سنتطرق الى كل من المستويات والابعاد فيما سيأتي

أ/ مستويات الأمن:

للأمن أربع مستويات وهي كالاتي²:

¹ علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي "مقاربة نظرية"، ط1، دار الروافد الثقافية ابن النديم لنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2017، ص33.

² شعير أحمد، مرجع سابق، ص ص 39-42.

* **المستوى الوطني:** حيث سيطر مفهوم الأمن الوطني على مجال الدراسات الأمنية وقضايا الأمن منذ معاهدة واستقاليا حيث يتم اعتماد مصطلح و طني كمقابل لكلمة (National) بالانجليزية أو الفرنسية والأمن في هذا المستوى يعني توفير الآليات والإمكانيات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو مغل بجمهور وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع و يقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما:

1. مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لفاعول العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه الفواعل، غير أن هذا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيان لظهور الدولة البوليسية التي يعرفها المفكر **H.Lasswel** "أنها التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية"؛

2. يتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أو جماعات إلى بدائل أو قرارات، والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام، وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤدية في حالة العكس. فالأمن على المستوى الداخلي يعني: كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل: قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة... إلخ ، فهو حالة الثقة والطمأنينة نحو حماية كيان الدولة والعمل على الاستقرار دون خوف، والتي تعتمد على الإمكانيات والقدرات الدانية للدولة وعلى قرارها السياسي.

* **المستوى الإقليمي:** يتضمن الأمن الإقليمي للدولة بالحدود حيث يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني: مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة، وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، و هذا يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليميه

تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي مثل ميثاق (ري ودي جانيرو سنة 1947) الذي جاء في ديباجته إن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج. فكل دولة تهدف إلى تحقيق أمنها على المستوى الإقليمي مثل الحديث عن الأمن العربي، أمن دول حوض النيل، الأمن الأوروبي، والأمن الإقليمي ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بصفة جلية.

***المستوى الدولي :** بالرغم من الاختلافات النظرية من مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية.. الخ و بذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية. وأصبح بذلك يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وإن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي وهذا ما حاول **جوزيف ناي وكيوهان** التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات.

*** المستوى الفردي:** جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعنى بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعدم وجود ما يهدده أو يقلق سكينته.

وتتجسد دوافع الأمن لدى المواطنين من خلال مظهرين:

مظهر مادي: يتمثل في الجوانب المادية التي تؤدي إلى إشباع حاجة الإنسان الأمنية، ومنها ميله إلى سكن دائم مستقر ومورد رزق دائم وكذلك حاجته إلى الاطمئنان على حياته من عدوان الآخرين؛

مظهر نفسي: ينصرف على حاجة الفرد إلى أن تعترف به البيئة الاجتماعية المحيطة وأن تعترف بدوره في محيط الجماعة. بالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب (Jhon Burton) فإن حالات اللاستقرار في المجتمع الدولي هي انتشار الحالات النزاع و للاستقرار في البيئة الداخلية و بالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني، ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي ويبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتداد للصراع الثنائي فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقليمية أو بالوكالة تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بشكل غير مباشر وهذا ما يمس الأمن الإقليمي إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين وهو تأثير مباشر على الأمن في مستواه الوطني ويتضرر الإنسان أو الفرد من كل هذا وهذا يبرز المستوى الفردي ومن هنا يتبين أن هناك ترابط بين مستويات الأمن، كل مستوى يؤثر في مستوى آخر.

ب/ أبعاد الأمن:

تم استخدام اصطلاح الأمن القومي للتعبير عن مجموعة سياسات تتخذ لضمان سلامة إقليم الدولة والدفاع عن مكتسباتها في مواجهة الأعداء، سواء في الداخل أو الخارج، واتسع مفهوم الأمن في العقود الأخيرة ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أمني، بل ليشمل مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بعد أن ثبت أن هناك مهددات للأمن القومي بخلاف العدوان والمهددات الخارجية. مثل صراع الفروق الطبقيّة وسوء توزيع الدخل وغياب العدالة الاجتماعية، ومن هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعادا متعددة لها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها، وهي¹:

أولا: البعد السياسي:

ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وهو ذو شقين داخلي وخارجي. يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية. أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها، ومدى تطابق أو تعارض مصالحها

¹ عبد المعطي زكي، الأمن القومي "قراءة في المفهوم والأبعاد"، مقالات المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 9 فيفري 2016.

مع الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتحكمه مجموعة من المبادئ الإستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقياتها.

ثانيا: البعد الاقتصادي

ويرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له. فمجال الأمن القومي هو الإستراتيجية العليا الوطنية التي تهتم بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية، كذلك فالنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيسيتان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الإستراتيجية وتنمية التبادل التجاري وتصدير العمالة والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها وبخاصة التكنولوجيا العالية والحيوية.

ثالثا: البعد الاجتماعي

ويرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.. فبغير إقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي للخطر.

ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة ودعم الإرادة القومية وإجماع شعبها على مصالح وأهداف الأمن القومي والتفافه حول قيادته السياسية، ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي تصعب السيطرة عليه، وبخاصة في ظل تفاقم مشاكل البطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية.

رابعا: البعد العسكري

تتحقق مطالب الدفاع والأمن والهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي، عبر الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها. والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي وبخاصة على المستوى الإقليمي، ويمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم.

خامسا: البعد الثقافي

ويقوم على حماية الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم. وهو الذي يعزز ويؤمن انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية، ويوسع قاعدة الشعور بالحرية والكرامة وبأمن الوطن والمواطن، وبالقدرة على تحقيق درجة رفاهية مناسبة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة.

إن الدور الثقافي بالغ الأهمية في تحصين الوطن من الأطروحات الثقافية للعولمة وصراع الحضارات، إذا أخذناه بالمفهوم الشامل متضمنا الفكر والثقافة والتعليم والإعلام والفنون والأدب. فالأمن القومي يعني "تمكين الشعب من ممارسة منظومة القيم الخاصة به على أرضه المستقلة"

وأمام التعدد في الأبعاد، يمكن القول أن الهدف الرئيسي للأمن القومي هو التركيز على قيمة الإنسان، فالقاعدة الشعبية العريضة هي ركيزة الأمن. ورغم أن القوة العسكرية مهمة ومطلوبة لكن هناك أيضا القوة الاقتصادية ونصيب الفرد من الدخل القومي، ودرجة نمو المجتمع، والمنظومة السياسية والاجتماعية السائدة التي تتيح لكل قوى الشعب التعبير عن نفسها، ومستوى التنمية، والمعادلة بين مستوى المعيشة ونفقات الدفاع، وتحديد المصالح الحيوية في الداخل والخارج، وأيضا تحديد الدوائر الحيوية وأولويتها.

المطلب الثالث: الأمن الإنساني كتصور جديد في واقع العلاقات الدولية

أضحى مفهوم الأمن الإنساني كثير التداول في الساحة العالمية، لدرجة أن بعض المعاهد أدرجته كمادة للدراسة، كما هو الحال في كندا، فهو يعد من المفاهيم التي صاحبت التحولات التي حدثت خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، والتي دفعت بالمفكرين لصياغة رؤية جديدة لتمكين العالم من تحقيق فعلي وفعال للسلم والأمن الدوليين، ولا تتخذ بالضرورة الدولة وحدة تحليل لها.¹

لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن الإنساني أو حتى إلى توافق حول مضمونه، فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات، كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، ورغم أن الأفكار التي استلهم منها كانت قد نضجت عبر ما يقارب القرن والنصف من عمر البشرية، إلا أنه أخذ بالتبلور كمفهوم له كيانه المستقل وكمصطلح جديد بعد الحرب الباردة، فمنذ تسعينيات القرن العشرين استعمل

¹ حموم فريدة، الأمن الإنساني "مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004، ص 43.

الأمن الإنساني من قبل عددٍ كبير من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بصفته ركيزة لوصف برامج عمل هذه المنظمات ونشاطاتها وتأثيرها ووسيلة للربط بين عدد كبير من المبادرات السياسية وإضفاء المزيد من التناسق عليها، حيث انبثقت العديد من الرؤى حول ضرورة إيجاد مبدأ للأمن يواجه التحديات الجديدة خاصة تلك ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، فجاء مفهوم الأمن الإنساني الذي يتمحور حول ضمان أمن الأفراد ليعمل إلى جانب التصورات الأمنية التقليدية التي تتمحور حول ضمان أمن الفرد لكن ضمن إطار أوسع يتمثل بدولته أو مجتمعه. وفي محاولة لتوضيح مفهوم الأمن الإنساني قُدمت العديد من وجهات النظر الأكاديمية والسياسية نعرض فيما يأتي لبعض منها:¹

تعريف الفقهاء والهيئات الدولية للأمن الإنساني:

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع "محبوب الحق" وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكة حقيقة بين دول العالم كلها.

تابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP السير على درب هذه الخطوة الأولى مع تقرير التنمية البشرية الذي أصدره عام 1994، مؤكداً فيه أنه ثمة تهديداتٍ جديدة يجب أخذها بالحسبان وإيجاد آليات مناسبة لمواجهتها، فمفهوم الأمن يجب أن يتغير، سواء من حيث مضمونه بالانتقال من الأمن الذي يركز على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يركز على أمن الأفراد، أما من حيث آلية تحقيقه فلا بد من الانتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة. وقد أدرك العاملون على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مفهوم الأمن يجب أن يقوم على "ضمان قدرة الأفراد على التمتع بثمار التنمية البشرية في ظل بيئة آمنة تحقق استدامة نتائجها وتحسن حياة البشر دون إلحاق الضرر برأس المال الطبيعي أي الموارد الطبيعية اللازمة لحياة الأجيال القادمة".

¹ خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، دمشق، سوريا، 2012، ص ص 526، 527.

وقد عرفت لجنة الأمن الإنساني "Human Security Commission" هذا المفهوم الذي أنشأت من أجل إرساء دعائمه على أنه: "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"، ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها ومن التهديدات واسعة النطاق".¹

للويد أكسورد LLOYD AXWORD عرّف الأمن الإنساني في جوان 1996 على أنه: "حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص، لأمنهم ولحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد. وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية".²

في حين يرى يوكيو تاكاسي Yukie TAKASI أن للأمن الإنساني جانبين "الحرية إزاء الخوف والحرية، إزاء الحاجة".³

هنالك من يرى أن الأمن هو الحرية من الخوف، بالتالي الأمن الإنساني مفهوم يتعلق بالتحريم من الخوف، وناتج عن قاعدة اتخاذ أفعال تهدف للمحافظة على حياة وكرامة الإنسان في النزاعات، من خلال التحولات في طبيعة النزاعات لما بعد الحرب الباردة، أما بالنسبة لليابان فإن مفهوم الأمن الإنساني هو "ضمان حياة الفرد في كرامة" لذا فمن المهم الذهاب لأبعد من مجرد التفكير في حمايته في حالات النزاعات والحروب فقط.

تسيطر فكرتا التحرر والكرامة الإنسانية على هذا التعريف للأمن الإنساني، فالتحرر يكون في فترة السلم والحرب، ولا بد من توفير قاعدة تمكن الفرد من التمتع بحريته في أي زمان ومكان، مما يستدعي أعمالاً وقائية وليس فقط علاجية، وسيكون لنا حديث فيما بعد على مقارنتي تحقيق الأمن الإنساني وهما مقارنة التنمية الإنسانية المستدامة، ومقارنة أسس الأمن كميكانزمات لتحقيق شروط الأمن الإنساني للفرد.

تعريف اللجنة المستقلة حول التدخل و سيادة الدول في 2001: عرفت الأمن الإنساني على أنه:

"أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا احترام كرامتهم واستحقاقاتهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية. فالأمن لم يعد في الإقليم وبواسطة التسليح، وإنما

¹ خولة محي الدين يوسف، مرجع سابق، ص 527.

² حموم فريدة، مرجع سابق، ص 44.

³ نفس المرجع، ص 45.

أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء وللعمل، وفي الأمن الإيكولوجي".¹

ليس الأمن إذا أمنا جسمانيا فقط، بل هو أخلاقي أيضا، يتمثل في تأمين حرية المعتقد للفرد وحرية ممارسة تقاليده بصفته عضو في جماعة وفي مجتمع، ولابد على الجميع سواء كانوا أفرادا مثله أو مؤسسات، ضمان ممارسته الحرة لحقوقه الأساسية وضمن مستوى معيشي ملائم بواسطة التنمية المستدامة الإنسانية.

فالأمن الإنساني يعني التحرر من الحاجة الاقتصادية، ومن الاستعباد، العنف السياسي، إذ يستدعي إشباع كل الحاجيات الأساسية للكائن الإنساني مهما كانت، اقتصادية اجتماعية، ثقافية، سياسية، أو أمنية، وفي أي زمان ومكان يتواجد فيه ودون أي تمييز.

المنظمات الإقليمية ومفهوم الأمن الإنساني:²

أصبح الأمن الإنساني حاضرا في عمل العديد من المنظمات ذات الطابع الإقليمي، وشكلت التقارير الدولية، خاصة تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1994 والسابق الإشارة إليه، إطارا عاما لعمل هذه المنظمات، وكمثال على جهود المنظمات الإقليمية في هذا المجال نعرض لعمل جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

فقد بدأ مفهوم الأمن الإنساني بالظهور في أجندة جامعة الدول العربية عام 2001، وعملت الجامعة عام 2004 على استضافة فعاليات إطلاق النسخة العربية لتقرير الأمن الإنساني الصادر عن لجنة الأمن الإنساني، كما عقدت العديد من المؤتمرات حول الأمن الإنساني كمؤتمر الأمن الإنساني في المنطقة العربية، الذي حرص على مناقشة قضية الأمن الإنساني في المنطقة العربية في إطار الحرص العربي على مواجهة التحديات العالمية في ظل وجود مخاوف عربية من استخدام هذا المفهوم لترويج بعض القضايا التي تتعارض والمصالح العربية.

أما الاتحاد الأوروبي فقد أدرج الأمن الإنساني بوصفه أحد العناصر الجوهرية للسياسة المشتركة الخارجية المتعلقة بقضايا الأمن، "Common Foreign And Security Policy" (CFSP) كونه لا يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي فقط بل يهدف إلى الدمج بين العديد من المفاهيم كحقوق الإنسان والتنمية البشرية، وأعطاه دورا في مجالات إدارة الأزمات ومنع النزاعات والمساعدات العسكرية المدنية

¹ Rapport de la commission indépendante sur l'intervention et la souveraineté des Etats, « La responsabilité de protéger », CRDI, 2001, p120. « une nouvelle approche : la responsabilité de protéger ».

² خولة محي الدين يوسف، مرجع سابق، ص ص 530، 531.

التي يقدمها الاتحاد، فهو وسيلة لإغلاق الفجوة بين المفاهيم الأمنية التقليدية والحديثة بما ينسجم ومبادئ الاتحاد الأوروبي. كما وُضِع تحقيق الأمن الإنساني في صلب السياسات الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد، بما يؤدي إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والتشاور بين فئات المجتمع كافةً وخلق نوع من التعددية في صناعة القرار على المستويات كلها وتأكيد أهمية المشاورات الإقليمية لاحتواء الأزمات التي تتدلع على هذا المستوى.

ومما سبق يمكن القول: إن تحليل مفهوم الأمن الإنساني يظهر أنه ينطوي على عاملين، أولهما العامل الأمني، إذ يسعى لتوفير الأمن الذي يطال أبعاداً متعددة، متداخلة ومتكاملة فيما بينها أما ثانيهما فهو العامل الإنساني الذي يجعل من الإنسان كفرد وحدة التحليل الأساسية في أي دراسة للسياسات الأمنية.

❖ خصائص الأمن الإنساني:

اتسم مفهوم الأمن الإنساني بعدة خصائص تميزه عن المفاهيم التقليدية للأمن، سواء أمن الدولة أو المجتمع، إذ انه ينطبق على الوحدات الأقل، المتمثلة في الأفراد. كما أنه انتقل من التركيز على الإطار العالمي الخاص بالتفاعلات ما بين الدول إلى إطار يأخذ المسحة الاجتماعية للعالم، مركزاً على الإنسان، فهو يولي اهتماماً أكبر باحتياجات الأفراد في المجالات المختلفة.

ومن خصائص الأمن الإنساني ما يلي¹:

- ✓ أنه مفهوم عالمي، فيقصد به أمن البشر في كل دول العالم، سواء فقيرة أو غنية؛
- ✓ إذا ما تم التعدي على أمن الناس في أي مكان في العالم فإن كل الدول يجب أن تتدخل، وهو ما تتادي به تجمعات مثل الحركات النسوية، والمطالبون بمواجهة الصراعات، وتحقيق التكامل الاجتماعي، حيث توجد تهديدات مشتركة مثل الإرهاب، والتلوث وتهريب المخدرات، التي لم تعد أحداثاً منعزلة داخل حدود دول دون أخرى، وإنما جعلتها ثورة الاتصالات مرتبطة بالعالم كله؛
- ✓ أنه من الأفضل مواجهة التهديدات للأمن الإنساني في بدايتها، حيث أن تكلفة مواجهة التهديدات بعد تصاعدها أعلى بكثير؛

- ✓ التهديدات الجديدة للأمن الإنساني تتطلب تنمية بشرية مستدامة، وليس الحصول على الأسلحة المتقدمة؛

¹ محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان "دراسة في المفاهيم .. والعلاقات المتبادلة"، مركز الإعلام الأمني، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسيوط، 2012، ص ص 8، 9.

✓ الأمن الإنساني محور الناس، فهو يتعلق بالكيفية التي يحيا بها الناس في مجتمع من المجتمعات، ومدى حريتهم في ممارسة خياراتهم المتعددة، وقدرتهم على الوصول إلى فرص السوق، والفرص الاجتماعية، وبما إذا كانوا يعيشون في صراع أم في سلام. يتضح مما سبق انه لابد من التخلص من بعض المعتقدات التقليدية، فنجد أن الأمن الإنساني ينفي بعض الأفكار ويؤيد غيرها¹:

- أنه ليس أمن الأرض فقط، وإنما أمن الناس؛
- ليس فقط الأمن من خلال السلاح، وإنما من خلال التنمية؛
- ليس فقط أمن الأمم، وإنما أمن الأفراد في بيوتهم ووظائفهم؛
- ليس الأمن ضد الصراعات بين الدول، وإنما الدفاع ضد الصراعات بين الناس.

❖ عناصر الأمن الإنساني وآليات تحقيقه:

1-عناصر الأمن الإنساني:²

هناك مفردات أمنية متعددة أصبحت تعمل تحت عنوان واحد هو الأمن الإنساني يمس مختلف نواحي حياة البشر وهو المقصود لدى وصفه بأنه مفهوم متعدد الأبعاد "multidimensionnel" وعلى ضوء تقرير التنمية البشرية للعام 1994، السابق الإشارة إليه، فإن هذه العناصر هي الآتية:

- ✓ الأمن الاقتصادي: الذي يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلاً أساسياً؛
- ✓ الأمن الغذائي: بتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء وضمان ما يكفل ذلك سواء من ناحية المال أم من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء؛
- ✓ الأمن الصحي: من خلال تأمين الحماية من الأمراض وضمان نظام رعاية صحية فعال؛
- ✓ الأمن البيئي: الذي يتم بالحماية من المخاطر البيئية بأنماطها كلها؛
- ✓ الأمن الشخصي: ويتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء أكان ناجماً عن سلوك صادر عن الدولة أم الأفراد أنفسهم، خاصة إذا كان موجهاً ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء والأطفال؛
- ✓ الأمن الاجتماعي: ويهدف إلى مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما، ويمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الثقافي للمجتمع؛

¹ محمد أحمد علي العدوي، مرجع سابق، ص 9.

² خولة محي الدين يوسف، مرجع سابق، ص 533.

✓ الأمن السياسي: وذلك بضمان انتهاج سياسات حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها.

2-آليات تحقيق الأمن الإنساني:¹

يتحقق الأمن الإنساني عبر آليتين رئيسيتين هما الحماية "protection" والتمكين "empowerment"

❖ **الحماية:** الأمن الإنساني ذو طابع وقائي ويعمل بشكل مسبق لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد، كالأزمات المالية العالمية والصراعات العنيفة والأعمال الإرهابية والأمراض وانحدار مستويات الخدمات الأساسية، وهو ما يتطلب وضع معايير وإنشاء مؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي لأوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لا تقتصر على ردود الأفعال تجاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية؛

❖ **التمكين:** أي إكساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أم لصالح بقية أفراد المجتمع، وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحياتهم والتصدي للكثير من المشكلات وإيجاد الحلول لها، الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات.

ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتان؛ فالحماية تفسح المجال لإعمال التمكين والأفراد الممكنون قادرون على تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية.

إذا مفهوم الأمن الإنساني يكرس ويطور ويحقق الانسجام بين مفاهيم عدة موجودة في القانون الدولي، فهو يكرس مركز الفرد في القانون الدولي ويتناسب مع العديد من القواعد العرفية والاتفاقية التي تعالج وضعه، سواء كفرد أو كمجموعة أفراد، كما أنه يطور مفهوم الأمن الجماعي الدولي ويكسبه أبعاداً جديدة، ومن شأنه التوفيق بين السعي لتحقيق الأمن الجماعي الدولي وحماية حقوق الإنسان بحشد الجهود لجعل ضمان أمن الإنسان وسلامته هي غاية العمل الدولي، لكنه من جهة أخرى من الممكن أن يكون محلاً للجدل في سياق المسائل المرتبطة بالسيادة وحدودها والتدخل الدولي الإنساني، فمن الممكن أن يصبح الأمن الإنساني مبرراً جديداً لممارسة هذا التدخل بحجة عدم قدرة دولة ما على ضمانه لمواطنيها أو عدم رغبتها في ذلك، فيأتي دور طرف دولي ما، كأن يكون منظمة دولية أو دولة أو مجموعة دول، لتأخذ المبادرة لتحقيقه، وهو ما يؤكد ضرورة وضع ضوابط قانونية لمثل هذا السلوك الذي من المحتمل تطوره وترسيخه على الصعيد الدولي، كما هو الحال في التدخل الدولي الذي يمارس لحماية حقوق الإنسان.

¹ خولة محي الدين يوسف، مرجع سابق، ص 534.

المبحث الثاني: أهمية منطقة الساحل الإفريقي واختلالاتها البنوية

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

أ- العامل الجيوسياسي :

الساحل الإفريقي مصطلح عربي الأصل ويعني تقليدياً الشاطيء او الحافة الجنوبية للصحراء le

rivage ou le bordure méridionale du désert

إنّ كبر مساحة الساحل الإفريقي جعلت عملية تحديده وتعريفه تختلف باختلاف نوعية واهتمام الدارسين للمنطقة، فهناك من يعرفها تعريفاً جغرافياً (أنظر الخريطة 01)، وهناك من يعطى لها تعريفاً سياسياً.

جغرافياً تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من المساحة الكبيرة لمنطقة الساحل الإفريقي، وتنوع المعايير والمنطلقات لدى الباحثين في تحديد الفضاء الجغرافي لهذه المنطقة¹، والدول المكونة لها، إلا أنّ هناك شبه إجماع على أنّ الفضاء الجغرافي للساحل الإفريقي يشمل من الناحية الجغرافية المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، شاملة السودان، تشاد، والنيجر وموريتانيا والسنغال. وهناك تحديد آخر لإقليم الساحل وهو الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد. ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافياً، ومحدودة السكان، وذات بعد صحراوي فسيح، لا تطل غالبية دولها على منفذ بحري. وبالتالي فالمنطقة عبارة عن شريط طويل يضم دولاً عديدة وتبلغ مساحتها ما يقارب تسعة ملايين كيلومتر مربع.

وتعرف منطقة الساحل الإفريقي بخصائص جغرافية، تتمثل في أربعة عناصر هي؛ المجاعة، الجفاف، التصحر، ارتفاع درجات الحرارة. وهذه العناصر لها تداعياتها وانعكاساتها المباشرة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية التي تواجهها المنطقة.

أما سياسياً وبالعودة الى مجموعة الدول التي ضمتها "لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" cliss * التي تم انشاؤها 1971 فالساحل الإفريقي يضم : السنغال ،غامبيا، موريتانيا،مالي، النيجر، تشاد ثم

¹ كريم مصلوح، الامن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا ،ط1، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014،ص 8-9

* تأسست اللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في الساحل في 1971/12/12 بواقادوقو في اعقاب اجتياح ظاهرة الجفاف لمنطقة الساحل ، حيث ارتأت الدول الأعضاء وقتها تنسيق الجهود من أجل مواجهة هذه الظاهرة من منطلق عجز كل دولة عن التصدي لها بوسائلها الخاصة مما تطلب تضامناً إقليمياً لمواجهتها ، وقد شاركت في المؤتمر التأسيسي ست دول موريتانيا مالي النيجر بوكينا فاسو تشاد السنغال وانضمت في ما بعد غينيا بيساو، والرأس الاخضر

أضيف كل من غينيا بيساو، غينيا والرأس الأخضر ونظرا لزحف الرمال كان من الضروري ان تضاف كل من السودان ، اثيوبيا ،الصومال ، كينيا وهناك من يعرف الساحل الافريقي على أنه حزام الفقر الأسود الذي يشمل النيجر ،بوركينا فاسو،تشاد، مالي، موريتانيا، أما اذا استندنا الى معيار المشاكل والأزمات الاثنية الكائنة به فقوس الأزمات l'arc des crises يضم السودان ، تشاد،النيجر، مالي، موريتانيا ¹



الخريطة (01): خريطة توضح دول الساحل

المصدر: بوحنية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات ، تقارير ، ديسمبر 2014، انظر الموقع

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>

ب-العامل الديمغرافي

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بتنوع إثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي، حيث تمتاز المنطقة بتداخل وتلاقي عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة. فعلى سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما، والطوارق، والعرب، وفي مالي قبائل البامبارا والسونغاي والبولس، والكانوري، والطوارق والعرب.²

¹ عادل زقاغ ، سفيان منصور، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد 23،مارس 2016، ص ص157-158

² سعيد علي احمد طه: منطقة الساحل الافريقي في اطار التوازنات والصراعات الدولية "التنافس الفرنسي- الامريكي نموذجا انظر الموقع <https://tsaidali.wordpress.com/2015/08/29.html> لوحظ يوم 2018/04/28 على الساعة 17:23

وفي تشاد توجد ثلاث مناطق جغرافية مناخية، تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية حيث تعتبر تشاد دولة ذات كثافة سكانية قليلة مقارنة مع الدول المجاورة لها، وذلك بسبب النمو السكاني البطيء. فقد وصل إجمالي عدد السكان في عام 1957 مليوناً ونصف؛ إلا أنّ هذه الكثافة السكانية وصلت في عام 1988 إلى خمس ملايين ونصف. ويُقدّر متوسط الكثافة السكانية على امتداد تشاد بحوالي 4.9 فرد في الكيلو متر الواحد، وتتميز مناطق الشمال بكثافة سكانية أقل بسبب الطبيعة الصحراوية، حيث يقطن حوالي 0.1 فرد في الكيلومتر المربع، بينما تتميز مناطق الجنوب بكثافة سكانية عالية حيث يقطن حوالي 52.4 فرد في الكيلو متر الواحد.¹

إنّ التركيبة الاجتماعية والديمغرافية المتنوعة لدول الساحل الإفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفاً، خاصة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة، التي نتج عنها أزمات عدة مثل أزمة الطوارق في النيجر ومالي، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والحروب الأهلية في دارفور، والصراعات القبلية والإثنية في تشاد.

ج-العامل الاقتصادي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أفقر مناطق العالم. ومما يميزه الواقع الاقتصادي لمنطقة الساحل هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله بحيث أنّ معظم دول الساحل الإفريقي تصنف حالياً ضمن فئة البلدان الأقل نمواً.

وبحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2009، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدر بحوالي 8.914 مليون دولار أمريكي، والسودان بحوالي 68.530 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي مليون دولار أمريكي، والنيجر بحوالي 4.905 مليون دولار أمريكي، وموريتانيا بحوالي 3.201 مليون دولار أمريكي، والسنغال بحوالي 13.333 مليون دولار أمريكي، وبوركينا فاسو بحوالي 8.431 مليون دولار أمريكي. أما نيجيريا لأنها تعد أكبر دولة منتجة للنفط في إفريقيا، فإنّ إنتاجها المحلي مرتفع حيث يقدر بـ 222.867 مليون دولار أمريكي.

هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول. فبحسب إحصائيات 2009 التي قدمتها المؤسسات الإفريقية الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينا فاسو بحوالي 1751 مليون دولار أمريكي،

¹ المرجع نفسه.

وتشاد بحوالي 2134 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار أمريكي، والسودان 34360 مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية، فإنّ منطقة الساحل أصبحت منطقة ذات أهمية اقتصادية، كونها تزخر بالثروات المعدنية مثل الذهب، اليورانيوم، الفوسفات، وياتت الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم إذ تصدر تشاد النفط منذ عام 2003 بما يقارب 200 ألف برميل يومياً. كما أصبحت مالي ثالث منتج أفريقي للذهب بعد جنوب أفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا وكندا. وتعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل واحتياطي يبلغ 36 مليار برميل.

يرى المتتبعون للشأن الأفريقي أنّ منطقة الساحل الإفريقي الأفريقية شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات، وتأتي هذه التحديات الجديدة على المنطقة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم. وتعد منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقه من التطورات الأمنية، نتيجة لمجموعة من العوامل يمكن حصرها في ثلاث أبعاد وهي؛ البعد الأول ويتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل من منطقة الساحل ملاذاً آمناً وقاعدة لعملياته. البعد الثاني: ويتمثل في انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة¹، وتجارة البشر والمخدرات، والهجرة غير الشرعية، وهيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة. ويتمثل البعد الأخير في الفشل البنوي والوظيفي للدولة في المنطقة.

المطلب الثاني: الاختلالات البنوية في منطقة الساحل الإفريقي

أولاً : التحديات السياسية في منطقة الساحل الإفريقي

إن أخطر ما تواجهه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي هو ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية لدول المنطقة، وهو ما أدى إلى غياب دور الدولة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، خاصة في ظل التعقيدات الأمنية التي تشهدها هذه المرحلة، الأمر الذي يفرض على الدبلوماسية بذل جهود كبيرة على المستوى السياسي من أجل تحقيق التوازنات السياسية لدول المنطقة التي تعرف انقسامات حادة بسبب الاختلافات الإثنية والعرقية.

¹ بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 60.

1- أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

سيطرت موجة نظم الحكم الديكتاتورية والاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في معظم الدول الإفريقية، بشكل أوجد صور الصراع على السلطة وذلك بممارسة جميع أشكال العنف. وقد كان ذلك عبر حالات الانقلابات العسكرية و الاغتيالات السياسية و الحروب الأهلية المتكررة.¹

وقد عرف ماكس فيبير Max Weber الدولة على أنها: " الدولة هي أداء حكم تحتكر استخدام القوة في إقليم معين محدد، وتسيطر على شعب محدد".²

إن ما يؤثر على دولة ما كموريتانيا أحد أمثلة دول منطقة الساحل الإفريقي، لا يحدث بمعزل عن الدول التي تجاورها، كالنيجر و مالي و الجزائر و التشاد و ليبيا. فهذه الدول كلها تعتبر حديثة التكوين و النشأة. وذلك نتيجة للارتباط التاريخي خاصة منه السياسي و الثاني القرب الجغرافي، و حتى التشابه المجتمعي نسبياً.³

فالدولة الإفريقية تشهد أزمة مؤسساتية و سياسية شرعية و حتى مدنية، و كذا سلبية في التواجد. أي التساؤل حول واقعية الدولة الإفريقية في ظل الاحتمالية المتزايدة للفشل الدولاتي و صور المعارضة الداخلية للنظام السياسي المتكررة والتي ولدت موجات عنف سياسي داخلي حاد التي شهدتها مختلف الدول الإفريقية.⁴

وبالعودة لطابع أو أوجه الأزمات التي تعاني منها الدولة الإفريقية نجعلها فيما يلي:

➤ **أزمة الشرعية⁽⁵⁾:** تظهر هذه الأزمة في المجتمعات الإفريقية بمستويين يرتبط أولهما-المستوى الأول بما يسمى بأزمة الشرعية السياسية " Political legitimacy Crisis " والتي تجسد عبر القضايا المتعلقة ببناء الدولة والتي تعالج مشكلات التحول الاجتماعي و التطور الاقتصادي و حتى قضايا الديمقراطية.

واستقاء من الواقع السياسي الإفريقي، نستطيع رؤية تفاوت في حجم أو عمق تجدر نظم الحكم السلطوية و التي بدورها تفنقذ إلى الشرعية السياسية و لكن بدرجات وصلت بعضها إلى حد مستويات الأزمة السياسية الحقيقية؛ و هو الأمر الذي أفقده القدرة على التواصل بين تلك الأنظمة السياسية وشعوبها وكذا تسجيل حالات العجز الأمني مع عدم القدرة على التوصل لحلول المشاكل السياسية والاقتصادية

¹ أحمد طالب أبصير، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2010، ص 18.

² عبد العالي ديلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 62.

³ أحمد طالب أبصير، مرجع سابق، ص 19.

⁴ نفس المرجع، ص 19.

⁵ عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم

السياسية والإعلام، 2007-2008، ص 65

والاجتماعية وغيرها. فأزمة الشرعية تشير إلى "تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي" فهذه الأزمة في حد ذاتها ناجمة عن عوامل أربع مرتبطة. ونقصد هنا الخلاف عن السلطة، الصراع للأجل القوة، فقدان الثقة بالقيادة السياسية، و أخيرا غياب لعمليات التنشئة.

وأما المستوى الثاني فهو نتاج للأزمة المستوى الأول و الذي ظهر عبر أزمة الشرعية الدولية International Legitimacy Crisis وكان ذلك كنتيجة لأحد إفرازات نهاية الحرب الباردة حيث بدأت العديد من الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدول الإفريقية¹.

تمثل شرعية النظام السياسي أحد أهم مقومات الدولة واستمراريتها، لكن في الساحل الإفريقي غالبا ما يتم الوصول للسلطة عن طريق وسائل وآليات غير ديمقراطية، في صورة فرض هيمنة أقلية معينة على المشهد السياسي في البلد واحتكار السلطة، أو عن طريق اعتماد وسيلة الانقلابات العسكرية طريقةً وأسلوباً للوصول إلى السلطة، وهو ما ينتافي والفعل الديمقراطي، إذ إنّ تراث الدولة التسلطية في إفريقيا أدى إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على إدارة الانتخابات التي اتخذت طابعا رمزيا في كثير من الحالات؛ لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم.²

كما يمكن القول بأن الدولة في العالم الثالث عامة، بما في ذلك دول الساحل الإفريقي، متغربة وتقليدية في آنٍ واحد، حيث استمدت التجربة الغربية في نموذج أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية، وفي الوقت نفسه استخلصت من موروثها الثقافي فكرة جعل السلطة حكراً على الحاكم وحاشيته، وهو ما يفرغ أي تحديثٍ من محتواه الحقيقي³.

➤ أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي:⁴

يقول جوزيف لابلومبارا **joseph palombara**: إن مشكلات الحكم - بوجه عام - هي مشكلة توزيع، فالنظام السياسي هو المستخرج والمحرك والموزع للموارد والخدمات والقيم والفرص. ومما يلاحظ في دول الساحل الإفريقي: أن توزيع الموارد يمثل إحدى الظواهر البارزة داخلها، ففي حين تتوفر القلة بكل الموارد المتاحة؛ يقع عبء الحرمان على الكثرة الغالبة.

¹ عباش عائشة، مرجع سابق، ص 2019.

² عربي بومدين، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء، دراسات وبحوث، 2018/01/11،

<http://www.giraatafrican.com>

³ نفس المرجع.

⁴ نفس المرجع.

وتُبرز أزمة التوزيع^(*) إشكالية تفاوت طبقي حاد، وهو ما ينجم عنه صراع طبقي، ومن شأن هذا التفاوت الطبقي إثارة الاستقرار وتهديده، وهو ما يظهر جلياً في كل من مالي والنيجر من خلال العصيان والتمرد المستمر للطوارق ومختلف الأقليات الأخرى، فيما يعرف بـ «قوس الأزمات» المتسم بالانقسامات الداخلية.

ويمكن إيعاز تفاقم هذه الأزمة إلى ظاهرة الفساد السياسي، والتي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف ذاتية، والتعامل مع الممتلكات العامة بوصفها ممتلكات شخصية. وفي هذا السياق؛ يبرز مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2014م المواقع المتدنية للعديد من بلدان الساحل الإفريقي، وفي مثل هذا السياق من الطبيعي أن يتعمق التفاوت الطبقي والاجتماعي، وأن تتأثر الحقوق الاقتصادية، وأن تتسع رقعة الفقر بعيداً عن فكرة التنمية الإنسانية.

➤ أزمة الهوية والاندماج الوطني:¹

من بين التحديات التي واجهت الزعماء الوطنيين، في مسألة بناء الدولة في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، كيفية تحويل المجتمعات متعددة الأعراق والإثنيات واللغات والثقافات والأديان إلى «أمة واحدة»، فاعتقاد إحدى الجماعات الثقافية بعدم الانتماء إلى الدولة، أو ادعائها بعدم انتماء جماعةٍ أخرى، بالرغم من كون هذه الجماعة الأخيرة تعيش ضمن الدولة نفسها، يدفعنا للقول بأننا أمام أزمة هوية، حيث إنّ المؤسسات التعليمية والعسكرية والبيروقراطية، فضلاً عن المؤسسات الوسيطة كالأحزاب والنقابات، قائمة جميعها على أساس الانتماء إلى العصبية المهيمنة على المركز، سواء كانت قبلية أو طائفية أو عرقية، ونتيجة لذلك؛ فإن مؤسسات الدولة تتحول إلى مجرد أدوات عاملة في خدمة العصبية ودوامها، وتعميق حدة أزمة الاندماج².

غياب «المؤسسية»، هو السمة المشتركة في كثير من مؤسسات دول الساحل الإفريقي، لارتباطها باتجاهات عرقية وقبلية وطائفية.

إن الحياة السياسية في هذه المنطقة قائمة بالأساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الولاء للوطن، خصوصاً أنّ بعض القبائل المستوطنة للمنطقة لها امتدادات عابرة

* أزمة التوزيع تعني وجود اختلال في توزيع الموارد الاقتصادية ما يترتب عليه عدم المساواة وتفاوت طبقي داخل المجتمع وهذا يهدد النظام (بومدين طاشمة، مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 88-99، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، ص 42)

¹ نفس المرجع.

² عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007-2008، ص 63

للأوطان، كأقلية الطوارق التي تتوزع على خمس دول: (مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، بوركينا فاسو)، ما أثر بصورة مباشرة في تماسك الوحدة الوطنية، ومن ثم على بقاء الدولة واستمراريتها.

وعليه؛ فإن أزمة الهوية والاندماج في دول الساحل الإفريقي تظهر في ثلاث صور أساسية:

- 1- التباين العرقي، والتعدد الإثني واللغوي والديني.
- 2- معضلة الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار دون مراعاة لهذا التنوع - كما سبق -.
- 3- ضعف الانتماء، وتحول الولاء إلى الخارج.

➤ أزمة التغلغل⁽¹⁾:

لا تزال الدولة في الساحل الإفريقي بعيدة كل البعد عن مراقبة حدودها وفرض سيطرتها على كامل البلد نظرا لقلّة الإمكانات المتاحة، وهو ما جعلها تتقاسم كيائها البري والجوي والسلطوي مع بعض المنظمات، مالي خير مثال، العاصمة تحت سيطرة الطبقة الحاكمة، أما باقي ربوع البلاد تحت وطأة التمرد الترقّي¹:

➤ أزمة المشاركة السياسية:

تتميز العملية السياسية في جميع بلدان الساحل الإفريقي باختلالات هيكلية عميقة، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، وهي من السمات الأصيلة للواقع في دول الساحل الإفريقي، فضلا عن استمرار تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الدول كعامل حاسم في إدارة عملية الانتقال السياسي؛ على الرغم من تبني هذه الدول للديمقراطية². فضلا عن علاقة ذلك بدرجة المأسسة، وهي السمة الغائبة لدى جميع دول الساحل، ولهذا يربط صاموئيل هنتنغتون Samuel Huntington بين المأسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، حيث يرى أن تحقيق هذا الأخير مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية، وتحول دون انعدام الاستقرار³.

ثانيا : الصراعات الاثنية في منطقة الساحل الإفريقي

كانت وستظل التراعات الاثنية المشكلة العالقة في تاريخ القارة الإفريقية نظرا لديمومة الأسباب المؤدية لها والتي اكتسبت هذه الصفة من خلال تحاذل القادة السياسيين في التعامل الجدي مع الظاهرة وما زاد

□ أزمة التغلغل يقصد بها بعض المناطق في الدولة لا تعترف بالنظام السياسي وبالتالي جل القوانين لا تسري على اقليمهم (انظر حسن بن كادي: التنمية السياسية في الوطن العربي وأفاقها -رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008-ص96)

¹ إسماعيل زروقة، الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 11، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص 245.

² السيد علي أبو فرحة، "مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 13، ص 51.

³ عربي بومدين، مرجع سابق.

من تعقيد ذلك هو إمكانية تدفق هذه التراعات وخروجها عن السيطرة نظرا لما تخلفه من آثار سلبية على القارة الإفريقية. كل هذا يتزامن مع دخول إفريقيا تجربة فنية لتجسيد الديمقراطية ويظهر ذلك من خلال الخطوات المتخذة لذلك، ولكن وجود نزاعات أثنية وما تخلفه من آثار يبقى عقبة أمام ذلك مع عدم إغفال أثر هذه الديمقراطية الناشئة في تصعيد التراعات الاثنية الأمر الذي يستدعي إيجاد حلول ثنائية الاتجاه تهدف لمعالجة حدة التراعات الاثنية وهشاشة التجربة الديمقراطية في القارة الإفريقية معا.¹

تميزت التوليفة المجتمعية لمجتمعات دول منطقة الساحل الإفريقي بتركيبية إثنية متنوعة و خاصة جدا، وقد ظهر ذلك على المستوى التاريخي.²

وبناء على ما ورد أعلاه فإن أحد مداخل المشكلة الأمنية في تلك المنطقة يكمن في الاحتمالية المتزايدة للصراعات الإثنية، ومشكلة التكامل الوطني داخل دول قارة إفريقيا جمعاء، و على وجه التحديد منطقة الساحل الإفريقي ودون أن ننسى مناطق أخرى على غرار منطقتي القرن الإفريقي ومنطقة الحزام السودان. فتلك الصراعات ظلت ولا تزال حبيسة الحسابات الإثنية منذ السنوات الأولى لفجر الاستقلال.³

هذا بدوره يقودنا إلى نتيجة ثانية مفادها أن المستعمر كان أحد العوامل التي وقفت في وجه تلك الحركات الانفصالية وذلك باستعمال القوة هذا من جهة، ومن جهة ثانية كان سببا فيما بعد في تفجير أو إعادة بعث تلك المطالب والأطماع الانفصالية بعد خروجه وترك التأويلات حول التقسيمات والحدود الجغرافية المتوارثة، وهي التقسيمات نفسها التي رأت فيها بعض الأطراف (قبائل، إثنيات، و حتى بعض الدول) هضما لحقوقها التاريخية والسيادية.

لقد عانت دول منطقة الساحل الإفريقي من إشكالية بناء الدولة القومية التي تعني أن ولاء الأفراد والجماعات هو الولاء للدولة القومية كأسى حد، وعليه يكون تفاعل مختلف الجماعات داخل الدولة على حد سواء دون استحضار انتماءاتهم الإثنية والعرقية ويمكننا الاعتماد على هذه النتيجة الأخيرة كمدخل لفهم طبيعة النزاعات و بالتالي طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد والخصوص.

الواضح أن النظم السياسية الإفريقية الحديثة جابهت العديد من الإشكاليات، وذلك منذ خروج القوى المستعمرة، وأبرز تلك الإشكاليات هي إشكالية التأسيس، أي التأسيس لدولة حديثة قادرة على القيام

¹ سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في أفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 61.

² أحمد طالب أبصير، مرجع سابق، ص ص 25-30..

بالأدوار الرئيسية لها من حفظ للأمن الداخلي، بداية من مستواه الأدنى إلى غاية مستواه الأعلى، وزيادة على ذلك العجز، كانت النزاعات السياسية الإفريقية ومن أمثلتها النزاعات الحدودية أو النزاعات ذات السمة الاقتصادية كالتالي نراها من خلال نزاع البحيرات الكبرى، أو النزاعات ذات الطابع أو الوازع الديني أو العرقي، حيث كانت بدايات النزاعات تلك من داخل الدولة، لتتحول فيما بعد إلى نزاع فيما بين الدول المتجاورة حدوديا، وهي الصورة نفسها التي يمكننا ملاحظتها على مستوى منطقة الساحل الإفريقي ونخص بالذكر دول مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد وصولا إلى السودان ومرورا عبر محور الجزائر وليبيا.

وكرر فعل شبه تلقائي وعلى مستوى نفس تلك الدول، ظهرت نزاعات حول السلطة والسلطوية كانت تتادي بشعائر التغيير لإقامة أنظمة حكم ديمقراطية، لكن ذلك حدث دون أي اعتبارات ودون أي دراسات مسبقة، وهي النتيجة التي قادت إلى حلقة مفرغة من النزاعات السياسية اللامتناهية.

وبالعودة للتركيز على عامل المستعمر و دوره تاريخيا في خلق روح عدم الولاء القومي، كونه عمد إلى تشتيت أعضاء القبيلة الواحدة على أكثر من وحدة سياسية. وعلى سبيل المثال قبائل الهوسا Houssa والفولاني Foulani في دول النيجر و الكاميرون و نيجيريا و غيرها... .

وبناء على حالة التقسيم تلك فإن منطقة الساحل الإفريقي تشهد حالة تشتت قبلي، تدعّمه فواعل أخرى تظهر في شكل مأزق أمني وتحدي لسلطات الدول تلك قد تهدد استمرارية بقائها.

وفي محاولة لدراسة ظاهرة الصراع الإثني جاءت دراسة "دونالد كامبل" و"روبرت لوفين"، وذلك بالمقارنة بين إثنيات عديدة عبر العالم فكانت نتيجة ذلك البحث: "كل ما هو خارج الإثنية يشكل تهديدا أمنيا كقاعدة تضاد وذلك نتيجة عوامل إثنية عديدة".

وانطلاقا من ذلك الملحق يظهر لنا جلينا نظرة إثنية معينة إلى إثنية أخرى. أي أن كل ما لا ينتمي إلى نفس الإثنية هو تهديد أمني يجب القضاء عليه. ولو طبقت تلك القاعدة على مجتمعات إثنية متعددة التي تعرفها مجتمعات الساحل الإفريقي فهذا يعني صراعات لا متناهية. وطبعا سوف تدور تلك الصراعات حول عنصر الدولة أو السلطة كتجسيد للقوة المادية ومحاولة إضفاء شرعية مزيفة.

وقبل الخوض في غمار الصراع الإثني في منطقة الساحل الإفريقي، لا بد من التوقف عند المعايير

التي حددت المعالم الخاصة لجماعة إثنية معينة ونقصد هنا:

- التسمية، فأى جماعة لا بد لها من اسم مجسد لهويتها؛
- الإعتقاد الموحد بين أفراد الجماعة على وحدوية الأصل (الجينات)؛

- الإشتراك في التراث، و يظهر في الأساطير و الخرافات والاعتقادات؛
- الاشتراك في ثقافة واحدة، عادة ما تقوم على توليفة مشتركة ومكتملة من الدين، اللغة، القوانين، العادات، الموسيقى.....الخ؛
- الإحساس بالانتماء إلى إقليم معين لا غير .

وأما عن الصورة الجغرافية لتوزيع الإثنيات عبر منطقة الساحل الإفريقي فهي على الشكل الجغرافي التالي:

***الأعراق في دولة مالي:** نجد "البارمبا" أي السادة ويعني ذلك رفض الخضوع للغير. وتعود تسمية البارمبا إلى المستعمر الأوروبي، ويكفينا الاستماع إلى اللغات المتداولة في دولة مالي و مقارنتها مع لغة البارمبا لنذكر قوة التواجد الإثني لتلك الجماعات. وكأنهم يسيطرون على دولة مالي. ويمكن حصر تواجدهم الكثيف من الوسط الشرقي لدولة مالي امتدادا نحو الغرب ليشملوا (كيطا، دييلا، بانمبا، بوغوني سيكاسو، ينفوليليا) يستعملون في تعاملاتهم لغة البارمبا ، يحتلون أغلب المناصب الإدارية ويسكنون خصوصا في العاصمة باماكو.

***الأعراق في دولة النيجر:** نستطيع أن نحصي ست مكونات كبرى هي: الهوسا، وتشكل أكبر المجموع الإثنية بما يفوق نصف تعداد السكان، الدجيرما، السونغاي، الطوارق، البولس، الكانوري، بالإضافة إلى العرب والقورمونتشي والطوبو بنسب ضئيلة جدا.

*** الأعراق في دولة تشاد:** تتكون من اثنتي عشرة إثنية رئيسية هي العرب، البقويرمي، الفطري باتها الهاجاري، الكامن بورنو، الإيرو،المايو كيبي، الوداي، البولس، السارا ، والطنونديلي.

***الأعراق في بوركينا فاسو:** تتشكل من توليفة إثنية متنوعة تضم الموسي، البامبارا، الموري، وإثنيات أخرى مع نسبة تارقية ضئيلة.

استقاءا من كل ما ورد أعلاه نستطيع الجزم بأن أحد أهم المداخل الأمنية لحل أو لإدراك طبيعة المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي تكمن في شكل الدولة كقوة مادية خاصة وأدائها الوظيفي من منظور شعوب وقبائل تلك المنطقة.

ثالثا: مشكل التنمية في منطقة الساحل الإفريقي

تعاني منطقة الساحل الإفريقي مشاكل تنموية عديدة ساهمت في تغذية الصراعات المختلفة، وكانت عامل جذب لمختلف التهديدات الأمنية في المنطقة، وأهمها شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، ولذلك

فإن إدراك القائمين على السياسة الخارجية الجزائرية لهذا الارتباط، أعطى للبعد التنموي دورا هاما في الإستراتيجية الجزائرية بالمنطقة.¹

أ- مشكل التنمية الاقتصادية

تتميز دول الساحل الإفريقي بالوهن الاقتصادي لعدم قدرتها على أداء وظائفها، وذلك بسبب تبلور ما يسميه البعض " الدولة العصابة " التي تشكلت بعد الاستقلال، واستنزفت بالتحالف مع الشركات المتعددة الجنسيات موارد القارة، الأمر الذي أوقعها في أزمة ديون خارجية وصلت إلى أكثر من 300 مليار دولار، ثم جاءت برامج الإصلاح لتزيد من أزمات القارة، كما أن الفساد والديون والبطالة وغياب الأمن الغذائي والأمراض الوبائية فاقمت من الأزمة الاقتصادية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي.

وتتسم البنية الاقتصادية لبلدان الساحل الإفريقي بتمحورها حول التصدير، حيث تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية مثل السلع الزراعية والمعدنية والطاقوية، وعلى استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية، لذلك فإن القطاعات التصديرية في معظم هذه الدول يهيمن عليها صنف واحد من الصادرات، ولذلك تعتبر اقتصادياتها شديدة الانكشاف بفعل تقلبات الأسواق العالمية.

وقد أدى انخفاض أسعار الصادرات غير النفطية وارتفاع أسعار الواردات إلى حدوث عجز كبير في موازين مدفوعات أغلب دول الساحل الإفريقي، كما أدى التدهور الحاصل في شروط التبادل إلى تدهور قيمة معظم العملات الإفريقية، ونتيجة للزيادات المتواصلة في عجز الحسابات الجارية، وبالتالي الانخفاض الكبير في الدخل الحقيقية، بالإضافة إلى أن نسبة المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية لا تتعدى 11% بين سنوات 2007 و 2011 بالنظر إلى أنها تنتج نفس السلع، وعدم وجود تنوع في المنتجات، لذلك اضطرت دول إفريقية كثيرة منها دول الساحل الإفريقي إلى الاستدانة من الخارج كوسيلة لسد العجز في ميزان المدفوعات مما أدخلها في أزمة ديون خارجية أدت بدورها إلى أزمات اجتماعية واقتصادية عنيفة تحول دون تحقيق التنمية البشرية في منطقة الساحل الإفريقي.

ب- الأزمات الإنسانية

1/ **مشكلة الفقر:** يعتبر الفقر مؤشرا أساسيا على غياب التنمية داخل دول الساحل الإفريقي، فأمام التأثير الضخم للعولمة أصبحت إفريقيا باقتصادها الضعيف جدا والمتأثر بالظروف الطبيعية والأسعار المتذبذبة للمنتجات الأولية في السوق العالمي أفقر قارة في العالم، وتظهر إحصائيات الأمم المتحدة أن أكثر من

¹ وهيبه دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص ص 141- 148 .

نصف سكان القارة يعيشون تحت خط الفقر، وبمعدل دخل أقل من دولار أمريكي في اليوم، وهناك 200 مليون نسمة ليس لديهم القدرة على الحصول على الخدمة الطبية العادية، مع العلم أن عدد سكان منطقة الساحل الإفريقي يتضاعف مرتين كل 25 سنة، وعلى سبيل المثال كان يقدر عدد السكان بـ 17 مليون في سنة 1950، ووصل إلى 81 مليون في سنة 2012، حيث تضاعف بـ 5 مرات خلال 60 سنة فقط، ويتوقع أن يتضاعف عدد سكان منطقة الساحل الإفريقي ليصل إلى 117 مليون في سنة 2025، وأكثر من 208 مليون في سنة 2050، في منطقة يعتبر الفقر والحرب فيها وجهان لعملة واحدة، فالحرب تستهلك كما هائلا من ثروة البلاد مما يؤدي إلى إفقارها، والفقر يعد سببا رئيسيا في النزاع، وحسب تقرير للبنك الدولي لسنة 2010 فإنها من بين أفقر 48 دولة في العالم توجد 33 منها في إفريقيا وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2007-2008، فإن نسبة الفقر في تشاد بلغت 80%، وفي مالي أكثر من 64% وفي النيجر 63%، وفي موريتانيا 40%، كما ارتبط ذلك بانعدام الأمن الغذائي، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود 7 ملايين يعانون من نقص التغذية في منطقة الساحل الإفريقي، وقد قدرت اللجنة الأوروبية في عام 2013 بأن ما يزيد عن 18 مليون شخص مهددون بالمجاعة في منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد تدهور الأوضاع في شمال مالي، وأن 226000 طفل يموتون في السنة بسبب سوء التغذية،

وقد نتج عن ظاهرة الفقر تبعات خطيرة، حيث دفع ذلك إلى قيام بعض الأولياء في منطقة الساحل الإفريقي بتجنيد أطفالهم ضمن مجموعات مسلحة ومشاركتهم في صناعة المتفجرات مقابل حصولهم على ما لا يقل عن 600 دولار لتشجيع التحاق أبنائهم بالجماعات المسلحة، ثم على 400 دولار في الشهر، وذلك في ظل وجود إحصائيات تشير إلى أن أكثر من نصف السكان يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا، وحسب مؤشر التنمية العالمي لمنظمة الأمم المتحدة في عام 2011، تعتبر دول الساحل الإفريقي من أكثر الدول فقرا في العالم، فقد احتلت موريتانيا المرتبة 159، وجاءت مالي في المرتبة 175، وبوركينا فاسو في المرتبة 181، وتشاد في المرتبة 183، فيما احتلت النيجر المرتبة 186.

2/ انتشار الأمراض: تعرف قارة إفريقيا انتشار العديد من الأمراض الفتاكة، كالإيدز، والملاريا، فقد أثبتت دراسة للأمم المتحدة أن معدل النمو الاقتصادي في بلدان جنوب الصحراء انخفض من 3% إلى 2% بسبب مرض الإيدز الذي ينتشر في أوساط السكان وبالأخص في تجمعات العمال والمناجم، ويعتبر البعض أن أزمة مكافحة الإيدز ترتبط بالفقر ونقص حملات التوعية، بالإضافة إلى غلاء الأدوية التي تصنعها

الشركات المتعددة الجنسيات وتتحكم في أسعارها، كما أن هناك أكثر من مليون شخص سنويا يذهبون ضحية مرض الملاريا، وتقع معظم الوفيات في إفريقيا بين الأطفال دون سن الخامسة مما يؤثر على عملية التنمية في القارة الإفريقية.

3/ مشكلة اللاجئين: تحوي القارة الإفريقية على أكثر من 20 مليون لاجئ من المجموع الإجمالي لسكان القارة الذي يقدر بأكثر من 760 مليون نسمة، وتعد منطقة الساحل الإفريقي المتعددة الأزمات أكثر المناطق المسببة لمشكلة اللاجئين، فقد عرف عدد اللاجئين في منطقة الساحل الإفريقي تزايداً رهيباً في السنوات الأخيرة بسبب تدهور الظروف الأمنية والاقتصادية والبيئية، وكان استقرار بعضهم في المناطق الجنوبية الجزائرية كمدينة تمنراست التي تحولت إلى مدينة مشتركة بين الأفارقة والسكان الأصليين، كما أن تفجر النزاع بين الطوارق والحكومات المركزية في النيجر والتشاد جعل الآلاف منهم يلجؤون ويتمركزون حول المناطق البترولية والتجمعات السكانية الكبرى على الحدود مع الجزائر، مما شكل عبئاً كبيراً على هذه الأخيرة.

وقد نتج عن ذلك تبعات إنسانية ومشكلات أمنية أهمها التهريب، وتجارة المخدرات، واعتداءات على بعض المواطنين الجزائريين وغيرها، تسبب فيها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء استراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية، ولم تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية، وبالتحديد ضد تكتلين عسكريتين للجيش المالي في كيدال انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006 ، وقد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك، وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريس جهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد لمحاربة الإرهاب خلال العشرية السوداء، وقد أكد تقرير للأمم المتحدة في سنة 2012 على وجود 30 ألف لاجئ مالي في الجزائر.

رابعا: التهديدات البيئية

لقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي لفترات متتالية أزمات حادة مرتبطة بسوء المناخ منها ظاهرة التصحر التي تعود في الأساس لبدايات القرن الماضي (1903-1913)، (1940-1944) ،

(1969- 1974) ثم (1983-1985) وقد اثرت هذه الظاهرة على حياة السكان الذين يعتمدون على الزراعة والرعي، حيث يشغل قطاع الزراعة في بلدان الساحل الإفريقي حوالي 60 % من اليد العاملة، ويساهم ب 60 % من الدخل الإجمالي في منطقة تغطي 5.7 مليون كلم وتأوي حوالي 58 مليون شخص.

ومع بداية التسعينات من القرن الماضي عرفت منطقة الساحل الإفريقي تحولات مناخية، ولمدة طويلة لم يشهدها العالم طوال ذلك القرن، حيث انخفضت نسبة التساقط بنسبة 20% رافقتها موجة جفاف أدت لهلاك الآلاف من البشر والحيوانات، واستمر هذا الواقع حتى الألفية الثالثة، وبالتحديد في سنة 2011 و2012 التي عرفت أزمة غذاء حادة خاصة في دول النيجر ومالي وبوركينا فاسو التي صنفت ضمن المناطق الخطيرة، وهو ما استدعى تدخل منظمات الإغاثة الدولية التي عجزت عن إنقاذ حياة عدد كبير من السكان الذي قضوا جوعا، وتعود أسباب الجفاف والتصحر في منطقة الساحل إلى الاستعمال غير العقلاني للمراعي وأعشاب الحيوانات الذي كان لها دور في توسيع رقعة التصحر، وهناك من أرجعها لالتقاء التيارات الباردة والدافئة، بالإضافة إلى تذبذب في نسبة تساقط الأمطار.

وترجع خطورة هذه الأزمات إلى الآثار السلبية التي تركتها على مجتمعات الساحل الإفريقي من تهجير وقتل، وقد نتج عنها أزمات غذائية بسبب نفاذ مخزون الغذاء خاصة باعتماد اقتصاديات الدول الساحلية كمالي والنيجر وموريتانيا وتشاد على القطاع الزراعي الذي قلص التصحر فيه المناطق الزراعية، ففي الجزائر مثلا نجد أن 1.980.000 كلم² أي ما يعادل 72.2% من مساحتها صحراء، وفي موريتانيا 618.000 كلم² أي 60% من المساحة الكلية صحراء، هذا مع وجود خطر زحف الصحراء إلى شمال إفريقيا وتقليص المساحات الخضراء الأمر الذي يهدد الأمن الزراعي ومنه الأمن الغذائي بالمنطقة التي تتميز بأربعة خصائص أساسية هي الجفاف، والمجاعة، والتصحر، وارتفاع درجات الحرارة.

المشاكل تؤثر على دول المنطقة بما فيها الجزائر التي تشترك معها في بعض المشاكل، وتستقبل تداعيات بعضها الآخر عبر حدودها الجنوبية، وهذا الواقع دفع إلى تحرك السياسة الجزائرية عبر مجموعة من الآليات لإدارة أزمات المنطقة وتهديداتها التماثلية واللاتماثلية.

ولذلك كان للعوامل البيئية والطبيعية دورا هاما في تنامي التهديدات الأمنية في المنطقة من خلال حالة اللااستقرار التي شهدتها المجتمعات، لأن السكان المحليون كانوا يرون أن الترحال هو الوسيلة الأفضل

للحفاظ على الحياة في ظل الظروف الطبيعية القاسية، غير أن نتائج ذلك كانت كارثية في كثير من الأحيان، من خلال ممارسة بعض هؤلاء البدو لأعمال غير مشروعة كتتهريب مختلف السلع لضمان البقاء، ثم تطور الأمر ليصل إلى تهريب المخدرات والأسلحة والتقاطع في كثير من الأحيان مع عصابات الجريمة والحركات الإرهابية في المنطقة، هذا بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين.

خلاصة الفصل الأول:

الأمن الإنساني الذي اعتمده الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كمعيار لقياس مدى استقرار دول العالم لازال لم يتحقق منه شيء يذكر في دول العالم الثالث وأفريقيا، خصوصا منطقة الساحل الإفريقي التي لازالت لم تخرج من معضلة تأسيس وبناء دولة قوية ذات ركائز لا تهددها الأزمات، حيث نجد معاناتها على كل الأصعدة؛ من مشكلة الحكم وغياب الديمقراطية والتداول، وتفشي الانقلابات؛ وهذا أهم عائق أمام بناء دولة سليمة ومستقرة في الساحل الإفريقي، إلى ما ورثته تلك الدول عن الاستعمار من تمزق مجتمعي وصراع إثني وضعف للتنمية وتبعية لا محدودة للخارج، ما يؤسس لظواهر وتحديات سلبية أخرى سنتناولها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي
وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري

إن ما تعانيه دول منطقة الساحل الإفريقي يعكس صور ومستويات التهديدات الأمنية المتعددة والمتشابكة الممتدة من مستوى الفرد إلى الجماعة صعودا نحو الدولة كأداة؛ لذلك كانت محصلة تلك التهديدات الأمنية تهديدا أمنيا متعدد المستويات.

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من المناطق التي شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات، وتأتي هذه التحديات الجديدة على المنطقة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم. هذه الحالة غير المسبوقة من التطورات الأمنية، هي نتيجة لمجموعة من العوامل قمنا بإدراجها ضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: التحديات والمشاكل الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: التهديدات الإقليمية لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: التنافس الأجنبي على منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: التحديات الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بالهشاشة الأمنية التي تفرضها مجموعة من التهديدات الأمنية المترابطة كالإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح والمخدرات والهجرة السرية، وقد أدت هذه التهديدات إلى إيجاد أرضية خصبة لطرح أجنداث خارجية تعمل على توظيف مشاكل المنطقة لتحقيق استراتيجياتها الدولية، كما شكلت التحديات الأمنية في المنطقة تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، وهو ما جعل من الهاجس الأمني أهم أسباب اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: معضلة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

يعد الإرهاب جريمة من أشنع جرائم هذا العصر وأكثرها وحشية ويقوم على تدمير الممتلكات العامة والخاصة وترويع الآمنين ولا يقدر حقوق الإنسان وقد زادت حدة هته الظاهرة منذ مطلع التسعينات مع تنامي حركية العولمة والثورة التكنولوجية والاتصالية وتقلص الحدود بين الدول.

فالإرهاب الدولي أصبح ظاهرة تشغل بال العالم بأسره، باعتبارها ظاهرة كونية لم تقتصر على الدول الغربية فقط بل طالت دول عديدة ومنها دول الساحل الأفريقي، التي عانت ويلات الإرهاب منذ مطلع التسعينات.¹

أسباب ظهور الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي²

تنتشر في منطقة الساحل الإفريقي مجموعات إرهابية تتشابه مع بعضها البعض، وترتبط ارتباطا وظيفيا، ويعتبر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي أكبر وأخطر تنظيم في المنطقة، وله علاقة بحركة التوحيد والجهاد، وبتنظيم بوكو حرام في نيجيريا، وحركة الشباب الإسلامي في الصومال، وقد كانت بدايات الإرهاب تحمل طابعا محليا، حيث أن أغلب العمليات الإرهابية تتم داخل حدود الدولة الواحدة من طرف جماعات إرهابية تحمل جنسيتها، ثم أصبحت هذه الجماعات تتماثل في الأنماط والمواصفات وأصبحت لها شبكات في مختلف دول العالم خاصة بعد إعلان أغلبها ولاءها لتنظيم القاعدة، وأصبح الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي نموذجا لما يسمى بعولمة الإرهاب.

¹ خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 98.

² وهيبه دالع، مرجع سابق، ص ص 150.

وقد وجدت مختلف التنظيمات الإرهابية في هشاشة منطقة الساحل الإفريقي وغياب مفهوم الدولة وضعف مؤسساتها، وضعف القوى الإقليمية المحيطة بها، وفي خصوصيات المنطقة التي يغلب عليها الطابع البدوي والرعوي، باعتبار أن أغلب سكانها بدو رحل لا يعرفون الاستقرار خاصة في ظل الجفاف والتصحر والفقر الذي تشهده المنطقة عوامل أساسية في اتخاذ منطقة الساحل الإفريقي مقرا لها ومنطلقا لمختلف عملياتها في العالم خاصة بعد صعوبة اتخاذ أفغانستان كمركز للعمليات بسبب طبيعة الموقع الجغرافي المتواجدة فيه، فوجود باكستان كقوة نووية وعسكرية واستخباراتية مهمة في المنطقة، حد من تحركات القاعدة خارج حدود أفغانستان انطلاقا من الداخل الأفغاني.

كما أن الخناق الذي فرضته الجزائر على التنظيمات الإرهابية في الداخل من خلال الطوق العسكري الذي أقامته في مختلف أنحاء البلاد جعلها تبحث عن مقر بديل لها، فوجدت في منطقة الساحل الإفريقي وبالتحديد في شمال مالي مقرا لها، حيث أعادت جمع صفوفها في تنظيم جديد هو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وذلك بعد لجوء الجماعات الإرهابية الجزائرية إلى أقصى جنوب البلاد، حيث نسجت شبكة من العلاقات مع تجار السلاح والمخدرات المنتشرة خاصة على حدود مالي والنيجر وموريتانيا وليبيا، بحيث أصبحت هذه المناطق الحدودية معبرا مهما لشتى أنواع التجارة غير المشروعة، وهذا ما يفسر الجهود الجزائرية المتواصلة من أجل تنسيق عملية مراقبة الحدود مع جيرانها، وسعيها المستمر للعب دور وسيط للسلام بين الدول المجاورة والحركات السياسية المتمردة فيها تجنباً لاحتوائها من طرف الجماعات الإرهابية.

وبالإضافة إلى أن سلوك الجماعات الإرهابية في المنطقة انطلق من اعتقادهم بأنهم يحاربون الشرك والانحراف العقائدي كونهم يرون ذلك نتيجة أساسية لمخططات الغرب التي تهدف إلى الهيمنة على المسلمين، والتي ساعدت في تنفيذها النخب الحاكمة عبر أزمنة طويلة، من خلال مؤسسات متنوعة، ولكنهم في الوقت نفسه يدركون جيدا أن هذه السلوكيات سوف تجلب إليهم الأنتظار، وتضعهم تحت أضواء وسائل الإعلام التي تروج لهذه الجماعات وتجعلها مادتها الأساسية في التعامل مع هذه الحركات التي بدورها تستخدم النخب الإعلامية مطية للإشهار لها والتعريف بها، وتوصيل رسالتها إلى كل الفئات والمجموعات البشرية¹.

¹ وهيبه دالع، مرجع سابق، ص 151

وقد ساهمت ردود أفعال المنظمات الغربية الرسمية وغير الرسمية في تعزيز إستراتيجية الجماعات المسلحة التي جعلت من هذه الردود عاملا لتعبئة أنصارها واستقطاب عناصر جديدة في المنطقة، ولكنها في الوقت نفسه تستخدم هذه الردود في تدعيم الصورة القاتمة التي رسمها الغرب لنفسه في قطاعات واسعة من الرأي العام في الدول العربية والإسلامية، خاصة في ظل سياسة الكيل بمكيالين.

ولذلك فإن التناقض في سياسات الدول الغربية والازدواجية في الخطاب جعل من التنظيمات الإرهابية بمختلف توجهاتها تستثمر في هذا المجال وتعتبره المادة الخام لشحن خطابها، وتوسيع الصورة السوداوية للغرب في ذهنية ونفسية المواطن العادي والذي وإن استهجن سلوك هذه الجماعات بسبب انحرافها عن منهج الإسلام، إلا أنه كان أكثر استهجانا لسلوك الغرب في دولهم خاصة فيما يتعلق بتدمير مقدساته وحضارته وشتم الأنبياء والسخرية منهم، بالإضافة إلى السياسة العنصرية ضد المسلمين في الدول الغربية، وهذا ما قد يجعله يتعاطف مع هذه الجماعات المسلحة خاصة في سياستها المعادية للغرب.

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة¹

تعتبر الجريمة المنظمة من أكثر الجرائم اللاتماثلية التي تهدد أمن الدول واقتصادياتها، فهي تمس الاقتصاد الوطني والموارد المادية للدولة مباشرة، وتستعمل جماعات الجريمة المنظمة مختلف الوسائل لتحقيق أهدافها وغاياتها، كالتخويف والاختطاف والترهيب والابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى كالإرهاب لتوفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال.

وتعاني الجزائر كغيرها من الدول من التهديدات التي تترتب عن نشاط جماعات الجريمة المنظمة، خاصة وأن نشاط هذه الجماعات لها امتدادات عبر وطنية خاصة مع دول الساحل ودول الجوار، وما يزيد من حدة وتعقيد هذه التهديدات ارتباط الجريمة المنظمة بالنشاط الإرهابي خاصة في الصحراء الجزائرية وامتدادها نحو دول الساحل، ومن أهم أنشطة الجماعات الإجرامية في الجزائر نجد تهريب المخدرات والأسلحة، تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب.

¹ سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص 207-214.

أولا : تجارة الأسلحة وتهريبها

حسب بعض التقديرات السنوية لقيمة التجارة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بين 7 و 10 ملايين دولار، وتجري عمليات الاتجار بالأسلحة عبر قنوات السوق السوداء في الدول الإفريقية خاصة دول الساحل. وأصبحت الجزائر تعاني أكثر من ظاهرة تهريب والمتاجرة بالأسلحة خاصة في الجنوب الجزائري، بعد الأزمة الليبية الأخيرة وسقوط نظام القذافي، بحيث أصبحت تجارة الأسلحة تجارة رائجة في دول الساحل، مع احتمال وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية خاصة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبالتالي يصبح التهديد الأمني مزدوج وعلى أكثر من صعيد، وقد أحبطت قوات الأمن والجيش الجزائري العديد من محاولات تهريب كميات معتبرة من الأسلحة عبر الحدود الليبية في الآونة الأخيرة خاصة بعد سقوط نظام القذافي، فسقوط هذا الأخير أدى إلى تفخيخ منطقة الساحل بالأسلحة المنتشرة، وما يؤكد هذا الطرح الوضع الأمني الخطير في مالي، خاصة بعد إعلان الأزواد تشكيلهم لدولة في شمال مالي مستفيدة من السلاح الليبي المتسبب. وفتحت سوق السلاح في ليبيا على كل الأطراف، فصارت قبلة لتجار المخدرات وعصابات التهريب وحتى الجماعات الإسلامية أضحت ليبيا الوجهة المفضلة لها، بدلا من التوغل كثيرا إلى أقصى مالي ومواجهة خطر قبائل الطوارق المتحالفة مع مصالح أمن الدول في المنطقة لمكافحة الإرهاب.

وتحول تهريب السلاح في الجزائر إلى نشاط رئيسي لعصابات الجريمة المنظمة التي تعمل في الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر، ونجد أن الأزمة الأخيرة في ليبيا ساهمت في توفير كميات كبيرة من الأسلحة وبمختلف الأنواع والأحجام، وحسب المصادر الأمنية فإن قوات الأمن والجيش أوقفت أكثر من 200 متهم بتهريب السلاح في الحدود الجنوبية والشرقية خلال عام 2011، وفككت 10 عصابات متخصصة في تهريب السلاح إلى الجزائر بعضها يعمل لصالح القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحجزت 1500 قطعة سلاح وكميات كبيرة من الذخائر، وهنا مكن الخطر الكبير لما تتحالف عصابات الإجرام المنظم مع الجماعات الإرهابية المسلحة.

وتشير التحقيقات الأمنية أن نشاط عصابات التهريب يعكس زيادة الطلب على السلاح في الجزائر، حيث تغيرت أنواع الأسلحة المهربة إلى الجزائر فبعد أن كانت تقتصر على أسلحة خفيفة مثل المسدسات وبنادق الصيد، صارت الآن رشاشات من مختلف الأنواع، وحسب تحريات مصالح الأمن فإن أهم مصادر السلاح الذي كان يهرب إلى الجزائر كانت حتى 2011 هي السودان والتشاد، وبعد اندلاع

الأزمة في ليبيا تغيرت الأوضاع وصارت ليبيا المصدر الرئيسي للسلاح نحو الجزائر، وغالبا ما يتم نقلها عبر النيجر ومالي قبل دخولها الجزائر.

ثانيا: تجارة المخدرات وتهريبها

أما تجارة وتهريب المخدرات فهي من بين أبرز التحديات والتهديدات الأمنية اللاتماتلية التي أصبحت تهدد الأمن الوطني الجزائري، خاصة في ظل مجاورة الجزائر لبلد مثل المغرب الأقصى الذي يعد من أكبر المصادر للمخدرات في العالم، وحسب إحصائيات 2008 فإن المغرب الأقصى ينتج 877 ألف طن من القنب الهندي، وحسب تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات سنة 2009 فإن كميات المخدرات التي ينتجها المغرب الأقصى توجه للاستهلاك الإقليمي خاصة دول شمال إفريقيا و أوروبا وتعاطي للمخدرات ظاهرة عالمية، فقد أبلغ 134 بلدا وإقليما عن وجود مشكلة تتعلق بتعاطي المخدرات في التسعينات، ومع أن القنب هو العقار الأكثر استخداماً فما يزال الهيروين والكوكايين العقارين الأشد خطورة وتعقيدا، أما من الناحية الإقليمية فالعقاقير الرئيسية التي تتطلب علاجاً هي الأفيونيات في أوروبا وآسيا وأستراليا، والكوكايين في أميركا الشمالية والجنوبية، والمنشطات الأمفيتامينية في شرق وجنوب شرق آسيا، والقنب في أفريقيا.

وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر سنويا ما بين 300 و 500 مليار دولار، كما تعتبر الجزائر من مناطق عبور الكوكايين و الهيروين التي تأتي من أميركا الجنوبية وتمر إلى أوروبا وآسيا عبر دول الساحل، حيث تستغل المشاكل الأمنية الكثيرة لهذه الدول لتمير سمومها وهو ما يؤكد فرضية ضلوع قوى خارجية في زعزعة استقرار المنطقة بحيث أصبحت منطقة الساحل محطة رئيسية لنشاط شبكات التهريب والمتاجرة بالمخدرات بمختلف أشكالها نظرا لقلة التغطية الأمنية، وشساعة الصحراء في دول الساحل وعدم استقرار طرقاتها، وعدم وجود التغطية السكانية منح الغطاء اللازم للقيام بعمليات التبادل والنقل للمخدرات بمختلف أصنافه.

وحسب الإحصائيات الأمنية الجزائرية سنة 2007 ، فإن القضايا المتعلقة بالمتاجرة بالمخدرات والأقراص المهلوسة فقد سجلت ذات المصالح 4093 قضية، تورط فيها 5767 شخص وحجز 8371.828 كغ من القنب الهندي ، 20.676 كغ من الكوكايين وكذا 104.491 قرص مهلوس، تأتي بعد ذلك القضايا الاقتصادية والمالية بتسجيل 3091 قضية تورط فيها 6715 شخص وفي الأخير تأتي الهجرة السرية بـ 2155 قضية تورط فيها 3073 شخص.

وحسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدائها فإنه هناك أكثر من 300 ألف شخص مستهلك للمخدرات في الجزائر منهم 85% محكوم عليهم قضائياً، يوجد منهم 95% من الذكور و5% من النساء، فيما أكد عن تسجيل 42 ألف حالة تمت معالجتها من سنة 2008 إلى 2010 عبر الوطن، أما في سنة 2014 فقد تم توقيف 14124 شخص متورط في قضايا تجارة وتهريب واستهلاك المخدرات بمختلف أنواعها، من بين هؤلاء المتورطين 170 أجنبي. أما ما بين سنة 2010 وسنة 2014 فقد تم إحصاء 65675 شخص متورط في قضايا المخدرات من بين هؤلاء 581 أجنبي، وهي أرقام كبيرة جداً تعبر عن حجم الخطر المحدق بالجزائر جراء هذا التهديد.

ولا تتوقف الآثار السلبية للمخدرات على الاقتصاد الوطني بل تلمس الجوانب الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي للمجتمع، بحيث تعمل على زيادة حدة الفقر والبطالة وانتشار الأمراض خاصة مرض الإيدز كما تساهم في نشر الجريمة والتطرف داخل المجتمع وهو ما أصبح يهدد كيان الدول من داخلها، كما أصبحت تجارة وتهريب المخدرات ترتبط بالنشاط الإرهابي بحيث تقوم الجماعات الإرهابية بتأمين طرق التهريب مقابل عائدات مالية لصالح الجماعات الإرهابية، وبالتالي أصبحت مصدر تمويل مهم للإرهاب، وحسب عبد المالك سايج المدير العام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدائها بالجزائر فإن 10% من عائدات بارونات المخدرات تحصل عليها الجماعات السلفية للدعوة والقتال في منطقة الساحل الإفريقي لتمويل عمليات شراء الأسلحة وتجنيد الإرهابيين في صفوفها حيث يقول انطونيو كوستا: "المخدرات لا تغني فقط الجريمة المنظمة بل إن الإرهابيين والمنظمات التي ضد حكومتها في الساحل الإفريقي تستعمل إيرادات المتاجرة بالمخدرات في تمويل عملياتها وشراء التجهيزات والدفع لعناصرهم التي تقوم بالعمليات".

ثالثاً: غسل الأموال¹

إن مصطلح غسل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنها متفقة من حيث المضمون، وقد عرفت اللجنة الأوروبية لغسل الأموال عبر دليلها، غسل الأموال بأنه: "عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرماً ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم".

¹ محمد عبد الله بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، دار الخليج للصحافة والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية،

عمان، 2017، ص ص 41، 40.

وتعد متحصلات المخدرات المصدر الأول لغسل الأموال إلا أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة والتي يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها الاتجار غير المشروع بالآثار وتزييف العملة.

ولقد أشارت بعض التقديرات إلى أن حجم الأموال التي يجري غسلها في العالم تقدر ما بين نصف تريليون وثلاثة تريليونات دولار سنويا بينما ترتفع تقديرات أخرى هذا الرقم إلى ما بين 1.5 تريليون دولار سنويا، أي ما بين 5-10 % من الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول العالم. وعليه فإن ظاهرة غسل الأموال تضعف من قدرة السلطات والقيادات الاقتصادية على تنفيذ برنامجها المالي وتحقيق أهدافها الكلية فالتحولات المالية الكبيرة والمكثفة في حركة الأموال المغسولة تؤثر سلبا على أسواق المال ومستويات أسعار الصرف.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية¹

تعتبر الهجرة غير الشرعية بأنها الدخول غير الشرعي لأجانب من دولهم الأصلية برا وبحرا وجوا إلى دولة أخرى، بما فيها مناطق العبور، وحددت المادة 2 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 الهجرة غير المنظمة بأنها وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية. وحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الهجرة غير الشرعية، تعني عبور الحدود دون تقييد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلية.

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بقولها: إنه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول والإقامة أو العمل في بلد ما، ويشمل هذا:

- الأفراد الذين ليس لديهم وثائق قانونية للدخول إلى الدولة (دولة الاستقبال ولكن استطاعوا الدخول سرا حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يكون هذا الدخول عبر إحدى الطرق التالية : برا، بحرا، وجوا)

¹ عبد العالي عبد العالي، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، مجلة الشؤون العربية، العدد 173، 2018، ص ص 205-208.

-الشخص الذي تمكن من دخول البلد باستخدام الوسائل الاحتيالية والنصب والتزوير للمستندات التي بحوزته التزوير يستهدف بالأساس وثيقة أسرار والهوية والمهاجرين في أوضاع غير نظامية. وفي العقدين الأخيرين تعقدت مشكلة الهجرة السرية أكثر فأكثر، حيث إن أعدادا غير محدودة من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية، عبر قوارب الصيادين. وشجع هذا الطريق المزيد من الأمواج البشرية للقدوم نحو شواطئ الجزائر وتونس والمغرب رغم صعوبة الوضع ومخاطر الطريق الطويلة فمثلا المهاجر السنغالي يقطع 3000 كلم ليصل إلى الشمال الجزائري أو المغربي أو وصولا إلى السواحل الليبية الذي يبقى الممر المفضل بفعل الانتعاش الاقتصادي الذي تعرفه مدنه.

ومنذ سنة 2006 عرف محور السنغال، موريتانيا، المغرب انتعاشا بفضل الطريق عبر الصحراوي طنجة، نواديب، ونواكشوط دكار وبفعل طريق الأمل Route D'espoire الرابط بين مالي ونواكشوط هذه الشبكة من الطرق رابطة بين موريتانيا وخليج غينا ومالي ومضيق جبل طارق عبر طنجة إلا أن المرور عبر ليبيا يبقى هو الطريق المفضل بعد سقوط نظام القذافي حيث يقدر عدد المهاجرين بعشرات الآلاف ويلقى عدد كبير منهم حتفه في عرض البحر الأبيض المتوسط قبل بلوغهم السواحل الأوروبية.

ولكن الصورة الحديثة التي واكبت موجات الهجرة غير شرعية هو أخذها للعنصر النسوي وهو ما زاد من مستوى التعقيدات والتهديدات الأمنية لتلك الظاهرة. ونقصد هنا نشاط الشبكات الإجرامية الوطنية والعبر وطنية من خلال شبكات الدعارة وتهريب المهاجرين السريين. فالصورة أخذت أبعادا وتهديدات أمنية لا يمكن التوقف عندها، حيث تقوم العائلات الإفريقية بالاستثمار لتأمين رحلات بناتهن عبر الصحراء الكبرى وصولا إلى منطقة الساحل الإفريقي ومن بعدها إلى منطقة المغرب العربي شمالا فأوروبا.

فالمهاجر مدفوع تحت أسباب معينة نحو ذلك، فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو كل ذلك. فسعي الفرد أو الجماعات إلى ذلك مرتبط بتحقيق أمنهم الكلي الاقتصادي والإنساني والاجتماعي والثقافي عبر الهجرة. وذلك باللجوء إلى التنظيمات الإجرامية العبر وطنية لتأمين وثائق سفر مزورة وتأشيرات المرور المزورة أيضا وحتى العملات الصعبة وتظهر التحديات من خلال نوعية المقاربات الأمنية التي يمكن اللجوء إليها أو استعمالها لمواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات الأمنية.

سواء في الدول الأصلية أو دول العبور أو دول الاستقبال، خاصة وأن للهجرة الغير شرعي ارتباطات بعمل المنظمات الإجرامية العبر وطنية والتي تهدد بدورها الاقتصاد والفرد. وذلك في ظل إمكانية استغلال المهاجرين السريين أو حتى الاختلاط بهم من قبل الجماعات الإرهابية وتجنيدهم لحسابها، وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية العبر وطنية واضطرار بعضهم إلى المتاجرة بالمخدرات ليتمكنوا من تمويل رحلاتهم. بالإضافة إلى التهديدات الصحية التي ترتبط بإمكانية نقل الأمراض أو عن طريق ممارسة الدعارة. علاوة على الإشكاليات القانونية المتعلقة بمنح الجنسية للأطفال الذين يزدادون في طرق الهجرة خاصة المنحدرين من أمهات تأخذ دولهم بمعيار الإقليمية في منح جنسيتها. هذا دون أن نغفل الممارسات التي يلجأ إليها المهاجرون السريون من قبيل تزوير العملة والوثائق الرسمية، خاصة عند بقائهم فوق أراضي دول العبور إضافة إلى تبني أسلوب الجريمة المنظمة وشبكات دعارة ومخدرات وأقراص مهلوسة ومتاجرة غير مشروعة وتزوير العملة خاصة منها اليورو.

المبحث الثاني: التهديدات الإقليمية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الأزمة الليبية¹

بتاريخ 15 فيفري 2011 انطلقت المظاهرات في ليبيا على ضوء محاكاة الأحداث التي شهدتها تونس ومصر وتم الإطاحة بالنظام السياسي الليبي بزعامة معمر القذافي، وذلك بالتعاون مع حلف الشمال الأطلسي ودول من دول الاتحاد الأوربي وعلى رأسها فرنسا التي اعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي كما توقع أغلب المتابعين للشأن الليبي بأن سيناريو مغاير لما حدث في تونس ومصر سينطلق، وذلك بسبب طبيعة النظام السياسي في ليبيا وضعف هياكل الدولة، وتفتت القوات المسلحة على أيادي مجموعات تفتقر للقيادة المركزية والعقيدة العسكرية الواضحة، كذلك اختلاف طبيعة القيادة السياسية في البلدان الثلاث (تونس، مصر، ليبيا) ف "معمر القذافي" رجل متقلب المزاج تختلف مواقفه وتحالفاته وفقا لتغير مصالحه التي لا تحكمها رؤية محددة أو توجه ايديولوجي ثابت، ولكنها تتحدد من خلال عقلية المفكرة للمنطق السياسي الرصين كما أن التيارات السياسية المعارضة في ليبيا ضعيفة بشكل كبير مقارنة مع مثيلاتها في تونس ومصر، لهذه الأسباب تصاعدت الأحداث في ليبيا وأخذت مجرى آخر على التي حدثت في الدول المجاورة لها.

وفي الأيام الأخيرة من شهر فيفري سنة 2011، بدأت الإرهابات الحقيقية للثورة الليبية عندما اندلعت التظاهرات في مدينة "درنة" ومدينة "بنغازي" ومدينة "بني وليد"، اعتراضا على تأخر تسليم الوحدات السكنية التي كانت الحكومة مسؤولة عن بنائها، تلت هذه المظاهرات نداءات على شبكات التواصل الاجتماعي للتظاهر ضد النظام الحاكم والمطالبة بإنشاء دولة القانون ومحاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء الأبرياء، تزامنا مع خروج مئات المحتجين وأهالي ضحايا سجن "ألو سليم" بعد اعتقال المحامي والنشاط السياسي "فتحي تريل" وأخذت موجات المحتجين تزداد حتى بعد إطلاق سراحه، ولم تستمر الاحتجاجات والتظاهرات السلمية طويلا، حيث اجبر التعامل العنيف لقوات النظام الليبي المتظاهرين على رد العنف بعنف مماثل، لهذا بدأت الأمور تتحول وتتأزم أكثر حيث تشكل معسكرين داخل ليبيا أحدهما؛ مؤيد لنظام القذافي والآخر معارض له، حيث نشأ معسكر المعارضة من خلال المعارك بين الثوار وقوات القذافي والتي أسفرت عن سيطرة المعارضة على مدن شمال شرق ليبيا من

¹ سفيان بوسكين، آفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017، ص ص 215-217.

طبرق وصولاً إلى بنغازي، ما تزامن كل هذا مع الانشقاقات بين صفوف معمر القذافي، فانشق اللواء "عبد الفتاح يونس" وزير الداخلية والمستشار "مصطفى عبد الجليل" وزير العدل، كما انشقت كذلك كتائب الجيش الليبي في الجبل الأخضر كما أعلنت كبريات القبائل في المناطق الشرقية من ليبيا عن تأييدها للمعارضة.

ثم جاءت نقطة التحول في سياق الأحداث متمثلة في تشكيل المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 27 فيفيري 2011 ليكن وفق تصريحاته وجهاً للثورة وممثلاً عنها، وخلق إنشاء المجلس الانتقالي وجود سلطتين داخل دولة واحدة أو حالة أشبه بوجود دولتين على رقعة جغرافية واحدة، وهما ما أديا لحالة سيادة متعددة على الأراضي الليبية، كما شكل موقف جامعة الدول العربية نقطة تحول أخرى في مسار الأحداث في ليبيا حيث دعا وزراء الخارجية العرب في مارس 2011، مجلس الأمن الدولي لفرض حصر جوي على ليبيا معتبرين أن نظام القذافي فقد شرعيته وقرروا التعامل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، وكان هذا القرار بمثابة شرارة البدء للتحركات الدولية، وللتدخل العسكري الخارجي من خلال فرض منطقة حصر للطيران بتاريخ 17 مارس 2011، كما أن استخدام القوة العسكرية من طرف المعسكر الموالي للقذافي ضد الثوار في المناطق الشرقية الليبية أثار انشغال المجتمع الدولي، مما جعل مجلس الأمن في 26 فيفيري 2011 يتبنى قرار تحت رقم 1970، يقضي بغرض الحصر العسكري والاقتصادي على النظام الليبي. بناء على هذا القرار استمر التحالف العسكري الجوي على ليبيا، حتى تمكن الثوار من القبض على معمر القذافي وإعدامه بتاريخ 20 أكتوبر 2011.

وبالرغم من أن لحظة سقوط القذافي شهدت توحداً للانتماءات المتنازعة على هدف واحد، وهو إزاحة النظام، فإن ما أعقب هذه "الثورية" من استقطاب ونزاع بين القوى المشاركة في الثورة على القذافي، مثل بيئة خصبة لنمو الهويات الفرعية، وتكريس إشكاليات الهوية الوطنية، يضاف إلى ذلك أن الاستبداد المفرط لنظام القذافي وتماشي نظامه مع الدولة، جعل المرحلة الانتقالية لا تقتصر على مسألة بناء نظام سياسي فحسب، وإنما إعادة بناء الدولة التي تضررت بقوة من ممارسة معمر القذافي.

يمكن القول أن الأزمة التي تمر بها ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011، مازالت عصية على إيجاد حل ناجع بسبب تداخل عوامل عدة، لكن يلخصها البعض في تعطل آليات الحوار بين جميع الفرق وتواصل الاقتتال الدائر بين الجماعات المسلحة على الأرض، فإن البعض الآخر يعيدها إلى تعدد الظروف واختلاف زوايا النظر التي أفضت بدورها إلى حلول مختلفة حد التباين أحياناً، مما زاد

من تعميق الأزمة واضحي يفرض على جل المتدخلين في الشأن الليبي أن يوحدوا رؤاهم وان يتوصلوا إلى حل يلخص جميع الحلول، كما أن الأوضاع الهشة لليبيا بعد القذافي ساهمت بشكل مباشر في خلق انكشافي أمنية داخل التراب الليبي وبالحدود الليبية، سواء كانت مع دول المغرب العربي أو دول الساحل الإفريقي ما ساهم في انتشار الخلايا الارهابية والتنظيمات الإجرامية والاتجار بالسلاح والمخدرات.

المطلب الثاني: أزمة الطوارق¹

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى. وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريًا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951 ، والنيجر 1960 ، ومالي 1960 ، وبوركينا فاسو 1960 والجزائر 1962 ، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، وإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر)

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم وبطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتتقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتي مالي والنيجر اللتان مارسنا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم.

¹ بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، تقارير مركز الجزيرة

للدراستات، 2012، ص ص 3-6.

نتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزداد تسمى نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، فضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية. ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (وبتحديد ضد تكتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال) انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006 . وقد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدا الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الألفية المنقضية.

وقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزدادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستهما تجاه الساكنة الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما؛ سيما وأن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي.

وقد خاضت الجزائر من منطلق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزداد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزداد، والجبهة العربية الإسلامية للأزداد لغرض وقف العمليات المسلحة. كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل (لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي 1992 ، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1994 ،

لقاء تمناست من 16 إلى 20 أبريل 1994 ، لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994 ، لقاء تمناست من 27 إلى 30 جانفي 1994) وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس 1996 ، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل " شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع.

إلا أن عدم احترام الطرفين المالي والطوارقي للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجددا ولتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة؛ لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي، وعلى إثر اشتداد الصراع سنة 2006 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس الجزائري بوتفليقة شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي وبتهديد الذي يشكله إقليم أزواد بصفة خاصة، وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في جويلية 2016 تحت اسم " تحالف 23 ماي من أجل التغيير" الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحا فيه.

ولتجسيد الاتفاق أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختياره بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية وبشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة. وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، نص الاتفاق على تنظيم منتدى كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار، مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد وداخل البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة.

بيد أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20 فيفري 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق: الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويلية، الثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم؛ أما الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تمبكتو وغاو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 مارس 2008 . ولم يؤد هذا الاتفاق إلى نتيجة فشدد الاقتتال مجددا بين الطرفين في نفس الشهر

مارس 2008 فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام (من 24 إلى 27 جويلية 2008) وتوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيتته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود. وحرصا على تنفيذ هذه البنود، تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحو مائتي عضو من الطرفين بالتساوي.

إن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار وإطفاء النزاعات بالدول المجاورة إلا أن هشاشة البناء السياسي وشساعة مناطق الصراع صعب من مهمة الجزائر في تطوير واحتواء الاقتتالات المستمرة.

المطلب الثالث: سوء إدارة المصادر الطبيعية

تكتسي منطقة ساحل الصحراء أهمية كبيرة، حيث تتميز بموقعها الهام، فهو يربط شمال إفريقيا ووسطها، ويمثل شريطا واضحا من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ويسيطر على الطرق التجارية في القارة، هذا بجانب ما تتمتع به من ثروات طبيعية ومعدنية، حيث توجد بالمنطقة ثروات طبيعية هائلة مثل الماس والنحاس وكذلك اليورانيوم والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة، وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام، والذي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل تشاد، واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر ب 100 مليون طن إضافة إلى وجود النحاس، ويقدر الاحتياطي ب 27.3 مليون طن من النحاس عالي الجودة، ويقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر ب 280 ألف طن، كما تتمتع أيضا منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة، فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع وهو صالح للملاحة في ما بين كوروسا وباماكو في فصل المطر وكذا نهر السينغال السادس من حيث الطول و الخامس من حيث المساحة، ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة سترتبط بأزمة المياه، كما وتتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي خصوصا في السودان وتشاد اللتان

تتمتعان باحتياطي نفطي هائل، كما أن هناك دراسات وتقارير معاصرة تثبت أن مستقبل العالم الطاقوي موجود بهذه المنطقة لاسيما بما يتعلق بالطاقة الشمسية كون هذه المنطقة صحراوية.¹

ومن خلال ما سبق يتضح أن لدول الساحل ميزات ذات أهمية غير خافية، مما جعلها في دائرة الأطماع العالمية خصوصا بين أمريكا التي تحاول السيطرة عسكريا على المنطقة وفرنسا ثقافيا في ما يسمى "الحزام الفرنكفوني"، والصين اقتصاديا.

تحوز المنطقة على جيوب مائية وغطاء نباتيا غير معهود في الصحاري وهو الواحات، فهي شريان الحياة للقوافل والحركية التجارية تقليديا في المنطقة، وبمنظور الفجوات التكنولوجية المعاصرة لم تعد الصحراء منطقة خالية و معزولة، أمام ذوبان الحدود وتقليص المسافات مع تطور وسائل الاتصالات والمواصلات الدولية.²

لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الاكتشافات الموهولة التي جاد بها باطن الأرض، وباتت منطقة ساحل الصحراء غنية بالمواد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم، ومن ثم صارت مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي، السياسي والاقتصادي، تثير أطماع مختلف القوى الراغبة في التمركز بالمنطقة ومن شأن استراتيجيات الإحاطة والمضادة أن تساعد على تحديد الرهانات الجيوسياسية الجيواقتصادية ومن ثمة الجيوأمنية التي تشكل هيكله الفضاء الساحلي.³

ومع دخول موريتانيا، النيجر وتشاد ضمن الدول المنتجة للنفط واكتشاف حوض تاوديني وما يحتويه من ثروات معدنية بترول ويورانيوم تغيرت النظرة للساحل إقليميا ودوليا، ومع اليورانيوم الذي يمثل 68% من صادرات النيجر، والذهب 70% من تعاملات مالي الخارجية علاوة على قطاع الحديد والنحاس في موريتانيا، والزنك في بوركينا فاسو، إلا أن الدول المعنية لا تستفيد كثيرا من قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاجتماعية والإنسانية، بالنظر إلى أن أغلب المؤشرات الإستراتيجية تقر باحتمالات فشل

¹ أحمد دلاوي، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016، ص 42.

² زهير شاعر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 87.

³ أحمد دلاوي، مرجع سابق، ص 43.

عدد من دول الساحل مستقبلا مع ضعف الاندماج الاجتماعي و العجز الاقتصادي، وهشاشة البناء السياسي مما يؤثر على معادلة الأمن الإقليمي و العالمي.¹

تزرع دول جنوب الجزائر التي تنتمي إلى منطقة الساحل بثروات هامة منها المكتشفة ومنها الباطنية التي هي قيد الاستكشاف، فمالي مثلا تعد ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا وتمتلك حاليا سبعة مناجم من الذهب قيد الاستغلال مع استكشافات ضخمة جارية، وهناك مؤشرات واضحة على مخزون كبير لليورانيوم في مالي، وتظهر إمكانات اليورانيوم في منطقة " فاليا" التي تغطي مساحة 150 كيلومتر مربع و تمتد إلى شمال غينيا، وتشير التقديرات الأولية إلى مخزون يصل إلى 5000 طن في هذه المنطقة، إلى جانب مشروع " كيدال " شمال شرق مالي، و هو مشروع واسع يغطي منطقة جيولوجية معروفة باسم (LAdrar Des Lforas)، هذا بالإضافة إلى توقعات إلى أن يصل مخزون اليورانيوم في منطقة " جاو" إلى 200 طن. أما مادة الماس، فلدى مالي القدرة على استغلال ما تملكه من حجر الماس في المنطقة الإدارية للكايس، تم إكتشاف 30 أنبوبا من الماس، وقد تم انتشال ثمانية أماسات صغيرة في المنطقة الإدارية (للسيكاسو) جنوب مالي هذا إلى جانب الأحجار الكريمة والمعادن النادرة والحديد، وغيرها من المواد الهامة في مالي، ولكن لاتزال غير مستغلة، وتمتلك مالي حسب التقديرات الأولية أكثر من 2 مليون طن من احتياطات خام الحديد، وتقدر احتياطات البوكسيت 1.2 مليون طن في مالي، أما في مجال النفط فيرجع استكشافه إلى السبعينيات من القرن الماضي، ولا تزال عمليات البحث تتوقع استكشافات جديدة وكذا إمكانات الإنتاج والصادرات النفطية، وتشير التقديرات إلى أن مالي يمكن أن توفر طريقا مفضلا واستراتيجيا لتصدير النفط والغاز في منطقة جنوب الصحراء الكبرى باتجاه الدول الغربية، إلى جانب هذا هناك دائما إمكانية ربط حوض " تاوديني " في مالي بالسوق الأوروبية مرورا بالجزائر.

أما النيجر فتعد من أكبر منتجي مادة اليورانيو في العالم، وتقوم الشركة الفرنسية " أريفا " باحتكار استخراجها هناك حيث تعتمد عليه فرنسا بنسبة كبيرة في إنتاج الطاقة الكهربائية، إضافة إلى الثروات الأخرى التي من المرجح أن يحتويها باطن أرض النيجر والتي تتنافس الدول على عملية الاستكشاف فيها، وهو نفس الحال بالنسبة لموريتانيا حيث اكتشفت مؤخرا احتياطات هامة من الغاز والنفط فيها تبلغ

¹ ظريف شاكر، مرجع سابق، ص 88.

الاحتياطيات المؤكدة حوالي 500 مليون برميل من النفط، و85 مليار متر مكعب من الغاز، ولا تزال عمليات الاستكشاف جارية بشكل متسارع.¹

يذكر أن هذه الدول تعتبر منطقة نفوذ تاريخية لفرنسا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين أبديا اهتماما متزايدا بهذه المنطقة، وهو ما من شأنه أن يزيد الضغط على الجزائر ويهدد دورها الإقليمي في المنطقة.

ومن خلال ما سبق يتضح أن لدول الساحل ميزات ذات أهمية غير خافية، مما جعلها في دائرة الأطماع العالمية خصوصا بين أمريكا التي تحاول السيطرة عسكريا على المنطقة وفرنسا ثقافيا في ما يسمى "الحزام الفرنكفوني"، والصين اقتصاديا.

المبحث الثالث: المشاريع الأجنبية في الساحل الإفريقي

تجسد دول منطقة الساحل الإفريقي رقعة جغرافية ملائمة لتفسير معادلات التنافس والصراع الحاصل بين قوى المجتمع الدولي و حتى القاري الإفريقي. بحيث تعتبر دول هته المنطقة أحد أبرز جبهات الصراع المصلحي الدولي في أفريقيا وأحد أهم جبهات التنافس الدولي في ظل تحديد معالم جبهات الصراع الدولي في المناطق المتبقية عبر العالم.

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الحقائق الكامنة وراء سياسات الدول الراغبة في التمحوور حول الأنظمة السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي وذلك بالتركيز على أهم تلك الصراعات و أبعادها و أهدافها.

المطلب الأول: المشاريع الأمريكية

لاشك في أن التغييرات الهيكلية التي شهدتها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتي قد دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم وأولويتهم القومية. وعلى الرغم من تباين الاتجاهات والأفكار المطروحة في هذا الصدد فإن ثمة اتفاقا على ضرورة دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة في شتى أنحاء المعمورة.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن تزايد تهميش القارة الإفريقية في منظومة التفاعلات الدولية قد سمح لبعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية الملتمزمة بنشر القيم والمبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة تجاه إفريقيا ترمي إلى دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي وتوجيه الأنظار نحو المنطقة عملا

¹ أحمد دلاوي، مرجع سابق، ص ص 44، 43.

بمدا التهديدات والمصالح التي تتضمنها القارة الأفريقية.¹

نستطيع من خلال تحليل الخطاب السياسي لكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية أن نشير إلى

هدفين رئيسيين وهما:²

الهدف الأول: ويتمثل في دفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، ولدعم هذه الغاية فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية أساسية هي:

1 تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الإفريقية ؛

2 دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي، ولاسيما في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة.

3 العمل على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي بما يحقق الأمن والاستقرار وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

الهدف الثاني: ويتمثل في حماية المصالح الأمريكية الحيوية، ولاسيما الاعتبارات الأمنية وعلى ذلك فإن الإدارة الأمريكية تولي اهتماما كبيرا لقضايا انتشار الأسلحة، ودعم بعض الدول لأنشطة تقع في إطار التصور الأمريكي للإرهاب، وثمة قضايا أخرى محل اهتمام أمريكي مثل منع تدفق المخدرات والجريمة الدولية وإنهيار البيئة.

فن الناحية الاقتصادية: تهدف الولايات المتحدة إلى فتح أسواق جديدة في القارة الأفريقية التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية يؤيدها في ذلك الشركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية.

ويمكن تلمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997 بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا" والذي أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا. واستنادا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس كلينتون على تطوير التجارة الأفريقية وبرامج التنمية الاقتصادية، وهو ما اتضح من خلال عدة مؤشرات أهمها زيارة الرئيس

¹ خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 109.

² نفس المرجع، ص 109.

كلينتون إلى القارة الأفريقية عام 1998 ، حيث أطلق خلال زيارته مبدأ أو شعار "التجارة لا المساعدات" كسبيل إلى ازدهار القارة.¹

ومن الناحية السياسية ترفع الولايات المتحدة مبدأي: الديمقراطية، وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين للسياسة الخارجية الأفريقية، إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها وليست هدفا تسعى إلى تحقيقه. وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف السياسية تعمل الولايات المتحدة على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عموما وللولايات المتحدة بشكل خاص، وهم من تسميهم الولايات المتحدة بالقادة الجدد في أفريقيا أمثال ميليس زيناوي في أثيوبيا، وأسياسي أفورقي في إرتريا، ويوري موسيفيني في أوغندا.²

لتنفيذ إستراتيجيتها في منطقة الساحل الإفريقي، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادرات أهمها:³

أ- مبادرة عبر الساحل

هي مبادرة أمريكية تدخل ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي والتي تندرج في إطار إستراتيجيتها الشاملة لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هذه الأحداث أدت إلى انهيار نظرية الأمن القومي الأمريكي على يد عدو غير تقليدي (تنظيم القاعدة) وهو ما أدى إلى إعطاء قوة دفع لنظرية الجمهوريين التي تقوم على أن أمن المواطن الأمريكي لم يعد مرتبطا بالداخل فقط، وإنما بمناطق مختلفة من أرجاء العالم قد يأتي منها الخطر، ومن هنا تبلورت مسألة التوسع العسكري عبر توجه ضربات وقائية في مناطق العالم لأي خطر يهدد الأمن الأمريكي بما في ذلك منطقة الساحل الإفريقي.

ب- مبادرة محاربة الإرهاب في الصحراء

تدخل هذه المبادرة في إطار تطوير الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجيتها الشاملة في مكافحة الإرهاب، وقد جاءت لتطوير المبادرة السابقة مبادرة عبر الساحل وهي برنامج تابع للولايات المتحدة الأمريكية وضع سنة 2005 يجمع بين هذه الأخيرة وتسعة دول إفريقية هي التشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا، والسنغال والمغرب، وتونس، والجزائر ونيجيريا وهو يعني توسيع مبادرة عبر الساحل من أربعة

¹ الشيماء علي عبد العزيز، أهداف جولة كلينتون في إفريقيا، السياسة الدولية، العدد 133، 1998، ص194.

² خالد بشكيط، مرجع سابق، ص110.

³ وهيبه دالع، مرجع سابق، ص ص 198-203.

دول إلى تسعة دول بهدف تقاسم المعلومات بما فيها معلومات التخطيط العملياتي بين مختلف الدول لمواجهة المنظمات الإرهابية.

ج- القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا (تأسيس قاعدة الأفريكوم)

لقد قررت الإدارة الأمريكية برئاسة جورج وكر بوش إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا في نهاية سنة 2006، وقد أعلنت رسميا عن تأسيسها في 6 فيفري 2007، في حين بدأ العمل الفعلي لها في 1 أكتوبر 2008، واختيرت مدينة شتوتغارت الألمانية مقرا لها، وجيوتي مركزا للعمل التنسيق الإفريقي من خلال هيئة التنسيق التي تشرف على العمليات العسكرية الكبرى في المنطقة، ويبلغ قوامها ألف عنصر بين عسكري ومدني، ورصد لها البنطاغون ميزانية سنوية قدرها 250 مليون دولار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لتصريح السفيرة" فيكي هادلستون "ومساعدة نائب كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بالدفاع والشؤون الإفريقية أن قاعدة أفريكوم أنشئت على أساس مهام محددة منها تعزيز القدرات العسكرية لبلدان إفريقيا لمواجهة الجريمة المنظمة مثل الاتجار بالمخدرات، والسلاح والهجرة السرية، والمشاركة الغير مباشرة في عمليات مكافحة الإرهاب وذلك من خلال التنسيق الأمني بين عدد من الدول الإفريقية.

المطلب الثاني: الوجود الفرنسي في الساحل الإفريقي¹

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت في النصف الأول من التسعينات أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الأفريقية السابقة، بل ربما كانت الدولة الأولى في هذا المجال، إذا ما قورنت بالدولة الاستعمارية الأخرى، مثل بريطانيا وإيطاليا والبرتغال تمكنت فرنسا من بلوغ هذه المرتبة المتميزة في علاقاتها الأفريقية، نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها في بعض الدول الأفريقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية وكانت لهذه السياسة مرتكزات هامة، تهدف إلى الإبقاء على دورها المؤثر في السياسة العالمية، لاسيما في ظل الحرب الباردة بين العملاقين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق غير أن المنتبغ للسياسة الفرنسية الأفريقية، يلاحظ أن ثمة تطورات جرت في التسعينات وتهدد صلابة النفوذ الفرنسي في القارة، ولهذه التطورات أسباب عديدة بعضها جاء نتيجة للمتغيرات الدولية، وبخاصة انتهاء حقبة الحرب الباردة وسيادة النظام العالمي الجديد حيث سيطرة القطب الواحد، وبعضها ترتب على تغيرات في الظروف المحلية الأفريقية، والبعض الآخر جاء مواكبا لتعديلات جرت على السياسة الداخلية الفرنسية ذاتها وفي إطار المتغيرات الدولية.

¹ <https://www.politics-dz.com> الوجود العسكري الفرنسي بإفريقيا: الأهداف والاحتمالات ، مرجع سابق.

يلاحظ أن أهم الظواهر التي تعرقل استمرارية التأثير الفرنسي القوي في القارة هي النقل الأمريكي المتصاعد في كثير من الدول الإفريقية، ومنها دول فرانكفونية، ثم انتشار الإسلام السياسي في أنحاء مختلفة من القارة. وعليه سنتطرق إلى المصالح الفرنسية في القارة الإفريقية:

*المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية

حددت المصالح الفرنسية أسس وآليات السياسة التي نفذتها فرنسا في أفريقيا حتى التسعينات وقد تشعبت هذه المصالح حتى غطت ثلاثة مجالات أساسية هي المصالح الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية.

1/المصالح الاقتصادية:

تركزت المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية، فإذا علمنا أن فرنسا تعاني نقصا في هذه الموارد داخل أراضيها، وأنها مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعتها، لقدرنا قيمة دول الجنوب بالنسبة إليها غير أن فرنسا أدركت بعد الحرب العالمية الثانية، أن المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ستزداد حدة، وسيكون مجالها الرئيسي هو أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ومن ثم أصبح المجال الدولي الوحيد الذي يمكن أن يظل مفتوحا أمام النفوذ الفرنسي وبعيدا عن المنافسة مع الدولتين العظميين هو القارة الإفريقية.

ولمزيد من الاستفادة الاقتصادية من القارة، قسمت فرنسا في مرحلة الحرب الباردة الدول الإفريقية إلى أربع مجموعات رئيسية وكانت المجموعة الأولى مكونة من المستعمرات فيها عاملا رئيسيا في ازدهار الاستثمارات الفرنسية، ونذكر على سبيل المثال السنغال، الكوت ديفوار، الجابون، الكاميرون أما المجموعة الثانية فكانت تتكون من دول أفقر ولكنها واعدة بالنسبة لمواردها الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية موقعها الإستراتيجي، ونذكر على سبيل المثال تشاد، موريتانيا، أفريقيا الوسطى، أما المجموعة الثالثة فتكونت من الدول الإفريقية التي كانت قد ابتعدت بنظمها الاقتصادية والسياسية عن دائرة الدول الغربية، وقد تناقصت الاستثمارات فيها، حتى بلغت الحد الأدنى لها في الثمانينات، ونذكر منها بنين ومدغشقر أما المجموعة الأخيرة فكانت الدول الإفريقية التي لم تخضع في يوم من الأيام للسيادة الفرنسية والتي تضم أرضها كنوزا من الثروات الطبيعية المختلفة وقد نفذت إليها فرنسا تدريجيا منتهزة فرصة إما وحدة اللغة التي تجمع فرنسا بالمستعمرات البلجيكية السابقة وإما ضعف الدولة المستعمرة القديمة كبلجيكا وبريطانيا والبرتغال. ونذكر على سبيل المثال: الكونجو الديمقراطية (زائير سابقا) رواندا، بوروندي، أنجولا،

موزمبيق، كينيا، زيمبابوي، نيجيريا، موريشيوس، سيشل، ليبيريا، سيراليون، وجنوب إفريقيا وتأسيسا على هذه السياسة، اتسعت المصالح الاقتصادية الفرنسية عبر القارة، حتى بلغ عدد الشركات الفرنسية التي تعمل في إفريقيا حوالي 1500 شركة.

غير أن المنافسة الدولية بين العملاقين قد اتجهت نتيجة لتغير الظروف الدولية نحو الجنوب ساعية لكسب مناطق نفوذ جديدة في عمق القارة الإفريقية، وقد تصاعدت هذه المنافسة بين الدولتين العظميين في السبعينات والثمانينات مما حمل الحكومات الفرنسية عبء الدخول طرفا ثالثا في هذه اللعبة الدولية، بحيث تحافظ على التوازن الدولي لصالح الكتلة الغربية.

2/ المصالح الإستراتيجية: تركزت المصالح الإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا في العناصر التالية:

- الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة الإفريقية والتي تلزم لتنمية الصناعات الثقيلة والنووية الفرنسية، كالهيدروكربون واليورانيوم ومن المعروف أن المخزون من هذه الموارد في القارة الإفريقية كبير بالقياس إلى المخزون العالمي؛

- السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية، فمثلا تعطي القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي لفرنسا ميزة عامة، ألا وهي مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الممر المائي بالغ الأهمية على المستوى الاستراتيجي والتجاري وذلك لمشاطأته للملكة العربية السعودية، وقربه من بقية دول الخليج، بالإضافة إلى ربطه لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط ؛

شكل التسلسل السوفييتي إلى القارة الإفريقية في السبعينات والثمانينات، خطر على مصالح المعسكر الغربي وبخاصة فرنسا ومن ثم كان هدف فرنسا في تلك الحقبة هو منع انتشار النفوذ السوفييتي في القارة، أو على أقل تقدير الحد من انتشاره فلما انتهت الحرب الباردة، وسقط الاتحاد السوفييتي، أصبح الخطر الرئيسي الذي يتهدد المصالح الفرنسية في أفريقيا.

3/ المصالح السياسية والدبلوماسية

يمثل الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة فهذا الاستقرار يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات والقبائل المختلفة، لذلك فهي تفضل مساندة النظم القائمة القوية رغم سلبياتها، عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف بعد مدى قدراتها على السيطرة على شعوبها، ويؤدي هذا الاستقرار إلى ازدهار الاستثمارات الفرنسية في القارة؛

على المستوى الدبلوماسي، تتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول الأفريقية، مساندة دبلوماسية أفريقية واسعة لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة، مما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة كبرى دائمة العضوية فيه ؛

تصبح الدولة قوة سياسية كبرى، حينما تصل إلى التأثير في التوازن الدولي بقوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية وقد استطاعت فرنسا أن تلعب هذا الدور في حقبة الحرب الباردة مستعينة في ذلك بصلاصة مركزها في القارة الأفريقية ومن ثم نستطيع أن ندرك خطورة التهديد الأمريكي الجديد على المصالح الفرنسية، ومحاولات فرنسا الدعوية للتمسك بما تبقى لها من نفوذ في القارة، وحرصها على الاستفادة من أية ثغرة في السياسة الأمريكية في أفريقيا.

المطلب الثالث: الصعود الصيني في منطقة الساحل الإفريقي¹

عندما نستقرئ تطور العلاقات بين الصين وأفريقيا منذ فترة حكم الرئيس ماو تسي تونغ وإلى يومنا الحاضر، تبدو لنا الاختلافات والتميزات جلية، سواء بمقياس طبيعتها أو بمؤشر حجمها. مع ذلك، ثمة بين الفترتين عناصر استمرارية ثابتة، لعل أقواها على الإطلاق ذلك البعد التضامني جنوب/جنوب، الرافع للواء "مناهضة الإمبريالية والاستعمار والهيمنة" والداعم لوحدة الصين، الذي لا يزال مروجاً على الرغم من تبدل السياقات واختلاف الظروف والملابسات، أما بقية الأبعاد فقد عرفت تحولات جوهرية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

1/ الأهداف السياسية للصين بإفريقيا

تتميز العلاقات الصينية الأفريقية السياسية بالقدم؛ فدعم الصين لحركات التحرر الأفريقية التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي تعتبر الركيزة الأساسية التي انطلقت منها هذه العلاقات، وكانت الصين خلال هذه المرحلة تركز على الأيديولوجيا الاشتراكية في علاقاتها مع الدول الأفريقية. بحلول عام 1971 أثبتت العلاقات الصينية الأفريقية نجاحاً كبيراً، عندما حققت انتصارها التاريخي في منظمة الأمم المتحدة على الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان؛ عقب التصويت لمصلحة انضمام الصين الشعبية إلى هذه المنظمة، بما فيها مجلس الأمن، بدلا من تايوان، وذلك بعد محاولات صينية استمرت منذ عام 1949. ولقد كان لأفريقيا دور رئيسي في هذا الحدث التاريخي؛ وهو ما اعترف

¹ لحسن الحساوي، إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، الدر البيضاء، المغرب، 2017، ص ص 106-118.

به ماو تسي تونغ بقوله: "لقد استعدنا دورنا في الأمم المتحدة بفضل مساندة الدول الإفريقية" حيث صوتت 26 دولة أفريقية إلى جانب الصين الشعبية، أي ما يقرب من ثلث الدول المؤيدة.

ونتيجة للتغيرات الدولية مع بداية تسعينيات القرن الماضي، والتطور الذي عرفته الصين، تحولت علاقاتها بأفريقيا من الارتكاز على العوامل الأيديولوجية، ومساندة النظم الشيوعية إلى إقامة علاقات أكثر براغماتية، تستند إلى المصالح والمنافع المتبادلة، وربما كان العنصر الأيديولوجي الوحيد الذي ظل قائما في علاقات الصين بدول القارة هو مبدأ "صين واحدة".

وقد عبرت كلمات جيانغ زيمين في فيفري 1999 عن السياسة الصينية الجديدة في إفريقيا عندما قال: إننا نحيد أن نتوصل أفريقيا إلى حلول لمشاكلها ونزاعاتها من خلال المفاوضات السلمية، إن الحكومة الصينية تدعم جهود الدول الأفريقية، بشأن استكشاف واختيار النظام السياسي، وأسلوب التنمية الذي يتلاءم مع ظروفها الوطنية.

وحسب وسائل الإعلام الصينية، فإن تعزيز التعددية القطبية على مستوى العالم، وتزايد نمو التعاون الصيني الأفريقي، لن يساعد على حماية حقوق ومصالح الدول النامية فحسب، بل سيشكلان نظاما عالميا جديدا، لذلك تعتبر الصين نفسها من الدول النامية، التي تتزعم جبهة هذه الدول في المحافل الدولية، وذلك في مواجهة الدول الصناعية الكبرى وسياساتها، وبخاصة في إطار منظمة التجارة العالمية، وما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بإزالة الدول الصناعية الغنية للقيود التجارية التي تفرضها على سلع الدول النامية.

لذلك يمكن فهم اهتمامات الصين الحقيقية ودوافع نشاطها في أفريقيا من خلال المعايير الجيوسياسية والاقتصادية. فمن الناحية الجيوسياسية: تعد الدول الأفريقية ضرورية للمصالح الصينية التي تسعى إلى تطبيق سياسة "الصين واحدة" وذلك من أجل عزل تايوان، وتعديل التوازن لمصلحتها في مقابل الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال العلاقات الدولية ولاسيما في ما يخص حقوق الإنسان. على أن السياق الأوسع هو الدعوة التي تتبناها الصين برفع مستويات التعاون بين سكان الجنوب، وتشكيل مجموعة "البريكس" (البرازيل وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) كمنتدى يطالب بإصلاح المؤسسات الدولية الرئيسية؛ من أجل تحقيق نظام يضم الجميع، ويحقق مزيدا من العدل والمساواة.

2/ الأهداف الاقتصادية للتوجه الصيني بأفريقيا

أ - فتح الأسواق الأفريقية

عرفت العلاقات التجارية الصينية الأفريقية تطورا كبيرا، إذ تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الأفريقية منذ عام 2000، غدت الشريك التجاري الثاني للقارة سنة 2010 بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا وقد وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2012 إلى ما يقارب 49.198 مليار دولار، أي بنسبة نمو سنوية 3.19% شكلت الصادرات الصينية نحو أفريقيا ما قيمته 31.85 مليار دولار، أي بنسبة نمو 7.16% أما الواردات فقد بلغت 81.113 مليار دولار، أي بنسبة نمو 4.21% وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متغير**، فقد ارتفعت خلال الفترة 1992-2011 قيمة مبادلات الصين التجارية مع منطقة جنوب الصحراء الأفريقية من مليار دولار إلى أكثر من 140 مليارا. أما في سنة 2013 فأصبحت الصين تمثل الشريك التجاري الأول لأفريقيا؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين وصل إلى مستوى 200 مليار دولار في سنة 2013-2014 ليتجاوز بذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والقارة الأفريقية بنحو الضعفين. ولتشجيع الصادرات الأفريقية نحو الصين، ألغت هذه الأخيرة ابتداء من سنة 2012 الرسوم الجمركية لما يقرب من 60% من صادرات 30 دولة أفريقية لها علاقات دبلوماسية مستقرة معها.

وللإشارة، تبقى العلاقات التجارية بين الصين وأفريقيا مركزة مع عدد قليل من الدول الأفريقية؛ فنحو 60% من الصادرات الصينية موجهة إلى ست دول أفريقية فقط، وهي جنوب أفريقيا، ومصر، ونيجيريا، والجزائر، والمغرب وبنين؛ في حين أن 80% من الواردات الصينية تأتي من أربع دول، وهي أنغولا، وجنوب أفريقيا، والسودان، وجمهورية الكونغو.

ب - البحث عن الثروات الطبيعية

التزود بالثروات الطبيعية من أهم أهداف التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية، وخصوصا الطاقة منها، ففي سنة 2013 أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تستورد حاليا قرابة سبعة ملايين برميل نفط يوميا، وبتزايد حاجاتها للنفط بمعدل 30% سنويا، فإنها من المتوقع أن تفوق الولايات المتحدة في استيراد النفط خلال السنوات القادمة. وتأخذ الصين

ما يقارب ثلث حاجاتها من النفط من أفريقيا، ويتوقع أن يزداد اعتمادها على استيراد النفط من القارة في السنوات القادمة.

3/ الأهداف الأمنية والعسكرية

ولأن التزود بالموارد الطبيعية الإفريقية، وخصوصا الطاقة منها، باتت من مرتكزات الأمن القومي الصيني، فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق نفوذها بهذه القارة، سواء عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول الأفريقية (ليبيريا، الكوت ديفوار، جنوب السودان، السودان، الكونغو الديمقراطية)، أو من طريق توريد السلاح، فقد استوردت أفريقيا 13% من الصادرات الصينية من الأسلحة التقليدية خلال الفترة 2007-2012 التي بلغت قيمتها المالية 6462 مليون دولار.

بينما لا يبدو أن ثمة صعودا لحروب الموارد بين القوى الغربية والصين بأفريقيا حاليا، ولا حتى في المستقبل المنظور، إلا أنه لا يبدو من الممكن إنكار نمو الأبعاد العسكرية والأمنية في العلاقات التي تجمع القارة الأفريقية بالقوى الدولية، هذا التوجه العام المتجذر في توجه القوى

الغربية بدأ يتزايد في التوجهات الصينية نحو القارة الأفريقية، نتيجة عدم الاستقرار الذي أصبحت تعرفه العديد من دولها، فالصين لم تعد مجرد مشاهد سلبي لديناميات هذه الصراعات، ولكنها باتت شريكا نشطا بشكل مزايدي فيها لتأثيرها في مصالحها.

وفي خطوة جديدة تؤكد التحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الصينية وتزايد الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا في هذه السياسة، أعلنت وزارة الخارجية الصينية في جانفي 2016 التوصل إلى اتفاق مع جيبوتي لبناء قاعدة عسكرية بحرية صينية هناك، ستعد أول قاعدة عسكرية تملكها الصين في الخارج، كما أن هناك تقارير تتحدث عن توجه صيني لبناء قواعد عسكرية في كل من السيشل وجزر موريس، وهو ما يعني تصاعد الانخراط الصيني في القضايا الأمنية الأفريقية مستقبلا.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أن دول المنطقة تجتمع فيها العديد من الأزمات المزمنة التي ترتبت عن ضعفها البنوي وغياب آليات سليمة للحكم فيها، فنتجت عنها صراعات دامية كما ذكرنا في مثال ليبيا ومالي لم يكن ليمنعه إلا حاكمية رشيدة وضمان لمشاركة فعالة وإيجابية لكل أطراف المجتمع وحفظ للحقوق الأساسية، وعلى الرغم من غنى تلك الدول بالثروات الباطنية والمساحات الشاسعة إلا أن ضعفها وفساد أنظمتها حال دون استغلالها وحمايتها، فكانت عرضة لأطماع جماعات الجريمة المنظمة والتهريب وشكلت أراضيها حاضناً للإرهاب وفوضى السلاح، ما سهل على القوى الكبرى التبرير والحجة للتدخل بكل الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية باسم التعاون والاستثمار ومكافحة الإرهاب، وعلى الرغم من وضوح الأطماع الاستغلالية في ذلك التدخل إلا أن دول الساحل الإفريقي لا تملك لنفسها شيئاً لمواجهة ذلك في الوقت الراهن على الأقل.

الفصل الثالث

إستراتيجية الدولة الجزائرية في مواجهة التهديدات

الأمنية بالساحل الإفريقي

تعد العقيدة الأمنية هي المنطلق والموجه للسلوكيات والفعل الأمني والسياسي للدولة، وهي المحدد لمختلف الاستراتيجيات والسياسات التي تنتهجها الدولة في مواجهة التهديدات والمخاطر التي تحقّق بها وتهدد أمنها واستقرارها، وتعمل على خلق الفرص للفعل والتحرك الخارجي، وهي المنطلق في تحديد السياسات العامة الوطنية.

ونظرا للأحداث والتحوّلات التي تعرفها المنطقة الإقليمية للجزائر على غرار دول الجوار مثل تونس وليبيا والساحل الإفريقي خاصة أزمة شمال مالي، تعمل الجزائر على تطوير إستراتيجية وسياسة ناجعة للتعامل مع هذه الأزمات ومحاولة تسويتها والحد من خطورتها وتداعياتها الأمنية والعسكرية. كما تعمل الجزائر على تطوير استراتيجيات وآليات لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تأتي من منطقة الساحل كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وعليه تطرقنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: العقيدة الأمنية والأمن القومي الجزائري

المبحث الثاني: آليات التكيف مع تحديات الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في التكيف مع تحديات الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي

المبحث الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية وارتباطها الوظيفي بالسياسة الخارجية.

نتطرق في هذا المبحث إلى العقيدة الأمنية ومن ثم إلى أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية التاريخية والسياسية والإيديولوجية... الخ وكذلك مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية بحكم الترابط بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية للدولة.

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة).¹

وتعرف العقيدة الأمنية على أنها: جملة من الآراء والمبادئ والأطروحات والمفاهيم النظرية المتنبئة من قبل الأفراد، والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية، الاقتصادية، الفلسفية، الدينية والعلمية.²

كما يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتخطيطها التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، إذ تمثل هذه العقيدة تصورا أمنيا، حيث تحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما تحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها.³

ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي.

¹ بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 2.

² فاطمة عيساوي، الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغربية، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2015، ص ص

102،103.

³ نفس المرجع، ص 103.

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.¹

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

لكل عقيدة أمنية لأي دولة جملة من المرتكزات التي تنطلق منها وتساهم في تشكيلها وبلورتها، وبالرجوع إلى العقيدة الأمنية الجزائرية نجد أن هناك جملة من العوامل التاريخية والجيوپوليتيكية والأيدولوجية ساهمت بدور كبير في بلورتها وتشكلها.

فمن الناحية التاريخية نجد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل على محاولة طمس ومسح الهوية والشخصية الجزائرية²، إلا أن مشروعه فشل بسبب مقاومة الشعب الجزائري وتمسكه بهويته العربية الإسلامية وثبت على أصوله مبادئه الوطنية، وتعد الثورة التحريرية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي بأفكاره ومبادئها وقيمها أحد أهم روافد ومنطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال.

ساهمت الثورة التحريرية الجزائرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، فنجد أن عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية، ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية، وحدود ومجالات الحركة والفعل السياسي والأمني، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي، فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة وما صاحبها من فرص وتحديات، وتهديدات ومخاطر، إلا أن هاجس التاريخ أو المتغير التاريخي يظل حاضرا بقوة ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية الجزائرية، مثل رفض التواجد الأجنبي على التراب الجزائري أو على الحدود، ورفض التطبيع وإقامة علاقات مع المحتل الصهيوني لفلسطين، ودعم حركات التحرر في العالم ضد الاستعمار والوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة خاصة دول العالم الثالث³.

¹ بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 3.

² عبد الكريم اسماعيل، العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة، الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 12-13 نوفمبر 2014.

³ سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 229، 230.

كما تلعب العوامل الجيوبوليتيكية دورا بارزا في تشكل العقيدة الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائر الاستراتيجي في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها المغرب العربي الكبير، واعتبارها نقطة التقاء بين كتلتين كبيرتين جغرافيا واستراتيجيا هما الاتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي، وباعتبارها دولة متوسطة محورية، كما أنها الدولة الأكبر مساحة إفريقيا وعربيا، فهذه المعطيات الجغرافية جعلت من الجزائر دولة مهمة ومحورية جيوبوليتيكية، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته يكون منكشف على عدة جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت تأخذ بعين الاعتبار هذه الإنكشافات الأمنية.¹

إن مستويات تأثير العامل الجيوبوليتيكي على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة، فإلى غاية نهاية الحرب الباردة مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر العقيدة الأمنية الجزائرية، أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشافات الأمنية للجزائر، وزيادة درجات الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من المستويات، اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية للارتكاز على عناصر ومعطيات جديدة تجعلها تتكيف وتواكب التطورات الجارية دوليا وإقليميا، وكان من بين أهم تلك العناصر قضايا تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وأمن الدولة، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها.²

كما كان البعد الأيديولوجي أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المناهضة للاستغلال والاستعمار والامبريالية الغربية، مصدرا قيما لهذه العقيدة الأمنية واستمر ذلك لعدة عقود، كما أن الخيارات السياسية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال كخيار الحزب الواحد دوره في بلورة هذه العقيدة الأمنية، فحسب هذا الخيار والأيديولوجيا تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء جامع لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات السياسية الأولى التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، وعليه أكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964 و 1976 و 1986 ، وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك، إن الاشتراكية كنظام وايديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال.³

¹ صالح زياني، مرجع سابق، ص ص 290،291.

² سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 230،231.

³ نفس المرجع، ص 231.

لقد رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاث عقود منذ الاستقلال، ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النزاع العربي ضد الكيان الصهيوني الغاصب، والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، والاستعانة بالمؤسسة العسكرية والجيش الوطني الشعبي في جهود التنمية وبناء الوطن.¹

وَأثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينيات على التوجهات الإيديولوجية التي ظلت مصدرا للعقيدة الأمنية الجزائرية لعقود طويلة، فأحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر، وضعت الأمن الوطني أمام محك صعب، لاسيما أن الجزائر كانت تمر بتحولات عميقة ضمن مستويات مختلفة خاصة السياسية والاجتماعية، إذ يعبر الانفجار الداخلي الذي عرفته الجزائر عن العزلة والترهل الذي كان يعاني منه النظام، فقد كان من أهم مؤشرات توسع الشرخ والهوة بين النخبة الحاكمة وعموم المواطنين، وبحكم تزامن ذلك الوضع مع تحولات كبرى وهامة على مستوى النظام العالمي كانهيار المعسكر الشرقي وأفول الإيديولوجية الاشتراكية والشيعوية لتحل محلها الإيديولوجية الليبرالية على مستوى عالمي، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على طبيعة الإيديولوجية الاشتراكية التي ظلت مصدر هام للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال.²

فمن أجل الحفاظ على الأمن الوطني ورغبة في مباشرة العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، حدث تحول هام في العقيدة الأمنية للجزائر لتتلاءم مع عملية التحول المرن والسلس نحو الديمقراطية، ومواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات التي يمر بها النظام الدولي ككل.

وتزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية للجزائر لتواكب الترتيبات السياسية والاقتصادية الجديدة، بروز ظاهرة العنف الذي تزامن مع أزمة سياسية واقتصادية حادة، تهديدا حقيقيا للأمن الوطني الجزائري، وهو ما استلزم بلورة عقيدة أمنية تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الأمن الصلب واللين للتعاطي مع هذه الظاهرة المعقدة، فظاهرة العنف والإرهاب وارتباطهما بقضايا أخرى مثل تجارة واستهلاك المخدرات والجريمة المنظمة، ساهمت كلها في إعادة تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية وفق مدركات التهديد الجديدة، وذلك بالتركيز والبحث عن سبل وصيغ وميكانيزمات للتعاون والتنسيق والتشاور ومحاصرة هذه التهديدات والمخاطر الجديدة.³

¹ صالح زياني، مرجع سابق، ص 191.

² سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 231، 232.

³ صالح زياني، مرجع سابق، ص 291، 292.

إن هذه المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال إلى وقتنا الراهن كانت متنوعة ومختلفة، كما أن شكل التهديد ساهم في تحديد شكل ومضمون العقيدة الأمنية للجزائر، ويبقى الإطار العام لهذه العقيدة هو أنها انتقلت مع مرور الوقت من كونها تعتمد أكثر على المفهوم الضيق للأمن "الأمن الصلب" إلى المفهوم الواسع للأمن "الأمن اللين"، وذلك في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر داخليا وخارجيا والتي تشهدها البيئة الإقليمية والعالمية.¹

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة الامن القومي الجزائري

تعتمد العقيدة الأمنية الجزائرية في توجهها العام على ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية و دبلوماسيتها، وعليه لا بد من التطرق لمبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ والأسس والتي يمكن أن نوجزها في النقاط الآتية:²

- الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل والإنصاف ورفض مبدأ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة؛
- الإيمان بحق الدفاع المشروع عن النفس من أجل الحفاظ على المصالح العليا للدولة؛
- الاعتماد على أسلوب الحوار والمفاوضات كسبيل عملي لتحقيق ما تسعى إليه من أهداف؛
- الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية في معاملاتها وعلاقاتها الدولية؛
- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛
- رفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية؛
- هذا إضافة إلى الالتزام بمناصرة مختلف حركات التحرر في العالم ومساندتها بمختلف الوسائل والأساليب السلمية.

وتستمد السياسة الخارجية للجزائر جذورها من ثورة الفاتح نوفمبر 1954 إذ أن هناك ارتباط مباشر مع اندلاع الكفاح من أجل تحرير الوطن. على الصعيد البشري، بما أن عددا من الدبلوماسيين قد بدأوا مشوارهم بصفة ممثلين لجبهة التحرير الوطني ومن حيث الأهداف أيضا، ذلك لأن المحاور الرئيسية لسياسة الجزائر الخارجية تحددت قبل الاستقلال. فالنصوص الأساسية التي يحفل بها التاريخ السياسي

¹ صالح زياني، مرجع سابق، ص 292.

² سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 239، 238.

الجزائري منذ أرضية الصومام إلى غاية الميثاق الوطني المنقح سنة 1986 تضي انسجاما واستمرارية وشفافية على العمل الدبلوماسي في الوقت نفسه الذي تبين فيه أنها تعكس بصدق السياسة الخارجية. فالجبهة الداخلية والجبهة الخارجية متفاعلتان في الجزائر تتمثل الدبلوماسية الجزائرية، من حيث تنظيمها وسيرها، في حلقات مترابطة ترسم فضاءات جغرافية محددة يبرز فيها المجال الذي يشكله أهم شركاء الجزائر مثل فرنسا والولايات المتحدة أو روسيا، والمحيط الأخوي المتكون من بلدان المغرب العربي والمشرق، وكذلك المحيط المرغوب أي بلدان العالم الثالث ومنها البلدان الصديقة لاسيما تلك التي ساعدت الثورة الجزائرية خلال حرب التحرير.¹

وتقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93 ، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القواعد مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها الإقليمي، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الايجابي.²

إن حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الاعتداء وتقادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق بين الدول، ولا بد من أن يعطى له التفسير الايجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما أن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر والنزاع، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات الاتحاد الإفريقي المتعلقة باحترام الحدود القائمة بعد الاستقلال، أو الحدود الموروثة عن الاستعمار.

¹ سليم بوسكين، مرجع سابق ، ص 239.

² سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 27.

وبهذه الايجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على إقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاذ إلى البحر عبر إقليمها مثلاً، وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقاً لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية.

فالتصور الجزائري يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار الايجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين الدول والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور والتنسيق من أجل حل وتسوية كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم ويعتمد التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الايجابي في التفسير والتطبيق على إعطاء أهمية للمبدأ الأول والثاني، وإضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية والإقليمية¹. وهذه المبادئ هي:

- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار؛
- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة؛
- مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها؛
- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة؛
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

¹ سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 241، 240.

المبحث الثاني: آليات التكيف مع تحديات الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: آليات التكيف على المستوى المحلي (الوطني)

يقدم مفهوم الأمن الإنساني تصور جديد يعتد بحقوق الإنسان وبضرورة تحقيق أمنه لكونه من يعيش التهديدات في حياته اليومية.

وبالرغم من أهمية هذا الطرح إلا أنه لا يلغي الدولة التي تعتبر كوسيلة وكإطار أساسي لتحقيق الأمن وهذا يستدعي تصور جديد لمفهوم الدولة ووظائفها بما يتناسب ويتوافق مع متطلبات تحقيق الأمن الإنساني. هذا المفهوم قائم على تحقيق دولة الحق والقانون والرفاه.

أولاً: آليات التكيف على مستوى الفرد (الاعتراف والحماية مقابل التمكين والانتفاع)

يقتضي تحقيق الأمن الإنساني على مستوى الفرد صون الكرامة البشرية وتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، وهو ما يتطلب تحقيق تنمية إنسانية مستدامة و تفعيل الحكم الراشد والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون وصون حقوقه وحرياته وتمكين الفرد من الانتفاع بها¹، بما يسهم في تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي الذي يشهد عدة تحديات لأمن الإنسان بمختلف متغيراته (الفقر، الجوع، الجهل، الأمراض...)، وكذلك غياب أدنى احترام لحقوق الإنسان الأساسية (الحق في العيش، الحق في العمل، الحق في المسكن...)

فإذا كانت الدولة هي التي تقوم بوضع وتنفيذ السياسات المختلفة لتحقيق الأمن، فإن الفرد يجب أن يكون محور تلك العمليات من خلال السعي لاحترام حقوقه وتمكينه منها والانتفاع بها من خلال تحقيق ذاته ومكانته كفرد في المجتمع وكموطن في الدولة، وهي حقوق ذات صفة إلزامية رافضة للتجزئة والانتقاء والاستثناء والتي تهدف في مجملها إلى تحرير الإنسان من الخوف والوقاية من الحاجة².

وعلى هذا الأساس يتطلب تحقيق الأمن الإنساني على مستوى الفرد في الساحل الأفريقي لتفعيل المعادلة القائمة بين الاعتراف وحماية الحقوق من جهة وبين تمكين الإنسان منها والانتفاع بها من جهة أخرى.

1- الاعتراف بالحقوق وحمايتها: يشكل الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها الآلية الأولى في سبيل تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي، وذلك عن طريق تقنينها في الدساتير والقوانين الوطنية مع

¹ امحمد برفوق، محاضرات في ملتقى الديمقراطية "حقوق الانسان والمجتمع الدولي"، طلبة سنة أولى ماجستير، دفعة

الرشادة والديمقراطية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

² خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 130.

العمل على أن يكون هذا الاعتراف متكامل دون استثناء لإحدى الحقوق والتي هي عبارة عن نسق متكامل يؤدي غياب إحداها إلى تهديد أمن الإنسان¹.

وفي هذا نجد أن دول الساحل الأفريقي قد أقرت هته الحقوق في دساتيرها المعدلة كآلية استباقية لمنع أي تهديد للإنسان، وتكريس ذلك في القوانين والتشريعات والسياسات العامة الموجهة لخدمة الإنسان المواطن.

2- التمكين والانتفاع بالحقوق: يعتبر تمكين الإنسان من هته الحقوق والانتفاع بها إحدى الآليات الإستباقية والوقائية لمنع ظهور تحديات ومخاطر تواجه الإنسان، فالاعتراف وحماية هته الحقوق يجب أن تتعكس على حياة المواطنين وذلك عن طريق قدرته على الانتفاع بها بما يحقق ويلبي حاجياته المختلفة².

وعلى الرغم من أن دول الساحل الأفريقي كما ذكرنا تعترف وتقر بهته الحقوق في دساتيرها فإنه لا يوجد انعكاس ذلك على المواطنين ولا ينتفعون بها وذلك يعود إلى³:

- غياب إرادة حقيقية لتفعيل حقوق الإنسان؛

- غياب حوار وطني حقيقي حول هته الحقوق.

إن الانتفاع بهته الحقوق يتطلب تحقيق تنمية إنسانية مستدامة للتكيف مع تحديات الأمن الإنساني، ذلك أن هته الأخيرة قادرة بالنظر إلى منطلقاتها الشاملة تلبية احتياجات الإنسان، ومنه تحقيق أمن الإنسان ضمن هذا المستوى والذي يقتضي أساسا مجموعة من الحريات الحيوية للجميع كالصحة والتعليم والعمل والتعبير عن الرأي والسلامة البدنية.

كما يشكل المجتمع المدني أحد العناصر الأساسية للرفع من الانتفاع الحدي للإنسان من حقوقه بما يضمن احترام منطق الذات الإنسانية.

إن تحقيق هاتين الآليتين يقتضي وجود دولة قوية قادرة على وضع برامج وطنية محلية قادرة على الاستجابة للتحديات التي تواجه الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي، ذلك أن الدولة تعتبر ذلك الوعاء الضامن لحقوق وأمن الأفراد.

¹ امحمد برقوق، مرجع سابق، ص 130.

² نفس المرجع، ص 131.

³ نفس المرجع، ص 131.

ثانيا: آليات التكيف على مستوى الدولة (دولة الحق والقانون والرفاه)

تتطلب عملية تحقيق الأمن الإنساني على مستوى الفرد والمجتمع وجود دولة قوية -كوسيلة وليس كهدف- ذلك أن الدولة القوية المبنية على الحق والقانون والرفاه كفيلة بالمساهمة في ضمان أمن الإنسان في الساحل الأفريقي.

إن بناء دولة الحق والقانون والرفاه يعتبر وسيلة استباقية لمنع انهيار الدولة في الساحل المتوقع في حدود 2020 حسب الهيئات الدولية، ووسيلة علاجية للخروج من حالة الفشل الموجودة. بالإضافة إلى هذا نجد أنه إذا كان وجود دولة قوية يضمن تحقيق الأمن الإنساني على المستوى المحلي فإنه كذلك على المستوى الجهوي والإقليمي والدولي، فوجود دول قوية يؤدي بالنتيجة إلى إقليم قوي قادر على التكيف مع تحديات الأمن الإنساني كما هو الحال في دول الإتحاد الأوروبي¹.

وبالنظر إلى تحديات الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي وأسبابها ونتائجها فإن إصلاح وتقوية الدولة يعتبر أكثر من ضروري، وهذا يتطلب عدة مناهج أو آليات وشروط وقبل التطرق إلى ذلك يجب التعرف على ماهية دولة الحق والقانون ودولة الرفاه.

أ- دولة القانون: هي دولة المؤسسات والقواعد والأحكام التي تنظم حياة الفرد والجماعة ويوجهها في إطار الدولة، ونظرا لكون المواطن كائنا عاقلا حرا فإنه يدرك القانون بوعي ولهذا فالقانون هو المتفق مع العقل والمنسجم معه إذ أن مضمون القانون هو الحق أو ينبغي أن يكون كذلك، وعلى هذا فإنه يمكن أن تكون هناك دولة قانون لكن هذا الأخير غير قانوني أو غير شرعي في حد ذاته، ولا يتطابق مع المجتمع والفرد وهو ما نجده في الكثير من دول الساحل الأفريقي التي تستورد القوانين الجاهزة وتطبقها بما لا يتماشى والمجتمعات المحلية².

ب- دولة الحق والقانون: على خلاف الأولى (دولة القانون) فإن دولة الحق والقانون مردها الإنسان وحقوقه التي تتصف بالعالمية (وليس العولمة) ، والتكامل والتأسيس لدولة تعمل حسب أولويات الإنسان وأمن الإنسان وأمن الأجيال القادمة تقوم على محوريات الإنسان وحقوقه كاملة عن طريق إعادة بناء فلسفة الدولة والحكم حول الإنسان ومن أجله³.

¹ نفس المرجع، ص 132.

² نفس المرجع، ص 132.

³ وحيدة بورغدة، الحكم الديمقراطي كآلية لحل الصراع الاثني، "مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني لسياسات الدول في مواجهة الجماعة الاثنية، كلية العلوم السياسية، جامعة قلمة، الجزائر، ص 9.

ج- دولة الرفاه: تكون دولة الرفاه من قبيل قيام ديمقراطية اجتماعية في إطار الصيغة التي يجب أن تكون فيها الدولة قادرة على أداء دورها ومسؤوليتها من أجل تأكيد إنسانية الإنسان بعيدا عن المصادرة والاستبداد والفقير، فالمسألة لم تعد محصورة في تحديد أسباب الحرمان والفاقة بسبب سوء توزيع الموارد أو النهب والفساد بل تحقيق أمن المواطنين وكفاية ومرونة للمؤسسات، وهو ما يؤدي إلى التوزيع العادل للدخل تكافؤ الفرص وزيادة الإشباع أو المنافع القصوى للأفراد وهذا يتوقف على ثلاث شروط تقابلها ثلاث أوجه لتدخل الدولة هي: كفاءة النظام، عدالة النظام، استقرار النظام. كما تتطلب تضامنا ووعيا أمميين بأنسنة مسار التطور الإنساني.¹

من خلال تعريف هذه المتغيرات يتجلى بوضوح أن الوصول إلى دولة الحق والقانون والرفاه يتطلب تأسيس هيكلة أو هندسة سياسية لبناء عملية توافقية مع حقوق الإنسان والديمقراطية المشاركة وذلك بالتركيز على أربعة عمليات تكاملية هي:²

1- هيكلة دستورية: والتي تقتضي بالأساس إدراج غير انتقائي لحقوق الإنسان والمواطن في هذا النص المرجعي، مع وضع الضمانات الكفيلة بحمايتها وترتيبها بشكل يحقق التمكين الدستوري والانتفاع المضاميني للإنسان دونما تجزئة أو انتقاء أو استثناء، فالدستور هو المرجع والضابط لكل العمليات السياسية والقانونية وهنا نجد أن أغلب دساتير الدول في الساحل الأفريقي وضعت بطريقة غير ديمقراطية فهي نشأت من رحم السلطة أو الجهة الحاكمة وذلك دون مراعاة والتأكد من حقيقة الإرادة الشعبية. كما تتجلى أهمية هذه الهيكلة الدستورية في بناء دولة قوية تحدد طبيعة الحكم " وحدوي- فدرالي" لضمان عدم إقصاء أي شريحة من شرائح المجتمع.

2- هندسة قانونية: وتعني بناء هيكلة قانونية محققة لمبدأ التساوي في الفرص بين المواطنين مهما اختلفت أعراقهم، ثقافتهم، لغتهم، جنسهم، أو دينهم فبناء مجموعة قوانين عضوية لضمان المحاسبة هي أحد الشروط الضرورية التي يجب توفرها لقيام دولة قوية، فالفراغ القانوني أو عدم احترام القانون (القانون تحت القوي وفوق الضعيف) في دول الساحل هو الذي زاد من درجة الفساد التي تحتله هذه الدول حسب منظمة "الشفافية الدولية" وعلى هذا الأساس تحاول دول الساحل الوصول إلى تبني مجموعة من الأطر القانونية التي بإمكانها الإسهام في تحقيق الأمن الإنساني على غرار القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والمتعلقة بحماية البيئة أو المتعلقة بمكافحة الفساد والرشوة.

¹ أحمد السيد النجار وآخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص 104.

² خالد بكشيط، مرجع سابق، ص ص 133، 134.

3- هندسة انتخابية: والتي تقتضي ابتداء السماح لمن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية بالانتخاب أو الترشح في استحقاقات تعددية وحرّة ونزيهة ومنتظمة دونما تضيق للحريات أو تزوير أو تلاعب، كما أنها تقتضي هندسة ديمقراطية القواعد الانتخابية المناسبة لطبيعة المجتمع "متجانس أو موحد" وطبيعة الدولة "وحدويو- فدرالية" وكذلك طبيعة الكثافة السكانية من حيث العدد "صعوبة التمثيل النسبي التعددي" أو من حيث التوزيع "ضرورة إيجاد عدالة بين التمثيل من حيث الكثافة السكانية ومن حيث مساحة الرقعة الجغرافية"، ومن ثمة وجب احترام شروط المساواة في الفرص وفي الصوت ولكن أيضا إدماج شروط الهوية الوطنية والحاجات الإدارية والتسييرية للدولة "تقريب الإدارة من المواطن".

4- هندسة مؤسسية: وتعني بناء تصور وظيفي لهيكل مؤسسات تنفيذية تؤمن بالحكم الرشيد يجعله فلسفة تسيير بأمانة وشفافية، وذلك جعلها مترابطة أيضا بالجودة السياسية القائمة على دولة الحق والقانون والحسبة الديمقراطية (شفافية وتقييم للقرارات وكشف التجاوزات والتعسف والفساد الإداري والسياسي) الهادفة لضبط الجودة بالفعالية (تحقيق أكبر قدر من الحاجات والمطالب المجتمعية) والعقلانية (فعالية بأقل تكلفة وأقصر مدة) وهذا لتحقيق الوعود الانتخابية دونما تقصير أو تليف.

إن تحقيق هته الآليات أو الشروط للوصول إلى دولة الحق والقانون لا يعني خصخصة الدولة لصالح الجماعات المصلحية بل تهدف إلى تحقيق دولة قوية مستمدة شرعيتها من الشعب وليس من الخارج وبهذا تكون لديها القدرة على صنع وتنفيذ سياساتها باستقلالية، ووفق رؤى اجتماعية لتوفير السلع والقيم لكل شرائح المجتمع وكافة المواطنين (الغذاء التعليم الصحة...) من خلال اعتماد رؤية تضامنية في علاقتها بالمجتمع والفرد وأن تكون قادرة على توجيه اقتصادها، واختيار نوعية الاستثمارات الخارجية، وتنويع مصدرها وفق شروطها ومتطلباتها المحلية وليس وفق شروط المؤسسات المالية الدولية، فشعوب دول الساحل الأفريقي ليست بحاجة إلى استثمارات من نوع (كوكاكولا وبيبيسي) وإنما هي بحاجة إلى استثمارات حقيقية في مجال الدواء والزراعة والبحث العلمي والبنية التحتية كحاجيات ملحة للمجتمعات والشعوب في الساحل الأفريقي وأفريقيا عموما.¹

إن وجود دولة قوية في الساحل الأفريقي تجمع بين الحق والقانون والرفاه يمكنها من تعبئة مواردها المحلية وبكفاءة في سبيل تحقيق الأمن للمواطنين بما يتوافق والاحتياجات المحلية بعيدا عن الضغوطات والإملاءات الخارجية التي تسعى إلى تكريس المزيد من التبعية.

¹ خالد بكشيط، مرجع سابق، ص 134.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي على مستوى الفرد و الدولة مكمل كل منهما للآخر، فلا يمكن تحقيق الأمن الإنساني على مستوى الفرد دون وجود دولة قوية "دولة الحق والقانون والرفاه" ضامنة لحقوق الإنسان ومتكيفة مع الوظائف الجديدة للدولة ومنتجة للقيم والفرص ومحقة التضامن الاجتماعي، كما أنه لا يمكن تحقيق الأمن الإنساني على مستوى الدولة دون الفرد، ذلك أن الدولة تستمد شرعيتها من الشعب ومن الفعالية والجودة التي تؤدي إلى الاستقرار بما يسهم في بناء دولة حديثة وقوية، وعليه يمكن القول أن تحقيق الأمن الإنساني على مستوى الفرد والدولة هما وجهان لعملة واحدة.

كما يمكن القول أن تحقيق الأمن الإنساني على المستوى المحلي (الوطني) تستدعي تطوير مجموعة من الآليات والمؤسسات التي ستمنع بصفة إستباقية من ظهور أو تفاقم أو انتشار لهته الظواهر المرضية المهددة للأمن الإنساني في الساحل والتي منها:¹

- ضرورة إعادة هندسة الأنظمة السياسية في الساحل الأفريقي (بناء فلسفة حكم) حسب منظور قيمي جامع بين حقوق الإنسان دولة الحق والقانون والرفاه، الديمقراطية المشاركة الدامجة والحكم الراشد.
- ضرورة إنهاء الرداء السياسية التي تتخر كيان المواطنة وتحبط قواعد الكفاءات والاستحقاق الضرورية لبناء دولة قوية وحديثة.
- ضرورة بناء فلسفة تنمية متمحورة حول الإنسان محقة لحاجاته وغاياته ومحقة لمبادئ العدالة في التوزيع مع تكريس مبدأ المساواة في الفرص وأمام القانون.
- ضرورة تطوير آليات استباقية في التعامل مع الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- وعلى هذا الأساس يجب على دول الساحل الأفريقي العمل من أجل الوقاية ومحاربة الإرهاب من خلال النقاط التالية:
- ضرورة وضع تشريعات ملائمة لمكافحة الإرهاب تجمع بين نهجي الوقاية والردع والعقوبات الجنائية.
- ضرورة الدخول في عملية إعادة هندسة جديدة للدولة وللنظام القائم تماشياً مع المبادئ والمتطلبات الأساسية للديمقراطية المشاركة ودولة الحق والقانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.
- ضرورة الانخراط في عملية الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لتخفيف حدة الفقر والتهميش وانعدام العدالة وغياب تكافؤ الفرص.

¹ خالد بكشيط، مرجع سابق، ص 135.

- ضرورة الانخراط في تطوير برامج تعليمية وثقافية وإصلاحات اجتماعية أفضل للأجيال الجديدة وفقا لمبادئ التسامح والحوار والتنوع وحقوق الإنسان ورفض التطرف والعنف السياسي والإرهاب.

المطلب الثاني: آليات التكيف على المستوى الجهوي الإقليمي

أضحى التكامل الإقليمي "الجهوي والإقليمي" سبيلا لتعزيز الأمن الإنساني على نحو دائم وبطريقة كفؤة وهو بذلك طريقا أكثر فاعلية لمواجهة التحديات والمخاطر "الجديد منها والقديم" والتي تعجز الدول عن التصدي لها بمفردها نتيجة محدودية قدراتها أو نظرا لأبعادها الإقليمية والدولية، فالكثير من المشاكل المحلية الخطيرة أصبحت تتجاوز حدود الدولة، وتبرز أهمية المقاربة والمعالجة الإقليمية من كونها عموما أقرب لفهم الظاهرة من منظور محلي خاص دون الرجوع والاستعانة بأطراف خارجية.

كما أن التعاون العابر للحدود سواء ثنائي أو جماعي، جهوي أو إقليمي يمكن أن يسهم في تحقيق الأمن الإنساني من خلال شموله على عدة ميادين سواء أمنية أو اقتصادية أو قانونية أو إجتماعية... ومن ثمة فهو يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية إلى جانب المساهمة في بناء مشاريع التشييد الجهوية والإقليمية الكبرى وهي ميادين ذات أولوية لدول الساحل الأفريقي بصفة خاصة وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي خلال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل الأفريقي بأن "إقامة تعاون عابر للحدود بين بلداننا يكون ناجعا ومتعدد الأشكال وأمرا حيويا للرد على التحديات الأمنية والتنموية".¹

أولا: آليات التكيف على المستوى الجهوي²

1- إتفاق تمناست نحو مأسسة العمل الأمني

انعقد هذا الاتفاق في 12-13/08/2009 تطبيقا لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد بـ **باماكو** في نوفمبر 2008، ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة الإطار الخاص بالتشاور والتعاون الجهويين فيما يخص التكيف مع التحديات الأمنية للساحل الأفريقي، والذي يؤكد على أسبقية مبدأ مسؤولية دول المنطقة وتملكها حق التكفل بالمشاكل والتحديات التي تواجه المنطقة وقد انبثق هذا الاتفاق مجلس رؤساء الأركان، وفي هذا نجد تأكيد وزير الخارجية الجزائرية مراد مدلسي "أن التعاون على المستويين الثنائي والجماعي يشكل إطارا لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة منسقة وفعالة وشاملة ودون أي تنازلات أو مساومات".

¹ مساعيد ض، جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 561، 2010، ص 27.

² خالد بكشيط، مرجع سابق، ص ص 138-146.

ويعتبر هذا الاتفاق تجسيدا للتعاون المشترك في الميدان الأمني لدول الساحل حيث تناول مسألة الوضع الأمني بالمنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التحديات الموجودة "الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها وتدويل القضية والتي تهدد الجهود الرامية إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي".

ولإعطاء صبغة عملياتية لمجلس رؤساء الأركان المنبثق عن اجتماع تمناست تقرر تجسيد مشروع إنشاء قوة مشتركة مكونة من دول المنطقة فقط قوامها 25 ألف جندي منهم 05 آلاف من توارق مالي لملاحقة عناصر القاعدة والجريمة المنظمة إلى ما وراء حدود دول مجموعة الساحل الإفريقي، وذلك خلال لقاء عقد بمدينة سيرت الليبية بتاريخ 2009/70/22 ضم كل من دول مالي والنيجر وليبيا والجزائر، وقد تقرر تفعيل هذه القوة الأمنية المشتركة بعد اجتماع رؤساء أركان دول الساحل بالجزائر في أبريل 2010.

كما قرر المؤتمرين في 2010/09/15 تكوين خلية استخبارية يكون مقرها تمناست وهي بمثابة العقل المدبر للجنة الأركان العملياتية المشتركة، وتهتم هذه الخلية الاستخباراتية برصد نشاط القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والجريمة العابرة للحدود عن طريق التنصت على اتصالاتهم، وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد أماكنهم والطرق التي يسلكونها في الصحراء ومن بين هذه المهام الموكلة لها نجد:

- التأكد من مدى قدرة التنظيم المسلح على دعم صفوفه من قبائل الصحراء في ضوء معلومات عن التحاق شباب من قبائل عرب التوارق بكتيبة الفاتحين التي يقودها -حمادو عبيدو-.
- التعرف بدقة على المهريين الذين يتعاملون مع القاعدة في بيع الرعايا الغربيين ويوجد هؤلاء البائعون في موريتانيا، النيجر، مالي، وأشهرهم عمر الصحراوي.
- بعد جمع المعلومة وتحليلها والتدقيق فيها وبناء على ذلك تتولى لجنة الأركان العملياتية المشتركة شن عمليات عسكرية ضد مواقع مفترضة للتنظيم والجريمة المنظمة.

إن التصدي لهته التحديات الأمنية في الساحل يتطلب إرادة سياسية وحزم قوي من طرف دول المنطقة وهو ما دفع وزير الخارجية في الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل والمنعقدة بالجزائر يومي 16-17 مارس 2010، وبعد أن لاحظت الجزائر وجود تراخي إزاء التصدي لهته التحديات من طرف بعض دول الساحل سواء للضغوطات الخارجية أو لأهداف داخلية-إلى القول: "إنني على قناعة أن

شيم الإخلاص في التعامل الصادق والصريح ، والتزامنا الثابت في مكافحة الإرهاب دون تنازل وكذا واجب التضامن الذي يحدها توجهنا نحو مواطنينا الأكثر حرمانا هي قواعد عمل نتقاسمها جميعا ويتوجب علينا احترامها".

بالإضافة إلى تأكيده أن مواجهة هته التحديات يتطلب مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة على جميع المستويات "إن التحرك بكل حزم من خلال تدابير ملموسة بتفعيل آليات التعاون الثنائي والجهوي والإقليمي والدولي التي يجب تحسينها وتكييفها إن اقتضى الأمر ذلك"

لكن رغم هته التأكيدات من طرف الدول المعنية بالساحل ورغم المسار الإيجابي الذي وصل إليه اتفاق تمنازست، إلا أنه تلقى ضربتين (طعنيتين) أثرتا على لجنة الأركان العملية المشتركة وعلى هذا التنسيق المشترك قبل انطلاقه في الميدان:

الأولى: عندما طلبت موريتانيا من فرنسا إمدادها بقوة عسكرية لشن حملة ضد معقل لـ "القاعدة" في عمق التراب المالي تم ذلك في 2009/07/22 وبامالكو كانت على علم ودراية بذلك حسب الرئيس الموريتاني مما يعني أنها سهلت الطريق على فرنسا للتدخل عسكريا.

الثانية: خضوع نواكشوط لضغوط مدريد في حادثة الإفراج عن الرهينتين الإسبانيتين عن طريق تسليم "عمر الصحراوي" إلى مالي وخضوع بامالكو في نفس الوقت إلى إملاءات "بلمختار" عندما أفرجت عنه.

2- تجمع دول الساحل والصحراء: أو ما يعرف ب (س.ص) هو منظمة جهوية تضم في عضويته 28 دولة إفريقية وباب العضوية فيه مفتوح أمام الدول الأفريقية الأخرى الراغبة في الانضمام شريطة الموافقة على ما جاء في ميثاقه ومعاهدة تأسيسه.

لقد شكلت قمة طرابلس لعام 1998 الانطلاقة الفعلية لهذا التجمع حيث كان يتكون من خمسة دول هي ليبيا تشاد مالي والنيجر وبوركينا فاسو، ثم نجحت ليبيا في إقناع كل من مصر وتونس والسودان والمغرب بالانضمام إليه خلال قمة الخرطوم من 12-13 فيفري 2001 ليتسع شيئا فشيئا بانضمام العديد من دول القارة، ويشمل مختلف جهاتها وهو ما كان يريده معمر القذافي الذي أشار في قمة نجامينا بالتشاد من 4-5 فيفري 2000.

أهداف تجمع الساحل والصحراء: يمكن تقسيم أهداف التجمع إلى أهداف اقتصادية وأخرى أمنية

الأهداف الاقتصادية: لقد اعترفت القمة الأفريقية التي عقدت في لومي سنة 2000 بأن تجمع الساحل والصحراء هي منظمة جهوية للتكامل الاقتصادي والتي من بين أهدافها نجد:

- تسهيل حركة رؤوس الأموال والأشخاص عبر أقاليم الدول؛
 - تشجيع انتقال البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني وتشجيع سياسات الاستثمار في الدول الأعضاء؛
 - تنسيق النظم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- الأهداف الأمنية:** في القمة الثاني بالتشاد تم الموافقة على الميثاق الأمني للتجمع بعد أن كان يغلب عليه الجانب الاقتصادي بالأساس ومن بين الأهداف الأمنية نجد:
- التعاون بين الدول الأعضاء من أجل خفض السلم والأمن لكل منها؛
 - إنشاء مكتب دائم للتنسيق في هذا الشأن؛
 - تطوير التعاون في مجالات الأمن العام والتصدي لظواهر الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة؛
 - تنسيق المواقف على مستوى السياسات الخارجية والتزام مبدأ التسوية السلمية؛
 - الحفاظ على وحدة وسيادة أراضيها وثرواتها وممتلكاتها.
- 3- الإكواس:** رغم أنها تجمع اقتصادي فهي تلعب دورا محوريا فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والعسكرية في منطقة غرب إفريقيا، وفي هذا نجد موافقة الدول الأعضاء في قمة الإكواس عام 1997 على الاقتراح النيجيري المتعلق بإنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراعات وخفض السلم والأمن حيث تم التوقيع على البروتوكول المنشأ لهته الآلية في ديسمبر 1999 والتي حملت اسم *Mécanisme for Conflict Prévention Management, Résolution Peacekeeping and Security*
- وباعتبار دول الجنوب تتميز بالحساسية والإنجراحية بتعبير "جوزيف ناي" فإن أمن واستقرار دول غرب إفريقيا يعتبر أمرا ضروريا وحيويا وخطوة استباقية لأمن الساحل الأفريقي، وفي هذا الصدد نجد منظمة الإكواس تسعى لاحتواء كل مظاهر اللأمن الإنساني سواء اقتصاديا وأمنيا وسياسيا وعسكريا فقد تدخلت بقوات الإكوموج في ليبيريا وسيراليون لإعادة السلم.
- كما تبرز اتفاقية الإكواس لمنع مبيعات الأسلحة الخفيفة والصغيرة لمنع تزايد عسكرة دول غرب إفريقيا ودول الساحل الأفريقي الموقعة في سبتمبر 2006.
- 4- الهيئة الحكومية للتنمية:** الإيجاد IGAD تأسست هته الهيئة في 1996/11/25 خلفا للهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف، في محاولة للاستجابة للتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية وتهدف هيئة الإيجاد إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال القيام بمشروعات إعمار وبرامج تنمية لتحقيق الأمن

الغذائي في المنطقة ودعم السلم والاستقرار من خلال إنشاء وتفعيل آلية منع وتسوية وحل النزاعات سلميا.

5-إتحاد المغرب العربي: يمكن لإتحاد المغرب العربي أن يسهم في تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي من خلال ترسيخ علاقاته بدول الساحل ودول غرب أفريقيا، وذلك من خلال تطوير وإرساء أطر التعاون الشامل الكفيلة بتعزيز العلاقات وتحقيق السلم والأمن بين الفضاءين المغاربي والأفريقي. فالدول المغاربية مدعوة إلى تسريع استكمال بناء الإتحاد المغاربي، وتفعيل مؤسساته وهياكله بما يضيف نجاعة أكبر على التعاون والشراكة المغاربية الأفريقية على مستوى المنطقة الساحلية الصحراوية.

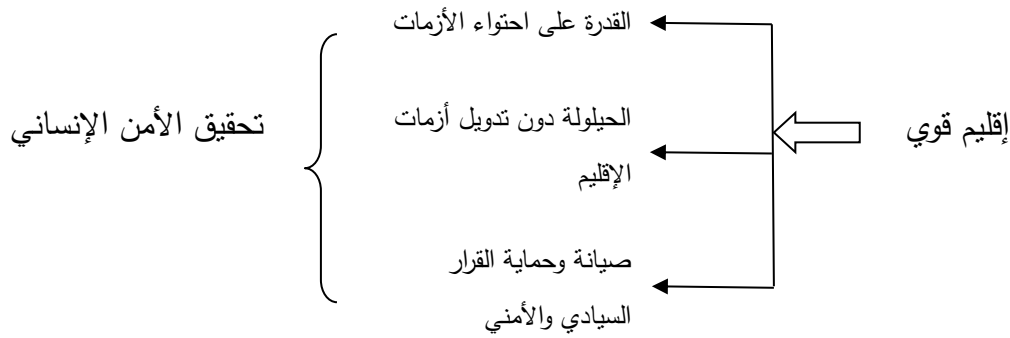
إن تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الاستثمار يساهم بصفة حيوية في خلق أرضية لتحقيق الأمن الإنساني، بالإضافة إلى ربط الإجراءات الاقتصادية بأخرى عسكرية وفي هذا يمكن إدراج المشاريع التالية:

- **مشروع الطريق السيار العابر للصحراء** يربط هذا الطريق بين خمسة بلدان هي الجزائر، مالي، النيجر، نيجيريا، تشاد، تونس، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هته البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، فكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكل الأفريقي وهو ما من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن الإنساني.

- **مشاريع أنابيب نقل البترول والغاز وكابل الألياف البصرية** اللذان يربطان بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي كما أن الطرق التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول تفرض عليها رسوم و أتوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية. بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومنذ فترة تمويل عمليات حفر آبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد.

- **لواء شمال أفريقيا:** لقطع الطريق أمام التدخل الأجنبي ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة إن ما يلاحظ على جميع التنظيمات الفرعية أنها أجريت تعديلات على معاهداتها المنشأة لتتوافق وتتماشى مع التحديات الجديدة، وهو ما سمح لها بالانخراط في جهود تحقيق الأمن على مختلف الأصعدة ومن ثمة أصبحت قضايا حقوق الإنسان والحكم الرشيد وتسوية النزاعات ومحاربة الجفاف والتصحر والأوبئة والأمن الغذائي من البنود الأساسية في أعمال القمم واجتماعات تلك المنظمات.

- من خلال هاته النقاط المذكورة يتجلى لنا آليات التكيف الموجودة على المستوى الجهوي، ورغم أنها تسعى لتحقيق الأمن الإنساني إلا أنها لا تزال بعيدة في تجسيد ذلك وهذا انطلاقا من المبادئ التي تحكم ويرتكز عليها العمل الجهوي لتحقيق الأمن كما يلي:
- ضرورة تحديد والاتفاق على الطبيعة الجيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي، حيث تختلف المقاربات في تعريف المنطقة نظرا لاختلاف الأهداف فهناك من يركز على دول بعينها وهناك من يعتبر الساحل الأفريقي يمتد من المحيط إلى المحيط.
 - إنشاء أطر للتنسيق الأمني على مستوى الحدود "ترسيم الحدود، إدارة الحدود، التنمية على الحدود" للقضاء على الأزمات البينية الموجودة بين دول الساحل الأفريقي، وفي هذا نجد ما يسمى برنامج الموضوع من دول غرب أفريقيا والتي تسعى إلى تعميمه إلى دول الساحل كما نجد أن الإتحاد * الحدود الأفريقي قد حدد سنة 2012 كآخر أجل لرسم وتعليم (معلم) الحدود في القارة.
 - يفرض واقع التعاون الجهوي تحقيق زيادة تكامل نفعي بين دول الساحل الأفريقي وذلك بزيادة التبادل التجاري والاقتصادي وزيادة نسبة الاستثمارات البينية وإنشاء آليات للتمويل من شأنها المساهمة في زيادة التكامل الاقتصادي.
 - إنشاء وتفعيل الآليات الجهوية للتكيف مع هته التحديات بدلا من التعامل والانسحاق مع المشاريع الأجنبية، حيث نجد أن دول الساحل يطغى عليها البعد الثنائي مع الغير وطغيان التبعية نحو الآخر وغياب مفهوم التعاون المشترك، حيث نجد بهذا الخصوص حوارات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة "بان ساحل" كما نجد مناورات مشتركة بين دول الساحل والولايات المتحدة الأمريكية منذ 2002 ومناورات مشتركة بين الحلف الأطلسي ودول الساحل منذ السنة نفسها.
 - بناء هوية أمنية مشتركة ليس بالمعنى الكلاسيكي ولكن عن طريق تحقيق مجموعة من الشروط هي:
 - تحقيق توافق بين أنظمة الحكم في تحديد مصالح مشتركة عن طريق تحقيق أرضية لبناء أرضية نفعية مشتركة وبناء سوق بين دول الساحل بمعنى التأسيس لعملية التكامل؛
 - الوصول إلى مرحلة يكون فيها ما يجمع السياسيين أكثر مما يفرقهم وذلك عن طريق تحقيق أرضية لتبادل المنافع وإيجاد أرضية لبناء الثقة وخلق شروط لإنشاء حراك تكاملي على المستوى الأمني وهو ما لا يوجد لدى دول الساحل الأفريقي نظرا للمشاكل البينية الحدودية.
 - حرية واستقلالية المبادرة القرارية كشرط أساسي لتحقيق الأمن الإنساني وفق المعادلة التالية:



ثانيا: آليات التكيف على المستوى الإقليمي

يشكل الإتحاد الأفريقي والمبادرة الأفريقية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا "النيباد" إطارا للحوار والتشاور ولنشر العوامل الداخلية للوقاية من التحديات والمخاطر والتوصل للحلول الفعالة والمسؤولة للمشاكل التي تواجهها القارة الأفريقية.

1/ مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)

يتطلب التصدي لتحديات الأمن الإنساني تحسين مستوى الخدمات للمحرومين وتحقيق مصالحهم وهو ما يتطلب برامج تنموية قادرة على خلق فرص العمل والقضاء على البطالة كأحد الأولويات التنموية لدول الساحل الإفريقي التي تعرف تنمية بشرية متدهورة جدا، وعلى هذا الأساس أتت مبادرة النيباد والتي هي من بين المبادرات الجادة بهدف بعث التنمية الحقيقية في إفريقيا ومنها دول الساحل ما يساعدها على الخروج من أزمتها الدائمة ومواجهة التحديات التي حالت دون تقدمها وبقائها في مؤخرة الدول في مجال التنمية البشرية.

ومبادرة النيباد كما جاء في وثيقتها الأساسية هي تعهد من جانب القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ بأن عليهم واجب ملح للقضاء على الفقر، ووضع بلدانهم بصورة فردية وجماعية على مسار من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والمشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي.¹

والهدف من النيباد هو تشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.²

¹ محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإفريقي الإقليمي: رؤى وآفاق، ط1، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، مصر، 2005، ص310.

² بشير عمارة، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2007، ص82.

2/ الإتحاد الأفريقي.¹

إن النزاعات البيئية أو الداخلية بالإضافة إلى المخاطر والتحديات الجديدة على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة والتدخلات الخارجية (في إطار التنافس الدولي) والتي تميز أغلب دول القارة والساحل خصوصا قد قوضت عملية التنمية في أفريقيا، وشكلت عقبة رئيسية في سبيل تحقيق الأمن والسلم الأفريقي وهو ما تداركته القارة أثناء التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى منظمة الإتحاد الأفريقي والذي عرف إنشاء آلية بديلة عن آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها (في عهد منظمة الوحدة الأفريقية) هي مجلس السلم والأمن الأفريقي وفي تحليلنا لعمل هذه الآلية وأهدافها ومبادئها سنحاول معرفة مدى تحقيق هذه الآلية للأمن والسلم في الساحل الأفريقي.

- تفعيل البروتوكول حول مجلس السلم والأمن: يعرف بروتوكول المجلس على أنه: "المنفذ للأمن الجماعي للشعوب والباعث للإنذارات المبكرة في الوقت المناسب للأنزمات والنزاعات في أفريقيا" وهو يعتمد على فكرة أساسية هي: الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات وبالتالي احتوائها في مهدها وحلها سلميا لتدعيم مبدأ الحل السلمي للنزاعات الأفريقية.

أهدافه: نص الإتحاد الأفريقي على مجموعة من الأهداف هي:

- منع نشوب واندلاع النزاعات، إدارة وتسوية النزاعات، حفظ وبناء وتعزيز السلم والأمن والاستقرار، تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، خلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، وضع سياسة مشتركة للدفاع.

3/ المبادرة الأفريقية للأمن الإنساني²

طرحَت المبادرة الأفريقية للأمن الإنساني من خلال شبكة مكونة من سبع منظمات أفريقية غير حكومية معنية بقضايا حقوق الإنسان والحكم الرشيد والديمقراطية، وذلك أثناء مؤتمر الأمن والسلم الذي انعقد من طرف تلك المنظمات بجنوب أفريقيا في نوفمبر سنة 2000 وقد تمثل الهدف الرئيسي للمبادرة الأفريقية للأمن الإنساني في توفير آلية غير رسمية لمحاسبة والتأكد من مدى تنفيذ القادة والحكومات على ما يعلنونه من التزامات وتعهدات بتحسين أوضاع شعوبهم، وقد حددت المبادرة قضايا الأمن الإنساني في قضايا سبع: الديمقراطية، حقوق الإنسان، الفساد، التحكم في انتشار الأسلحة، إدارة وتسوية النزاعات، تمكين المجتمع المدني، الإرهاب والجريمة المنظمة.

¹ خالد بكشيط، مرجع سابق، ص ص 151، 152.

² نفس المرجع، ص ص 156، 157.

ومع تبني الدول الأفريقية لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا فقد أعلنت الدول الأعضاء في المبادرة عن التزامها طواعية بمعايير محددة من الديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان كما تضمنت النيباد إنشاء آلية للمتابعة والتي تهدف إلى تقييم أداء الدول الأعضاء في النيباد فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد ، وتبرز أهمية دور المبادرة الأفريقية للأمن الإنساني- وخاصة في حال نجاحها- في تنفيذ المهمة الأساسية التي أنشئت من أجلها في أمرين:

- رغم وجود مجموعة كبيرة من مؤسسات الإتحاد الأفريقي التي من المفروض أن تقوم كآلية للمتابعة إلا أنها لا تزال بعيدة عن ذلك لكونها تتطلب مسبقا موافقة من القادة الأفارقة ولا تحض بالاستقلالية الكافية لممارسة مهامها؛

- نجاح المبادرة في تحقيق أهدافها يعكس الأهمية المتزايدة لدور المجتمع المدني وإلى أي مدى يمكن لمنظماته أن تكون رقبيا على القيادات ومتابعا لإنجازها لمهامها.

إن تحقيق السلم والاستقرار في الساحل كفيل بتحقيق التكامل ودفع عجلة التنمية المستدامة كما أن تحقيق هته الأخيرة يقضي على الأسباب العميقة للنزاعات، وهذا يبرز التكامل الموجود بين مبادرة النيباد التي تعتمد مقارنة التنمية المستدامة والإتحاد الأفريقي الذي يعتمد مقارنة أسنة الأمن وهو ما ينعكس ويسهم في تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي.

المطلب الثالث: آليات التكيف على المستوى الدولي(التعاون دون التدخل)

تستدعي المقاربة الشاملة لآليات مواجهة التحديات الأمنية في الساحل الأفريقي التطرق كذلك لأدوار الفاعلين على المستوى الدولي باعتبار أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب التعاون على كافة الأصعدة ومن طرف جميع الأطراف التي تسببت في الإخلال به.

وفي هذا المطلب سوف نستعرض بعض الآليات أو المساعي الدولية على المستوى العالمي والتي تستهدف حماية أمن الإنسان في العالم بما فيها منطقة الساحل الأفريقي متمثلة في:

- الأهداف الإنمائية للألفية والتي تضم مختلف متغيرات الأمن الإنساني؛
- آلية عولمة الأزمات كأسلوب دولي جديد للتعاون من أجل توفير الأمن الإنساني في منطقة ما نظرا لامتداد تأثيراته إلى المناطق الأخرى من العالم.

أولاً: أهداف الألفية للتنمية¹

في إطار المساعي الدولية لحماية أمن الإنسان الذي أصبح من أولويات الدول والمنظمات تعمل جميع دول العالم حالياً على تحقيق ولو قسط من مضامين وآليات مفهوم التنمية المستدامة. هذا المفهوم المستند إلى فكرة تحقيق تنمية للأجيال الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في نفس التنمية والحفاظ على البيئة سليمة، وفي هذا الإطار نرصد تحركات محتشمة في هذا الطريق ففي سنة 1972 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة بستوكهولم وسمي بـ "قمة الأرض" وعالج مسألة تأثير التفاعلات الإيكولوجية على الاقتصاد. وفي سنة 1987 أقر تقرير "براند تلند" هذا المفهوم من طرف اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية، وفي سنة 1992 تم إعطاء بعد إعلامي للتنمية المستدامة مع أجندة 21 والذي استند إلى 3 محاور: التقدم الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، حماية البيئة.

وقد اعتمدت الأمم المتحدة إعلان سنة 2000 بشأن الألفية الجديدة تعهد فيه المجتمع الدولي بأن لا يتقاعس ولا يتريث في المبادرة والانطلاق بكل الإمكانيات والآليات والوسائل في إطار العمل الدولي المشترك لتقليص ظروف الفقر والحرمان والخوف التي يعانيها الإنسان في أكثر من 190 دولة تتوزع على 10 مناطق مختلفة.

أهداف التنمية إجرائيا هي إطار من ثمانية أهداف و 18 غاية و 48 مؤشر وضعت لقياس التقدم نحو التنمية المستدامة المطلوبة وتم تبنيه بالتوافق بين خبراء من سكرتارية الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي. وتعد أفريقيا من المناطق العشرة (شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء) التي يستهدفها هذا البرنامج نظرا لكونها من أكثر المناطق التي تفتقد لمقاييس التنمية المستدامة والتي يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية النهوض بمؤشراتها.

ويمكن إجمال أهداف التنمية للألفية الثالثة فيما يلي:

1 القضاء على الفقر والجوع الشديدين: ويجري العمل على تحقيق هذا الهدف في إطار غايتين هما: خفض نسب الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميا إلى النصف بين عامي 1990-2015 وخفض نسب الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة المذكورة.

¹ نفس المرجع، ص ص 159،160.

- 2 تحقيق التعليم الابتدائي الشامل: ويجري العمل على تحقيق هذا الهدف في إطار تمكين الأطفال في كل مكان ذكورا وإناثا من إكمال المقرر الدراسي للمرحلة الابتدائية مع حلول 2015 .
 - 3 تعزيز المساواة بين الجنسين النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في إطار إزالة التفرقة بين الجنسين.
 - 4 خفض نسب وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين بين عامي 1990- 2015.
 - 5 تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات) في إطار السعي إلى خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلاثة أرباع بين عامي 1990-2015.
 - 6 مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في إطار السعي نحو إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى.
 - 7 ضمان الاستدامة البيئية في إطار دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية وخفض نسب السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب والسكان غير المتمتعين بخدمات الصرف الصحي المستدام إلى النصف بحلول 2015 .
 - 8 تطوير شراكة عالمية للتنمية في إطار تطوير نظام تجاري ومالي منفتح وغير تمييزي ومعالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نموا والتعامل مع الاحتياجات الخاصة للدول المحاطة باليابسة والجزر الصغيرة من البلدان النامية والتعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية.
- ثانيا: عولمة الأزمات¹

حظيت مسألة الأمن الإنساني في السنوات الأخيرة بعناية واهتمام المجتمع الدولي في إطار العمل المشترك والمنسق نظرا لما تقتضيه طبيعة هذا المفهوم ومستوياته المتعددة وجوانبه المختلفة، وقد اقتضت هذه الضرورة من الأطراف الدولية أن تعولم مصادر التهديدات وتوسع بذلك آليات ومستويات مكافحتها لتصبح مهمة هلامية الحدود والوسائل أو ما يعرف بعولمة الأزمات.

وفي هذا الإطار سعت الأطراف الدولية إلى بذل تحركات على المستوى العالمي في أشكال مختلفة اعتبرت بمثابة برامج وأهداف تسعى الدول لتحقيقها للرفع من مستويات أمن الإنسان، ومن هذه الأشكال

نجد:

¹ نفس المرجع، 166-175.

➤ المؤتمرات الدولية لحماية البيئة ومنها:

1- مؤتمر كيوتو (1997) أبرمه ممثلوا الحكومات التابعة للأمم المتحدة يهدف إلى خفض ظاهرة الاحتباس الحراري والحد من الغازات الضارة بنسبة 5% بين سنتي 2008-2012 وتضمن إجراءات توليد الطاقة من مصادر متجددة فضلا عن تدابير حماية الغابات في الدول النامية.

2- مؤتمر باريس (2007) حضره مسؤولون وخبراء عن منظمات غير حكومية أكدوا فيه أن الإنسان هو المسؤول عن الإضرار بالبيئة ومن ثم تهديد أمنه وارتأى تشكيل منظمة عالمية للبيئة في إطار الأمم المتحدة من أجل إعطاء دفع سياسي عالمي لمكافحة التغيرات المناخية.

3- مؤتمر بالي: أشار المؤتمر إلى أن القارة السمراء هي الأقل مساهمة في تكوين الإنبعاثات الغازية إلا أنها الأكثر تضررا وأكدت فيه المنظمة الأممية الاستعداد لتقديم الإعانة التقنية لتحسين وضع الغابات ونوعية الهواء والمحاصيل الزراعية.

➤ المساعي الدولية لمكافحة الإرهاب: في هذا الإطار تمحورت الجهود حول

- ضرورة بناء إستراتيجية استباقية ويقظة للحماية من الأزمات؛
- نظرا لشساعة الحدود خاصة في أفريقيا لابد من دعم وتمويل الجيش بالآليات والتكنولوجيا المتطورة تسهيلا لنمط الرقابة الإلكترونية للحدود بالسرعة المطلوبة؛
- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب سنة 2002 ؛
- الاتفاقية الدولية لمكافحة احتجاز الرهائن؛
- تجريم الإرهاب وما يتصل به في التشريعات الداخلية والدولية حيث أقر بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القرار 1904 المتعلق بالتهديدات التي تستهدف السلم والأمن العالميين من قبل الأطراف الإرهابية. وجاء هذا القرار انتصارا للدبلوماسية الجزائرية وتتوجيا لللائحة رقم 1373 الصادرة سنة 2001 ، كما توج قرار إدانة وتجريم دفع الفدية للإرهابيين اللائحة 1267 الصادرة عام 1999 ، وكذا الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني للأشخاص الضالعين بأعمال إرهابية.
- لكن حتى وإن كانت لائحة مجلس الأمن رقم 1904 المؤرخة في ديسمبر 2009 تشمل جوانب إيجابية فإنها لا تدعو إلى تجريم دفع الفدية للإرهابيين مما يشجع المجموعات الإرهابية على مواصلة عمليات الاختطاف.

➤ الشراكات مع أفريقيا:

من جهته أكد الإتحاد الأوروبي أن لابد من شراكة مع أفريقيا نظرا لارتباط المنطقتين ببعضهما، وقد وعد الإتحاد الأوروبي في سنة 2005 بتخصيص نسبة 0.56% من الدخل الخام القومي للدول الأعضاء فيه للمساعدة على التنمية بحلول 2010 والتي من المرتقب أن ترتفع هته النسبة إلى 0.70% في 2015 وكان من المنتظر أن تستفيد أفريقيا شبه الصحراوية بحصة كبيرة من قيمة هته المساعدات إذا ما تحققت وذلك في إطار الشراكة التي تربطها بأوروبا.

واستحدثت فرنسا جهازا يدعى بالوكالة الفرنسية للتنمية مهمتها مرافقة الدول الأفريقية الأكثر تخلفا على غرار دول الساحل لتحقيق التطور والتخلص من أوضاعها المزرية وقد خصصت الوكالة ما يقارب 60% من إمكانياتها للقارة الأفريقية مع أفضلية لدول الساحل الأكثر فقرا.

وقدرت الميزانية المخصصة للوكالة عام 2006 ب 0.47% من حجم إنتاج فرنسا الداخلي الخام أي ما يعادل 9 مليار يورو، وتقدم تلك المعونات بشروط وهو ما لا يقارن مع ما تستغله فرنسا من اليورانيوم في النيجر حيث تؤمن 30% من حاجياتها النفطية من النيجر وبأثمان زهيدة وهو ما أرادت المحافظة عليه بعد انقلاب النيجر في فيفري 2010.

كما نجد التعاون في الميدان الأمني بين دول الساحل وبريطانيا وخاصة مع الجزائر في التنسيق لفرض المصادقة على اللائحة رقم 1904 بمجلس الأمن الدولي، وكذا رغبة بريطانيا في بيع أسلحة لمحاربة الإرهاب واقتترحت على الجزائر بناء قاعدة لوجيستية للعتاد العسكري وتعاقدت فرنسا وإيطاليا مع الجزائر بخصوص بيع أسراب من الطائرات المقاتلة وعتاد عسكري من نوع آخر

ومن جهة أخرى عرضت الصين إستراتيجيتها اتجاه أفريقيا من خلال الكتاب الأبيض لسنة 2006 حيث منحت الأولوية لترقية السلم والاستقرار وكذا التنمية والرفاهية وفق مبادئ المساواة والمنفعة المشتركة وتركزت على دعم الهياكل الأفريقية التي تعد القاعدة الأساسية للتنمية والتجارة والاستثمارات التي تعود بالفعالية على الأمن الاقتصادي والصحي للإنسان وتمحورت أهم آليات هذه المبادرة حول:

- الإبداع التكنولوجي عن طريق تطوير الطاقة الشمسية والهوائية قصد إمكانية التقليل من طرح CO2 والغازات السامة.

- التمويلات الخاصة: بينما أنه لم يعد بإمكان الدول (التمويل العمومي) أن تمويل هذه المشاريع يتوجب التوجه إلى استثمار الرأسمال العالمي الخاص.

- آليات وميكانيزمات السوق: بتخفيض الضرائب لصالح المؤسسات وفتح أسواق عمومية للمنافسة.

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في التكيف مع تحديات الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي

تشكل منطقة الساحل الأفريقي أهمية قصوى للجزائر باعتبارها منطقة متاخمة لحدودها الجنوبية، كما أنها تمثل بوابة الجزائر على باقي أفريقيا.

وتشغل الحيز الأكبر من حدودها وبالنظر إلى مختلف التفاعلات التي تحدث في الساحل الأفريقي، والتي تؤثر بطريقة مباشرة على الأمن في الجزائر فهي في هذا المجال توصف بالبطن الرخو للأمن الجزائري. ومن هذا المنطلق فقد أدرك صانع القرار الجزائري ضرورة التحرك لمعالجة المخاطر والتهديدات الآتية من المنطقة، متخذاً في ذلك مقاربة الأمن الإنساني كمرجعية تركز عليها السياسات والآليات التي وضعها في سبيل تحقيق الأمن في المنطقة.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

باعتبار أن الجزائر لديها تجربة أمنية عميقة ومشهود لها دولياً بعد خروجها من العشرية السوداء بأيادي جزائرية ودون تدخل أجنبي، فإنها بخيرتها وضعت نفسها في مكان يحظى بالأولوية في مجال الاستشارة الأمنية إقليمياً، قارياً، ودولياً، وهذا ما جعلها تحظى بدور الرئيس لمجلس السلم والأمن الإفريقي منذ نشأته سنة 2002 (رمضان لعامرة لعهدتين، ثم سليمان شرقي)، وتنفرد بإنشاء وقيادة اللواء الخامس للقارة " لواء شمال إفريقيا " بمدينة جيجل، بل كانت لها المقاربة الأفضل من كل المقاربات لمعالجة التهديدات في منطقة ساحل الصحراء بتفضيلها لغة التعقل والحوار على البندقية والدبابة، والمقاربة الاقتصادية كبديل على القوة العسكرية لبناء السلام، وباعتراف المجتمع الدولي بذلك. وقد رفضت الجزائر عدة محاولات أمريكية لإقناعها بلعب دور الدركي أو الشرطي في المنطقة حيث ترى الجزائر أن هذا الدور سيغرقها في أحوال ومشاكل ونزاعات لا خروج منها، كما أنه مبدأ لا يتماشى مع سياستها الخارجية¹، ومن هنا يمكن القول أن المقاربة الجزائرية الأمنية في منطقة الساحل تقوم على ما يلي:

-الاعتماد على الحلول السلمية والدبلوماسية كنهج في فضائها الجيوسياسي الإقليمي والإفريقي ولاسيما أنها تدرك أن جوارها يمثل حزاماً نارياً يهددها في حدود يتجاوز طولها 6343 كلم، وبالتالي فإن الأمن الجوي الجزائري يرتبط بخمسة معضلات أساسية وهي كما يلي:²

¹ أحمد دلاوي، مرجع سابق، ص 82.

² بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 3.

- صعوبة بناء الدولة ضمن الواقع الجوّاري؛
- تعدد الصراعات لاسيما منها الهوياتية والقبلية، وهي صراعات تتميز بالطابع الإستتصالي والانفصالي؛
- انتشار لجميع أشكال الجريمة خاصة منها الخطيرة كتجارة الأسلحة والمخدرات؛
- ضعف الأداء السياسي الوظيفي للدول المجاورة خاصة وأنها شهدت ستة انقلابات منذ بداية الألفية الثالثة في كل من تشاد، موريتانيا ومالي، ...

المطلب الثاني: جهود الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الترقية في مالي والنيجر¹

تولي الجزائر اهتماما للقضايا الإنسانية خاصة ما تعلق منها بحل أزمات البناء السياسي ومن ذلك الوساطة في حل قضية الطوارق "1996، 2006، 2007، 2008، 2009 م" أو بالمساعدة الإنسانية بالتعامل مع تداعيات اللاإستقرار والأمن "اللاجئين"، وقد جاء هذا التحرك الجزائري في إطار تحقيق سياسة "التمية والأمن" في خطوة إستباقية وذلك بإشراك الأطراف الفاعلة والمعنية من دول النيجر ومالي وليبيا وممثلين عن قبائل الطوارق وكذلك في إطار تجسيد وتحقيق الأمن الإنساني بمختلف أبعاده. فعلى المستوى السياسي قامت الجزائر بمنح الطوارق حرية تسيير شؤونهم الخاصة عن طريق "Amenoukal" الأمنيوكال في مقابل ولائهم وتمثيلهم على مستوى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وفي هذا نجد تصريح الحاج محمود أقمامة "إن الطوارق الجزائريون ليسوا سلعة تباع وتشتري ولا يوجد استقرار أفضل مما هو موجود في الجزائر، ومقابل كل ذهب العالم لن نفرط في وطننا، لأنه لا يمكننا الانقلاب ضد أرضنا الأرض التي دفن فيها أجدادنا".

كما وضعت الجزائر استثناء على حدودها الجنوبية مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي بموجبها تسهل حركية تنقل السكان بين حدودها والبلدان المجاورة. إن إدراك الجزائر بأن انهيار وتفنت الدول يمثل تحديا للأمن الإنساني فقد قامت باتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي مع ضمان عدم إقصاء وتهميش سكان التوارق ورغم أن هؤلاء لم يتقبلوا الأمر في البداية لعدم دعم الجزائر لانفصالهم، إلا أنه يفسر برغبة الجزائر في المساهمة في إيجاد حل نهائي بغية إحلال السلم والأمن في المنطقة.

¹ خالد بكشيط، مرجع سابق، ص ص 177-180.

أما على مستوى الاقتصادي فيتجلى من خلال دعم الجزائر للتنمية المحلية بأموال صندوق تنمية الجنوب الذي أسسه الرئيس الجزائري الأسبق "اليمين زروال" حيث تم تخصيص أكثر من 35 مليار دينار لتمويل المشاريع الكبرى في مجالات الهياكل القاعدية، كالمطارات والطرق ومشاريع السياحة والري. وفي سبيل تحقيق الأمن الغذائي قدمت الجزائر مؤخرا حوالي عشرة ملايين دولار سنة 2010 م كمواد غذائية "أرز..." لكل من تشاد والنيجر ومالي.

كما لم تغفل الجزائر عن قضية اجتماعية وهي مشكلة اللاجئين فالجزائر بذلت ولا تزال جهودا معتبرة بالتعاون مع الهيئات الدولية في سبيل التكفل بهم ومن ذلك التوقيع على "برنامج المساعدة للعودة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي لعائلات ضحايا التصحر المتواجدين في الجزائر"

واستجابة لنداء توارق مالي والنيجر لنجدتهم قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في عدة مدن في الصحراء الجزائرية حيث وفرت فيها الشروط الضرورية للحياة (غذاء، تغطية صحية...) وهذا لحماية هؤلاء اللاجئين من الوقوع في فخ الجريمة المنظمة وفي هذا نجد شهادة أحد اللاجئين بأن الجزائر تولي عناية ومعاملة خاصة لهؤلاء اللاجئين.

وكامتداد للجهود الجزائرية تم التوصل إلى اتفاقية 2006/07/04 تحت إشراف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بعد الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري عبد الكريم غريب وتعتبر هذه الاتفاقية كمرجعية أساسية لمسارات التسوية ومخرج سلمي لأزمة الترقية والذي من بين ما ينص عليه ما يلي:

- انسحاب الحكومة المالية وقواتها العسكرية المنتشرة في بلدات الطوارق بما فيها تينزاوتين وكيدال وتومبوكتو؛

- التمسك بالجمهورية الثالثة لدولة مالي والتأكيد على التمسك باحترام الوحدة الترابية والوحدة الوطنية؛

- تنفيذ مشروعات إعمار لصالح السكان المحليين وتوفير مناصب الشغل لآلاف البطالين الطوارق.

- إنشاء صندوق لدعم أنشطة الإعمار بحيث أعلن مؤخرا عن تقديم مساعدات للصندوق بحوالي 176 مليون يورو؛

- ترقية التنوع الثقافي لدولة مالي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مناطق الشمال ومشاركة في التسيير الوطني؛

- وضع نظام جبائي تفضيلي لشمال مالي محدد بـ 10 سنوات بهدف جذب المستثمرين لدعم مسار التنمية؛

وعموما فإن كل الاتفاقيات سواء التي كانت الجزائر طرفا فيها أو لعبت دورا في التوقيع عليها ترمي إلى تحقيق نتائج يمكن أن تسهم في حل سلمي لقضية الطوارق وهو ما يمكن أن يسهم في تحقيق وتعزيز الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي من خلال:

1. تحسين الظروف المعيشية للطوارق ورسم مسار لتعزيز توطيئهم بهدف إدخال العنصر الترقى كعنصر فعال ضمن العناصر المشكلة للمجتمعات الساحلية (الساحل الإفريقي) من خلال مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى حماية التراث والثقافة المحلية التارقية وترقيتها؛
2. المساهمة في تنمية مناطق الشمال التي يتواجد بها الطوارق وفي هذا يبرز "المعرض التجاري اسيهار" الذي يعتبر تظاهرة تجارية مهمة على مستوى ولاية تمنراست وحدث إقليمي كبير يجمع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ونضرائهم من دول الساحل وهو يعقد مرة واحدة في السنة ولمدة 21 يوما؛
3. إعادة توطيئ الطوارق في مناطقهم ومحاربة الهجرة غير الشرعية وإطلاق سراح الأسرى من الطرفين؛
4. إدماج المقاتلين الطوارق السابقين في المؤسسات الرسمية بما يسهم في تعزيز التكامل والاندماج الوطني ويسهم في المحافظة على الوحدة الترابية لدول الساحل الأفريقي؛
5. عدم استعمال القوة لحل مشكلة الطوارق؛
6. وقف إطلاق النار وجلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار والمفاوضات.

إن الجزائر لا تزال تبذل مجهودات كبيرة لتنمية شمال مالي والنيجر بمشاريع تحت رعاية الجزائر إذ أن هناك لجان دورية تجتمع في مالي والنيجر بحضور الوزير المكلف السيد عبد القادر مساهل وأحيانا بحضور ولاية تمنراست، وإليزي، وأدرار للمتابعة وبمشاركة عدة وزارات جزائرية.

مما سبق يتضح بجلاء أن المقاربة الجزائرية لا تنحصر فقط في الأطر الأمنية والعسكرية الخاصة ولكن أيضا بوضع مقاربة تتمحور حول الأمن الإنساني تجمع بين ضرورة احترام حقوق الإنسان وشروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للعوامل المسببة للنزاعات.

المطلب الثالث: المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل الأفريقي¹

يشير عدد من المختصين في الشؤون السياسية والقانونية أن إحدى النقاط المهمة والإيجابية في اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه هي أنه تم رد الاعتبار لركيزة حقوق الإنسان والشروط الديمقراطية ضمن الحشد القانوني والدبلوماسي لتلافي ظواهر الجريمة والإرهاب، حيث دافعت الجزائر

¹ نفس المرجع، ص ص 183، 180.

أثناء توقيع الاتفاقية على ترك مساحة بين الإرهاب والحركات التحررية وقد كانت هته النقطة مصدر مقارنة جديدة اعتمدها الإتحاد الأفريقي للتحرك في هذا المجال حيث اشترطت الترتيبات القانونية للإتحاد الأفريقي عدم المساس بحقوق الإنسان وغلق الحوار السياسي باسم مكافحة الإرهاب. إن إدراج الجزائر البعد الديمقراطي التي تضمنته هته الاتفاقية يعتبر في صميم إنتاج مقارنة استباقية لاحترام حقوق الإنسان كشرط لتحقيق الأمن الإنساني حيث نجد في مقدمة الاتفاقية تؤكد على أن "الإرهاب يشكل تهديدا جديا لحقوق الإنسان و يعوق النمو الاجتماعي والاقتصادي عبر عدم استقرار الدول".

كما نجد في المادة 22 من الاتفاقية تؤكد على أن "لاشيء في هته الاتفاقية يترجم بالتنازل والتراجع عن مبادئ القانون الإنساني الدولي ومن الجيد أن هذا في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان". إن هته المقاربة المكرسة لحقوق الإنسان في محاربة الإرهاب المنصوص عليها في اتفاقية الجزائر إنما تعكس الرؤية والخبرة الجزائرية في مجال مكافحة هته الآفة العابرة للأوطان، والتي اعتمدت في مواجهتها على آليات استباقية تجمع بين الوقاية والمكافحة والحل من خلال إنتاج مجموعة من الأطر لمحاربتها بدءا بالأطر الأمنية وذلك بتكريس وتطوير وإصلاح المؤسسات الأمنية لمحاربة الإرهاب "الجيش الوطني الشعبي، الدرك، الشرطة والاستعلامات"، والتي تجاوزتها إلى إنتاج وتطوير مقاربات وأطر ثقافية واجتماعية ودينية "قانون الرحمة"، وأطر قانونية "قانون الوثام المدني"، وأطر سياسية "المصالحة الوطنية" بالإضافة إلى عدم إغفال المقاربة الاقتصادية من خلال "برامج الإنعاش الاقتصادي الخماسي والذي بلغ هته الفترة 2010-2014 حوالي 286 مليار دولار". إن قانون المصالحة الوطنية وعلى الرغم من انقضاء آجاله القانونية المحددة فقد استفاد منه العديد من الإرهابيين الذين ارتكز نشاطهم في دول الساحل، وهذا حتى تتمكن السلطات الجزائرية من إثبات حسن نيتها ومحاولة لجلب أكبر عدد من الإرهابيين لترك العمل المسلح وهذا رغم رفض بعض القوى الغربية لتمديد العمل به.

كما قامت الجزائر فيما يتعلق في مكافحة هته الآفة في الساحل بتوظيف جميع الآليات والمقاربات الممكنة للقضاء عليها حيث نجد في ذلك:

1- المقاربة الثقافية: من خلال توظيف مجموعة من الآليات:

-**الطريقة التيجانية:** وهي التي لها امتداد إفريقي هام وخاصة في دول الساحل حيث حاربت الإرهاب في المناطق عن طريق التوعية والتوجيه والتربية سواء داخل المساجد والمدارس والزوايا

-إنشاء إذاعة القرآن الكريم: والتي يمكن التقاط برامجها إلى ما وراء الحدود الجنوبية للجزائر وذلك بهدف إقناع الجماعات الإرهابية بالعدول عن أعمالهم الإجرامية المنافية لتعاليم الدين الإسلامي.

- **توظيف دور المسجد:** حيث يعتبر أكبر تجمع إعلامي وأهم مجال اتصالي في الجزائر ودول الساحل هته الأخيرة التي تعيش وضعا مزريا اختلط فيه الفقر بالجهل إلى جانب التطرف الديني والحروب الأهلية فالمسجد يمكن أن يساهم من خلال الخطاب المدرك للأخطار والآفات المحدقة بالفرد والمجتمع والبلد والأمة وتكوين وبناء الفرد الإيجابي القابل للقيام بدور إيجابي نحو نفسه وعائلته ومجتمعه وبلده.

2- مقارنة أمنية: رأت الجزائر أنه من الضروري والتنسيق مع دول الجوار الجنوبية أو ما يسمى بدول الحزام الأمني، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق مع باقي الدول الأفريقية في إطار الإتحاد الأفريقي عن طريق تبادل المعلومة وفي هذا عقدت الجزائر لقاءات أمنية مع مسؤولي دول المنطقة لتطوير مقارنة أمنية مشتركة بغرض الوصول إلى حلول أمنية ملموسة، وهذا يتطلب في نظر الجزائر تطوير قدرات المؤسسات الأمنية وإصلاحها للتكيف مع الأساليب الجديدة للإرهاب، من خلال وضع برامج تكوين في بعض المجالات الخاصة كالمتفجرات وأمن المطارات والموانئ وتزوير وثائق الهوية بالإضافة إلى تأهيل وتكوين حرس الحدود كما قامت الجزائر بوضع إجراءات أمنية جديدة في ثماني ولايات جنوبية مثل: حضر تنقل السيارات والشاحنات خارج الطرق المعبدة وحضر المسالك الفرعية غير المعبدة خاصة في الليل ومنع الوصول إلى 20 نقطة معروفة كنقاط عبور إلا بإذن أمني مسبق وفي حالات تحددها مصالح الأمن وتقع أغلب هته المواقع في 06 ولايات هي بشار، وأدرار، وتندوف، وورقلة، وتمنراست، واليزي وكذا ردم بعض الآبار العشوائية والبعيدة في مقابل حفر آبار جديدة قريبة من السكان أو في المسالك والممرات التي في حدودها.

3- مقارنة اقتصادية: إدراكا من الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن (الفقر والجهل والأمية...) من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له فقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقارنة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العابر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان، وهو ما تفضل الجزائر وتلح عليه بأن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في الساحل لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب في هذا الجزء الحساس من القارة من خلال

مجموعة من المشاريع الثنائية الطريق(العابر للصحراء) أو جماعية (النيباد) ، وفي إطار هته المقاربة قامت الجزائر وفي خطوة استباقية إلى ضمان مناصب عمل للشباب الذين يقبلون بكثرة على الالتحاق بمختلف مصالح الجيش سنويا من خلال تسهيل الإجراءات والشروط، وأهمها المستوى الدراسي والعمر والبنية وفرض على الشركات البترولية الأجنبية العاملة في الجزائر تخصيص مناصب لتوظيف شباب المناطق الصحراوية.

4-مقاربة قانونية: من خلال الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية الأفريقية لتجريم دفع الفدية والاتفاقية العربية لتجريم دفع الفدية وقرار مجلس الأمن حول منع وتجريم دفع الفدية تحت رقم1904 بالإضافة إلى مجموعة الاتفاقيات القانونية والقضائية الثنائية مع مجموعة من الدول على غرار دولة النيجر

لقد سعت الجزائر من خلال هته الاتفاقيات إلى قطع شريان الأكسجين عن الإرهاب من خلال منع دفع الفدية التي يتحصل عليها الإرهابيين كنتيجة لاختطاف الأجانب والتي تذهب في عمليات شراء جديدة للأسلحة أكثر تطورا.

5- مقاربة التنمية السيادية: بدت الجزائر أكثر صرامة في قضية السيادة المحلية للدول المعنية بالساحل بعدما رأت أن هته المنطقة أضحت عرضة لتنافس قوى دولية تسعى للاستحواذ على ثروات المنطقة لأغراض سياسية وجيوستراتيجية تحت غطاء مكافحة الإرهاب، ولهذا قامت(الجزائر) بإرساء إستراتيجية محددة في تعاونها مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية مبنية على التعاون دون التدخل، ولتحقيق ذلك حث الجزائر دول الساحل والدول الأفريقية لرفض المقترحات الأجنبية والتسويق لنظرية مفادها أن الحضور العسكري الأجنبي يمثل عنصر جذب للإرهاب من خلال الالتفاف حوله وهو ما يزيد الأمور تعقيد على غرار ما يقع في واد سوات في باكستان، وهو ما اقتنعت به دول الساحل وحتى القوى الطامعة، ويبرز ذلك من خلال تصريح أحد القادة الأمريكيين بأفريكوم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد إقامة قواعد عسكرية في المنطقة، وكذلك تصريح أحد المسؤولين الفرنسيين بأن فرنسا مدركة ومقتنعة بنظرة و بمحاربة الجزائر للإرهاب.

إن إدراك صانع القرار الجزائري لأهمية المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن والسلم في الساحل دفعها بأن لا تعتمد على القوة العسكرية في تحصين حدودها الجنوبية، بل ارتأت ضرورة معالجة

الأسباب العميقة لهته المخاطر وحلها نهائيا وذلك باعتماد استراتيجية ومقاربة تجمع بين الاستباقية والوقاية والحل ضد التحديات التي تواجه سكان الساحل الأفريقي.

المطلب الرابع: الاستراتيجية الشاملة لمواجهة تهديدات منطقة الساحل اللاتمائية وفق منظور المؤسسة الأمنية الجزائرية

تقوم الاستراتيجية الشاملة لمواجهة التهديدات والمخاطر التي مصدرها منطقة الساحل على مقارنة متعددة الجوانب تتوافق والتصور لما بعد حدثي للأمن الذي أصبح يأخذ أبعادا متعددة وخرج عن النطاق الضيق للأمن وفق المنظور التقليدي ، في هذا الاطار جاء في حديث اللواء المدير العام للأمن الوطني الجزائري* حول الاستراتيجية الأمنية الشاملة التي هي " استراتيجية منسجمة ومتسقة تهدف للقضاء على الإرهاب وكل التهديدات في منطقة الساحل ، تتماشى مع المعايير والقواعد الدولية المعمول بها في هذا الميدان ، تراعي قيم ومبادئ حقوق الانسان في ظل السعي للسلم والأمن والتنمية¹.

ان الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل تنطلق من نظرة متكاملة ومقاربة شاملة تجمع بين العمل الأمني والسياسي والثقافي والتنموي ، ولعل هذه المقاربة تتميز دون غيرها من المقاربات الأخرى بالصفة الشمولية ،بالمقابل فالمقربات التي طرحت سواء افريقيا أو دوليا كثيرا ما يغلب عليها الطابع الأمني العسكري ما يؤدي بشكل منطقي توالي حالات الفشل لسبب تهميش الابعاد الأخرى ، والحقيقة المؤكدة ان الحل لا بد ان تأخذ طابع الاستدامة ، وأن تكون الإجراءات المتخذة متنوعة ومتكاملة ، فمن خلال التقارير الدولية صار الامر خطير على الامن العالمي حتى في منطقة الساحل الى درجة وصفها بـ " أفغانستان الثانية" ، ولهذا أصبح لزاما التعامل بشكل احترافي وعدم الانغلاق في البعد الأمني والتوقف عن اعتبار باقي الابعاد هامشية وملحقة .

تري الجزائر من خلال مؤسساتها الأمنية بضرورة انخراط أدوار عالمية وإقليمية في التنسيق الأمني لمواجهة التحديات الخطيرة التي تتسلل من الساحل الافريقي لتتخر الدول المجاورة في اقتصادها واستقرارها وامنها، وان كانت الجزائر ترى بأهمية واستراتيجية الدور الافريقي لأنها تراه الأكثر كفاءة والاقوى فاعلية إضافة للارتباط الوظيفي والبنوي للأمن الساحلي الذي يدخل ضمن متطلبات الامن الافريقي².

* عبدالغاني الهامل يشغل منصب المدير العام للأمن الوطني منذ 2010 الى غاية إتمام المذكرة ماي 2018

¹ <https://el-massa.com/dz> لوحظ يوم 2018/02/18 على الساعة 18:32

² المقاربة الأمنية الجزائرية في الفضاء الجيو سياسي الافريقي ومنطقة الساحل انظر الموقع (شاهد يوم 2018/03/12) على الساعة 10:15 <http://www.politics-dz.com/threads/>

ان واقعية الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة تهديدات منطقة الساحل الافريقي هو الوقوف على معالجة هذه التحديات من خلال إحصاء لأهمها ومعالجتها بطريقة إجرائية بعيد عن الحلول الفلسفية والتصورات المجردة ويظهر ذلك من خلال مايلي:

وضع استراتيجية عملية للشباب في المنطقة حتى يتم فك ارتباطه بالجماعات المسلحة والجريمة المنظمة ويكون ذلك بدعم الحوار معه ،وادمجه في العمل السياسي واستيعاب تطلعاته واهتماماته مهما كلف الامر

النزعات الانفصالية: ينبغي إيجاد حلول ناجعة وواقعية من خلال التجنب والابتعاد كل بعد عن سياسات التهميش والاقصاء سواء الاقتصادي او الثقافي او السياسي

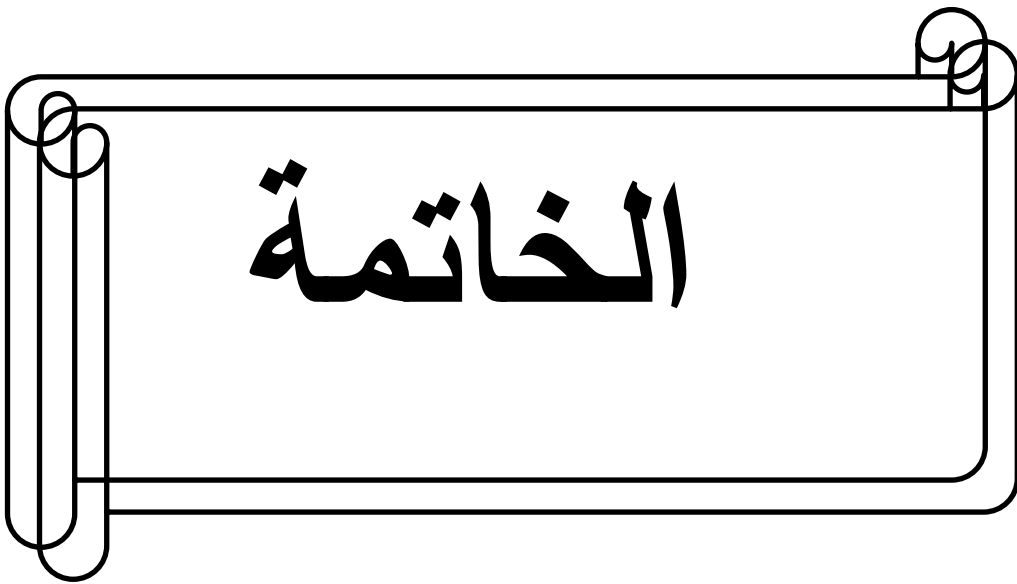
الهجرة السرية: لعل اهم مدخل في هذا الاطار هو التنمية ، فتحريك عجلة الاقتصاد والنشاط التنموي من شأنه أن يجعل السكان بمنأى عن الهجرة للبحث عن العمل ، ان الدفع بالتنمية المحلية وتوفير بعض الأساسيات كالتعليم الذي يفترض ان يكون ذو جودة عالية حتى تكون مخرجاته البعيدة والمستقبلية ذات جودة هي الأخرى نحصل من خلاله على مجتمع فعال يهتم باستقرار وازدهار وطنه يشارك في مساره التنموي باقتدار

أنشطة التهريب: القضاء على خلايا التهريب مرتبط بتوفير مناصب دخل بديلة للمواطنين ، في اطار تنمية اقتصادية شاملة تنعكس على رفاهية حياتية ومستوى معيشي كريم ، كما يقتضي تطوير نظام الحوكمة والشفافية والمساءلة ' والعمل على تأسيس ثقافة المؤسسات , وإصلاح العدالة والقضاء ، وكل هذا حتما سيجنبنا ما يسمى بالفساد السياسي الذي يظهر في العلاقة الوظيفية بين شبكات التهريب وتواطؤ بعض المسؤولين الرسميين

العامل الديني: وهي مقارنة تعتبر الأكثر أهمية ، نظرا للتطرف الحاصل في المنطقة وهذا يقتضي آليات نشر الفكر المعتدل البناء السلمي ، ويكون ذلك عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية بغية ترسيخ فكرة بناء الأوطان وكسب رهان التقدم والإزدهار ،ولابد من انشاء مؤسسات متخصصة لتكوين العلماء والدعاة والمفكرين لهذا الغرض

خلاصة الفصل:

بنت الجزائر عقيدتها الأمنية على أسس ثابتة منذ الاستقلال بحماية أمنها القومي داخليا وعدم التدخل عسكريا في الخارج، ولم تتغير هذه العقيدة رغم اختلاف الظروف التي مرت بها، ورغم التهديدات القديمة والمتجددة في محيطها الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي، فقد رأينا أن الجزائر تتأثر سلبا من حالة اللاأمن التي تعرفها المنطقة وتنتقل إليها مظاهرها المتمثلة في خطر الإرهاب والجريمة المنظمة وموجات اللجوء والهجرة غير الشرعية. وتعمل الجزائر جاهدة لردع هذه المخاطر عن أمنها القومي ومعالجة مصادرها في بؤر التوتر من خلال مقاربتها المتعددة الأبعاد التي وإن بدت ناجحة لحد الآن فإنها غير معروفة العواقب مستقبلا مع تزايد التحديات وتضاعف الأخطار العابرة للحدود وتغير وتنوع مظاهرها وشدتها.



عرف مفهوم الامن تطورا كبيرا في اطار سيرورة العلاقات الدولية ، فكل تحول او تغيير في الواقع الدولي أنتج فلسفة جديدة وتنظير جديد يفسر طبيعة التطورات الحاصلة ويكشف عن الارتباطات العلائقية التي تربط المتغيرات بعضها ببعض ، وفي هذا السياق يرى الكثير من الخبراء في مجال الدراسات الدولية ان مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد انتجت في شكل مخرجات علمية مفهوم جديد للامن تجاوز النظرة التقليدية التي تركز على الامن السياسي والسلامة الاقليمية الى مفهوم أمن الافراد والأمن الانساني ، هذا الأخير الذي ينطوي على عاملين اثنين ، الاول هو العامل الأمني والذي يطال ابعاد متعددة، متداخلة ومتكاملة في اطار ما يعرف بالأمن المركب ، أما الثاني فالعامل الانساني والذي يجعل من الانسان كفرد وحدة التحليل الاساسية في أي دراسة للسياسة الأمنية ، كما نشير ايضا ان عصر الثورة التكنولوجية وعالم تكنولوجيا الاعلام والاتصال قادنا للحديث اليوم وفي اطار النظرة التوسيعية لباري بوزان عن ما يسمى بالأمن الالكتروني cyber security

يقتضي الاهتمام العالمي بالامن الانساني مواجهة كل ما من شأنه تهديد الانسان سواء كان التهديد صلبا يدخل ضمن التهديدات العسكرية ، أو تهديدا لينا مرنا يدخل في اطار التهديدات اللاتمائية والتي تدخل ضمنها الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، ظاهرة الاتجار بالبشر، الإرهاب.....

اذا اعتبرنا ان هناك بؤر توتر تهدد السلم العالمي والامن الانساني فلعلنا نسوق من خلال دراستنا منطقة الساحل الافريقي التي تشهد أوضاعا سياسية وإنسانية متردية منذ أكثر من نصف قرن، وهي التي تحمل في جوفها وعلى أرضها ثروات كبرى تستطيع أن تنعش أضخم الاقتصاديات وتوفر أمنا غذائيا وثروة لا تنضب بسهولة، لكن الصراعات والاختلافات السياسية والإثنية التي ورثتها المنطقة عن الاستعمار ظلت عائقا أمام أي تقدم مقترح، وزاد ذلك غياب أسس ديمقراطية للحكم في أنظمة سمتها الشمولية والقبلية والتخلف، حيث أن المنطقة هي الأولى في عدد الانقلابات العسكرية في العالم، ما يفشل أي جهد أو بذرة للاستقرار وبناء أركان دول حديثة.

يرتكز مفهوم أو تصور الأمن الإنساني على فكرة تحرير الإنسان، لذا يعرف هذا المفهوم الأمني الجديد على أنه ضمان حماية الفرد بتحريره من الحاجة والخوف، وذلك باتخاذ مركزاً للسياسات الأمنية. ويستدعي تحقيق هذا، إيجاد التعاون بين مختلف الفاعلين في الساحة الداخلية و على الساحة العالمية، نظرا لأن المشاكل أصبحت عالمية، مما يستوجب وضع الحلول بصورة مشتركة وخدمة لأمن

الجميع، فانتشار ظاهرة الفقر وظاهرة العنف وظاهرة الإرهاب وظاهرة الجريمة المنظمة وعولمتها لدليل على ذلك.

يعكس مفهوم الأمن الإنساني ملامح التركيبة الأمنية الجديدة الذي وضح خطوطها العريضة تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، وذلك كاستجابة للعديد من التحولات العالمية لاسيما بروز أنماط جديدة من التهديدات أو تفاقم أنماط أخرى، والتي تتجاوز إطار الدولة وغير عسكرية في أغلبها وحتى إن مست الجانب العسكري فإنه يتعذر معالجتها بالوسائل التقليدية، ومنها انتشار الفقر والأمراض والأوبئة (كالإيدز والملاريا)، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، الإرهاب العابر للحدود والتلوث البيئي، وهي تحديات ومخاطر تواجه الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي بمختلف متغيراته سواء السياسي والعسكري والاقتصادي والغذائي والصحي والشخصي وحتى البيئي.

فالساحل الأفريقي هو مكان ومجال للتنافس الدولي الحاصل بين المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية لدول الساحل مما أدى إلى عسكرة المنطقة. فوجود احتياطات ضخمة من الموارد ذات البعد الاستراتيجي خصوصا من النفط والغاز واليورانيوم، جعل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والصين تستعمل كل المبررات لوضع موطئ قدم لها في المنطقة لاستغلال هذه الثروات المتاحة بأبخس الأثمان. فدور الطرف الخارجي(الاحتلال) واضحا للعيان حتى وأن تغير شكله" التنافس الدولي "وأساليبه وآلياته" الآلية الاقتصادية"، فالدول الغربية تسعى من خلال مشاريعها إلى تأزيم أوضاع الساحل الأفريقي مع ما ينجر عن تلك التصورات من تطورات في غير صالح شعوب ودول الساحل الأفريقي. لا يمكن النظر إلى الساحل الأفريقي بأنه منطلقا للمخاطر والتحديات الأمنية، كل ما في الأمر أن الفراغ الذي تعيشه المنطقة جعلها أرضا خصبة لبروز تلك المخاطر، و التي حلت محل البعد التنموي وإعمار الساحل.

الآليات الموجودة، تبقى غير كافية لتحقيق الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي كما أن هاته الآليات ركزت بصفة أكبر على الجانب الأمني فقط، دون البحث عن الأسباب الحقيقية والجوهرية المؤدية لمظاهر الانفلاتات المختلفة والتي تتطلب التركيز على عملية التنمية المستدامة.

يتطلب تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي، وضع آليات للتكيف مع التحديات التي تواجهه في مختلف متغيراته(السياسي، البيئي، الغذائي، الشخصي، العسكري، الصحي، الإقتصادي)، وعلى كافة مستوياته سواء على مستوى الفرد والدولة، أو على المستوى الجهوي والإقليمي، أو على

المستوى الدولي، فمفهوم الأمن الإنساني أنتج تصورا جديدا للأمن، يتمثل في ضرورة التعاون لتحقيق الأمن العالمي بالتركيز على الفرد، لأن أمننا أصبح مرهون بأمن الغير، و هو الأمر الذي تم التأكيد عليه في مختلف القمم العالمية.

يستدعي تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي مزوجة الحل الأمني بالحل الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي..، فالحل الأمني لا يلغي لوحده هته المخاطر والتحديات، ولن يكون ناجحا إذا لم يصاحبه تبني حلول وخيارات أخرى، كبعث مشاريع التنمية، والقضاء على البطالة وتحسين وتوفير وترقية الفرص في كل الحالات والاتجاهات وعلى كل المستويات، وهو ما تم التعبير عنه نظريا بمرتكزات تحقيق الأمن الإنساني "مقاربة أنسنة الأمن في مقابل مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة." مقاربة الأمن الإنساني الذي تتخذ من الفرد وحدة للتحليل وتسعى إلى حمايته في كل مكان يمكن لها تحويل ذلك الجو وتلك البيئة الموجودة من اللائقة بين دول الساحل فيما بينها من جهة وبينها وبين الفواعل الدولية من جهة أخرى، بما يؤسس لأرضية لبناء الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي ومنه تحقيق الأمن العالمي.

وضع طرق فعلية وتفاعلية، تجمع بين الوقاية والإستباقية والحل، وتوسيع مجال التعامل مع المصادر والأشكال التعبيرية للنزاع، وذلك بجعل التهديدات والمخاطر الجديدة جزء من مقاربة شاملة، ومتكاملة، ومنسقة، ومتضامنة كفيل بتحقيق الأمن في الساحل الأفريقي.

تبرز نجاعة المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي من خلال مخاطبتها للأسباب العميقة والجوهرية للتحديات الأمنية في المنطقة، وبالتالي فإن أي رغبة حقيقية في القضاء ومعالجة ظاهرة الانفلات الأمني في المنطقة يجب أن تبلور آليات ناجحة تستهدف التنمية للمنطقة من أجل القضاء على الفقر، المجاعة الأوبئة، والتهميش السياسي، وبناء آليات فعالة للحكم الراشد.

تعمل الجزائر جاهدة لردع المخاطر اللاتماثلية من جريمة منظمة وارهاب وهجرة غير شرعية عن طريق مقاربة شاملة متكاملة لا تعتمد على الحل العسكري فحسب بل رأت بضرورة معالجة الاسباب العميقة لهذه المخاطر وحلها نهائيا وذلك باعتماد استراتيجية تجمع بين الاستباقية والوقاية والحل

قائمة المراجع باللغة العربية

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية

• الكتب

1- أحمد السيد النجار وآخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.

2- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي للنشر، مصر، 1984.

3- سمير خيرى، نظرية الأمن القومي العربي، دار القادسية للنشر، بغداد، العراق، 1983.

4- عبد العالي دبله، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

5- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1995.

6- علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي "مقاربة نظرية"، ط1، دار الروافد الثقافية ابن النديم لنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2017.

7- محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإفريقي الإقليمي: رؤى وآفاق، ط1، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، مصر، 2005.

8- محمد عبد الله بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، دار الخليج للصحافة والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2017.

9- ممدوح شوقي كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1985.

• الرسائل والمذكرات الجامعية

10- أحمد دلاوي، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016.

- 11- أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010.
- 12- أم هاني حبشي، حنافي فايزة، تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017.
- 13- بشير عمارة، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2007.
- 14- حموم فريدة، الأمن الإنساني "مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004.
- 15- خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011.
- 16- سفيان بوسكين، آفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017.
- 17- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
- 18- سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

- 19- سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في أفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.
- 20- شعير أحمد، أثر الإرهاب الدولي على الأمن المغربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016.
- 21- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.
- 22- علي بوحامد، دور عامل التهديدات الأمنية في تطوير العملية التكاملية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.
- 23- فاطمة عيساوي، الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2015.
- 24- كرفة كلثوم، التحديات الإقليمية وأثارها على الأمن الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
- 25- كريمة حرباوي، الدولة الفاشلة (الصومال نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.
- 26- وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014.

• مجلات وملتقيات

- 27- اسماعيل بوقنور، التخلف السياسي في الدول العربية: المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية، مجلة السياسة والقانون، العدد 09، 2013.
- 28- إسماعيل زروقة، الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 11، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017.
- 29- امحد برقوق، محاضرات في ملتقى الديمقراطية "حقوق الانسان والمجتمع الدولي"، طلبة سنة أولى ماجستير، دفعة الرشادة والديمقراطية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
- 30- بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
- 31- الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، جامعة محمد الخامس، الرباط، السعودية.
- 32- خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، دمشق، سوريا، 2012.
- 33- السيد علي أبو فرحة، "مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 13.
- 34- الشيماء علي عبد العزيز، أهداف جولة كلينتون في إفريقيا، السياسة الدولية، العدد 133، 1998.
- 35- صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 5.
- 36- عبد العالي عبد العالي، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، مجلة الشؤون العربية، العدد 173، 2018.
- 37- عبد الكريم اسماعيل، العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة، الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 12-13 نوفمبر 2014.

- 38- عبد المعطي زكي، الأمن القومي 'قراءة في المفهوم والأبعاد'، مقالات المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 9 فيفري 2016.
- 39- علي فايز الجحني، لمحات في التخطيط الاستراتيجي: رؤية أمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 11، العدد 21، 1996.
- 40- لحسن الحسنوي، إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، الدر البيضاء، المغرب، 2017.
- 41- محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان "دراسة في المفاهيم .. والعلاقات المتبادلة"، مركز الإعلام الأمني، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسيوط، 2012.
- مساعدة ض، جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 561، 2010،
- 42- وحيدة بورعدة، الحكم الديمقراطي كآلية لحل الصراع الاثني، "مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني سياسات الدول في مواجهة الجماعة الاثنية"، كلية العلوم السياسية، جامعة قلمة، الجزائر.

• المواقع الإلكترونية

43- <http://platform.almanhal.com>

44- <https://www.politics-dz.com>

45- <http://www.qiraatafrican.com>

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

46- Henry Alfred Kissinger, Domestic structure and foreign policy, In James Rosenau, International politics and foreign policy, 3rd Edition, New York :Free Press, 1970.

47- F.schrman : the logic welfare and justice ? Macamillane publ, company, NY, 1984.

48- F.schrman : Games national play, CBS, college publshing , NY, 1984.

49- Rapport de la commission indépendante sur l'intervention et la souveraineté des Etats, « La responsabilité de protéger »,CRDI, 2001. « une .nouvelle approche : la responsabilité de protéger »



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
إهداء
مقدمة:أ

الفصل الأول

الأمن ومنطقة الساحل الإفريقي دراسة للمضامين النظرية

المبحث الأول: المضامين المعرفية لمفهوم الأمن 10
المطلب الأول: مفهوم الامن بين التصور التقليدي والحديث 10
المطلب الثاني: التغيرات الحديثة في مفهوم الأمن 14
المبحث الثاني: أهمية منطقة الساحل الافريقي واختلالاتها البنوية 26
المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي 26
المطلب الثاني: الاختلالات البنوية في منطقة الساحل الافريقي 29
خلاصة الفصل الأول: 42

الفصل الثاني

طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري

المبحث الأول: التحديات الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي 45
المطلب الأول: معضلة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي 45
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة 47
المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية 51

54	المبحث الثاني: التهديدات الإقليمية لمنطقة الساحل الإفريقي
54	المطلب الأول: الأزمة الليبية
56	المطلب الثاني: أزمة الطوارق
59	المطلب الثالث: سوء إدارة المصادر الطبيعية
62	المبحث الثالث: المشاريع الأجنبية في الساحل الإفريقي
62	المطلب الأول: المشاريع الأمريكية
65	المطلب الثاني: الوجود الفرنسي في الساحل الإفريقي
68	المطلب الثالث: الصعود الصيني في منطقة الساحل الإفريقي
72	خلاصة الفصل:

الفصل الثالث

إستراتيجية الدولة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية بالساحل الإفريقي

75	المبحث الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية وارتباطها الوظيفي بالسياسة الخارجية.
75	المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية
76	المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية
79	المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة الامن القومي الجزائري
82	المبحث الثاني: آليات التكيف مع تحديات الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي
82	المطلب الأول: آليات التكيف على المستوى المحلي (الوطني)
88	المطلب الثاني: آليات التكيف على المستوى الجهوي الإقليمي
96	المطلب الثالث: آليات التكيف على المستوى الدولي (التعاون دون التدخل)
101	المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في التكيف مع تحديات الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي
101	المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: جهود الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الترقية في مالي والنيجر	102
المطلب الثالث: المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل الأفريقي	104
المطلب الرابع: الاستراتيجية الشاملة لمواجهة تهديدات منطقة الساحل اللاتماثلية وفق منظور المؤسسة الأمنية الجزائرية	108
خلاصة الفصل:	110
الخاتمة	111
قائمة المصادر والمراجع	116
فهرس المحتويات	123